

التقرير الإستراتيجي الثالث

## نقطة تحوّل

إعادة تعريف المشروع الوطني  
وبناء إستراتيجية لتحقيق أهدافه

مجموعة التفكير الإستراتيجي الفلسطيني

آذار/مارس 2014

مجموعة التفكير الإستراتيجي الفلسطينيّ

## نقطة تحوّل

إعادة تعريف المشروع الوطنيّ وبناء إستراتيجيةّ لتحقيق أهدافه

الطبعة الأولى: كانون الأول/ ديسمبر 2014

© جميع حقوق الطبع محفوظة

ISBN: 978-9950-8512-7-6

المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجيةّ (مسارات)

رام الله - فلسطين

هاتف: +972 (2) 2973816

تلفاكس: +972 (2) 2976789

بريد إلكترونيّ: info@masarat.ps

الصفحة الإلكترونيّة: www.masarat.ps



Masarat Center

تصميم وتنفيذ: مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان.

---

ما يرد في هذا الإصدار من آراء ومواقف يعبر عن وجهة نظر المؤلفين، ولا يعكس بالضرورة موقف

مركز مسارات.

## قائمة المحتويات

5	ملخص تنفيذي
13	تمهيد
17	مقدمة
25	تعريف بمجموعة التفكير الإستراتيجي
31	شروط نجاح مسار التحول الإستراتيجي
35	الأهداف الإستراتيجية
39	السيناريوهات المحتملة
47	الخيار الإستراتيجي البديل
49	السياق الإستراتيجي
57	مقاربات لإعادة انتزاع زمام المبادرة
63	متطلبات وخيارات الوصول إلى نقطة التحول الإستراتيجي
65	• أولاً. وقف المفاوضات
74	• ثانياً. إعادة بناء التمثيل الوطني
83	• ثالثاً. الخروج من أوسلو
89	• رابعاً. المقاومة المثمرة
92	• خامساً. الأمم المتحدة والتحرك السياسي الدولي
99	• سادساً. توظيف المتغيرات العربية لاستعادة مكانة القضية الفلسطينية
103	• سابعاً. مواجهة خطاب «الدولة اليهودية» والانزياح اليميني في إسرائيل
	وسائل تنفيذ متطلبات
107	مسار التحول الإستراتيجي
111	المشاركون في نقاشات مجموعة التفكير الإستراتيجي
112	فريق الخبراء الخاص بإعداد الأوراق المرجعية

## التقرير الإستراتيجي الثالث «نقطة تحول»

يندرج هذا التقرير ضمن برنامج تعاون مشترك بين المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات) ومجموعة أكسفورد للأبحاث، ويأتي كنتاج لعمل بدأته مجموعة التفكير الإستراتيجي الفلسطيني بإصدارها تقريرين سابقين في العامين 2008 و2011.

## مجموعة التفكير الإستراتيجي الفلسطيني

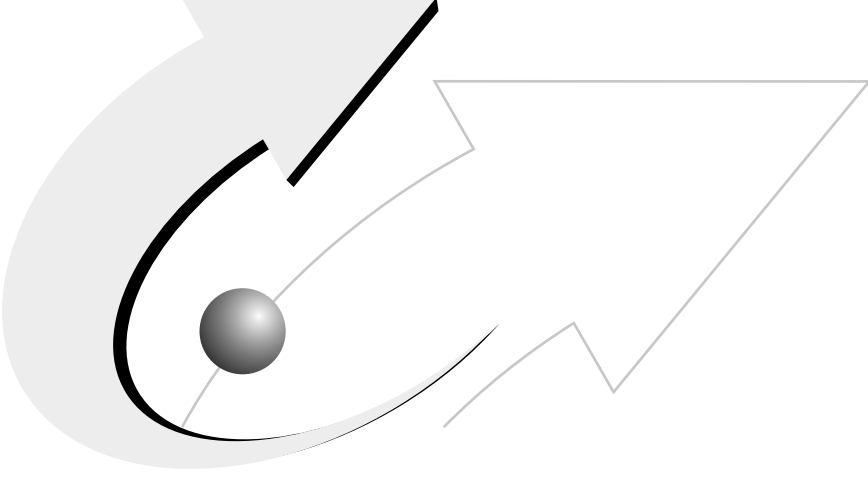
منتدى مفتوح وتعددي للحوار والنقاش الإستراتيجي، يقوم المشاركون فيه من مختلف الأطياف الاجتماعية والسياسية بالتحليل الإستراتيجي لبيئة الصراع مع إسرائيل؛ بهدف تقوية المشروع الوطني الفلسطيني وتوجيهه للتحرر والاستقلال. وتأمل المجموعة أن يسهم هذا التقرير في إثراء الحوار الوطني الجاري، ومساعدة صنّاع القرار الفلسطينيين في تبني التوجّهات الأكثر إفادة للمصالح الوطنية الفلسطينية العليا، وبما يخدم الكفاح التحرري الفلسطيني.

## مجموعة أكسفورد للأبحاث (ORG)

مؤسسة بريطانية مستقلة للتفكير والعمل، تختص في أبحاث السلام والأمن. امتد تأثير هذه المجموعة على مدى ثلاثين عاماً من طرح الأفكار الفعّالة واقتراح المقاربات القابلة للتطبيق تجاه الأمن كبديل للمواجهات العنيفة حول العالم؛ وذلك من خلال البحث العلمي، وتشجيع الحوار واسع النطاق بين الأطراف، وتوفير التوصيات العملية والفعّالة.

## المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)

مركز فلسطيني مستقل متخصص في بلورة السياسات والدراسات الإستراتيجية، ويركز على تطوير بدائل موضوعية وديمقراطية، وذلك من خلال تضييق الفجوة بين المعرفة وصناعة القرار في المؤسسات الرسمية والأهلية؛ ووضع السياسات وتقديم تحليلات ودراسات إستراتيجية تتميز بالعمق والمهنية، ومناسبة من حيث واقعتها وإمكانية تطبيقها وزمن تقديمها.



## ملخص تنفيذي

ينطلق التقرير الإستراتيجي الثالث لمجموعة التفكير الإستراتيجي الفلسطيني من أن الفلسطينيين يقترّبون من اللحظة التي تقتضي تبني إستراتيجية بديلة؛ للوصول إلى نقطة التحول نحو بلورة مشروع وطني قائم على استعادة إطار الصراع ضد المشروع الاستعماري الاستيطاني الاحتلال العنصري، لا سيّما في ضوء وصول مسار التفاوض الثنائي إلى طريق مسدودة بفعل السياسات الإسرائيلية.

وترى المجموعة أن انسداد الأفق أمام الإطار الحالي كسبيل لتحقيق الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، يفرض على المجتمع الدولي تحمل مسؤوليته في الضغط على إسرائيل لتغيير سياساتها التي قادت إلى هذه النتيجة. ومن شأن استمرار الإخفاق في استنفاد فرص التسوية على أساس «حل الدولتين»، أن يدفع باتجاه التحوّل من منظومة إطار «الصراع بين حركتين قوميتين» القائم على مبدأ تقسيم الوطن، إلى منظومة إطار الصراع الاستعماري الاستيطاني.

غير أن مثل هذا الانتقال الإستراتيجي لا يتجاهل حقيقة استمرار تبني السياسات المستندة إلى إطار «حل الدولتين» المعتمد منذ سبعينيات القرن الماضي، محليا وعربيا ودوليا، فضلا عن القيود الثقيلة لمسار أو سلو، الأمر الذي يتطلب تبني إستراتيجية لتجسير الفجوة القائمة بين قيود اللحظة الراهنة وميزان القوى السائد ومتطلبات إعادة فتح الأفق الإستراتيجي أمام الخيارات البديلة.

إن استمرار الجهود لاستنفاد فرص «حل الدولتين» بالرغم من تزايد صعوبة تحقيقه، لا يغفل ضرورة فتح الخيارات الإستراتيجية الأخرى، وفي مقدمتها العمل على إعادة

تعريف المشروع الوطني الفلسطيني الجماعي، وبلورة إستراتيجية قادرة على تحقيق الهدف الوطني الإستراتيجي المتمثل في التحرر من نظام الحكم الاستعماري الاستيطاني الاحتلالي العنصري، وإنهائه بما يشتمل عليه من امتيازات سياسية جماعية للمستعمرين.

ويضمن هذا الهدف ممارسة حق تقرير المصير بصفته حقًا جمعيًا للفلسطينيين أينما وجدوا، دون أن ينتقص منه استمرار إسرائيل في إغلاق الطريق أمام تحقيق الاستقلال في دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة العام 67.

إن استمرار المراوحة ضمن إطار التسوية على أساس «حل الدولتين» في مقابل مشروع صهيوني ينطلق من إطار الصراع الاستعماري الاستيطاني القائم على توظيف علاقات القوة لإخضاع الفلسطينيين للقبول بشروط المشروع الصهيوني والإقرار بشرعيته عبر الاعتراف بإسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي؛ إنما يضعف القدرة على بلورة مشروع وطني جماعي في مواجهة المنظومة السياسية الكولونيالية، بل ويوفر مزيدًا من الفرص لتقدم المشروع الصهيوني.

من شأن بلورة هذا المشروع الوطني على أساس منظومة إطار الصراع التحرري من نظام الحكم الاستعماري الاستيطاني أن تسهم في تحديد هدف الإستراتيجية الفلسطينية البديلة بالانتصار على المشروع الصهيوني وليس التصالح معه، أو إسباغ الشرعية عليه، أو الوصول إلى حل وسط معه وفق شروطه.

لكن مثل هذا التحول في المنظومة الفكرية الفلسطينية لإطار الصراع (البراديجما)، لن يحدث إلا عندما تقتنع القوى السياسية والنخب الفلسطينية، ومعها قطاعات واسعة من المجتمع الدولي، بأن إطار التسوية القائم على مسار التفاوض الثنائي وصل إلى نهايته. وهي عملية لن تتم إلا بشكل تدريجي يلحظ ضرورة توفير متطلبات الانتقال من النقطة التي يقف فيها الفلسطينيون الآن إلى منظومة الصراع الاستعماري الاستيطاني العنصري بتبني إستراتيجية بديلة تركز على تجسير الفجوة القائمة بين القيود الراهنة ومتطلبات التحرر منها نحو فضاء إستراتيجي جديد.

إن تجسير هذه الفجوة هو ما تركز عليه إستراتيجية التحول التدريجي التي تقترحها مجموعة التفكير الإستراتيجي الفلسطيني في تقريرها الثالث للوصول إلى نقطة التحول نحو إطار الصراع البديل.

ولاستكمال متطلبات التحول في المسار الإستراتيجي، يقترح التقرير الثالث إعادة تشكيل التوجه الإستراتيجي الأساسي، بشكل تدريجي، خلال فترة متوسطة المدى، يتم خلالها بناء متطلبات الوصول إلى نقطة التحول بصياغة إستراتيجية جديدة للمشروع الوطني التحرري.

### السيناريوهات المحتملة

تنطلق إستراتيجية التحول البديلة من تحليل السيناريوهات الإستراتيجية المتوقعة، التي تعزز من جهة أولى مسوغات التغيير المطلوب في التوجه الإستراتيجي الأساسي، وتفسر من جهة ثانية المنطق الذي يقف خلف مقارنة التدرج في بناء متطلبات تحقيق الخيارات المفضلة فلسطينيا في سياق هذه العملية. وتتلخص هذه السيناريوهات في الآتي:

**الأول: التحرر الوطني عبر ممارسة حق تقرير المصير** بما يشمل تحقيق الاستقلال في دولة فلسطينية ذات سيادة على الأراضي المحتلة عام 67، وعاصمتها القدس، وحل قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

هذا هو السيناريو الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية منذ سبعينيات القرن الماضي، والأكثر تفضيلا لدى المجتمع الدولي، لكنه يصبح مع بقاء الوضع الراهن على حاله أقل واقعية يوما بعد آخر، في ضوء استمرار السياسات الإسرائيلية، وحصول مزيد من التكيف في السياسة الأميركية مع نتائج علاقات القوة التي يفرضها تقدم المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني، كما يظهر في الأفكار التي يطرحها وزير الخارجية الأميركي جون كيري منذ استئناف المفاوضات الثنائية في نهاية تموز/يوليو 2013.

**الثاني: عدم تحقيق التحرر الوطني أو ممارسة حق تقرير المصير.** وهو سيناريو قد يتطور باتجاه أحد السيناريوهات الخمسة الواردة أدناه، أو قد ينتقل من أحدها إلى الآخر، أو يتم الدمج بين بعضها:

أ. استمرار الوضع الراهن، سواء باستمرار المفاوضات برعاية أميركية، أو من دونها، مع محاولة فرض مرجعية بديلة عن قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، يتضمنها اتفاق إطار أو ورقة مبادئ، مع إمكانية تمديد المفاوضات، دون حدوث اختراق في المسار السياسي باتجاه أي اتفاق دائم أو انتقالي.

ب. اتفاق نهائي ينتقص من الحقوق الفلسطينية، وهو السيناريو الذي تعكسه الأفكار التي يطرحها كيري كإطار لاستمرار المفاوضات حول الاتفاق النهائي، ويشمل إقامة دولة فلسطينية شكلية منقوصة السيادة، ودون أن تكون القدس المحتلة العام 67 عاصمة لها، مع بقاء «السيادة الإسرائيلية» على معظم المستوطنات ومساحات واسعة في القدس ومحيطها، وترتيبات أمنية تمس السيادة الفلسطينية، بما يجعل هذه «الدولة» الشكلية أقرب إلى «بانتوستانات» خاضعة لآليات سيطرة وهيمنة إسرائيلية، إلى جانب الاعتراف بإسرائيل «دولة يهودية»، وتصفية قضية اللاجئين.

ج. دولة فلسطينية «موقنة» على جزء من الأراضي المحتلة العام 67، دون استقلال أو سيادة، وتحت السيطرة الإسرائيلية الفعلية الدائمة، حتى ولو تم ذلك بموجب اتفاق انتقالي مغطى أو غير مغطى باتفاق يشمل استمرار التفاوض حول القضايا النهائية.

د. انهيار المفاوضات ومجابهة سياسية وميدانية كنتيجة لإغلاق إسرائيل الطريق أمام إطار «حل الدولتين»، واستحالة بقاء الوضع القائم على حاله، بما قد يترتب على ذلك من اعتماد القيادة الفلسطينية خيارات بديلة من دون الخروج من الإطار الحالي، ولكن مع محاولة إحداث تغيير في قواعد اللعبة، كاستكمال توجه نحو الأمم المتحدة، وتوسيع المقاومة الشعبية والمقاطعة، بشكل قد يؤدي إلى مواجهة ميدانية واسعة ربما تستمر سنوات عدة، يتخللها انهيار السلطة الفلسطينية والفوضى، أو تراجع دورها بشكل كبير وتقدم دور المنظمة، دون تطور أفق سياسي يفتح الطريق أمام إطار التسوية على أساس «حل الدولتين».

هـ. خطوات إسرائيلية أحادية الجانب عبر الفصل القسري القائم على ضم مساحات واسعة من الأراضي في الضفة الغربية، والتطهير العرقي أو التهجير القسري. وهذا السيناريو الذي تتداوله بعض الأوساط الإسرائيلية قد يتطور كنتيجة لاحتتمال وصول المفاوضات إلى طريق مسدود، أو اندلاع مجابهة فلسطينية - إسرائيلية وفق السيناريو (د).

### الخيار الإستراتيجي البديل

إن إغلاق الطريق أمام السيناريو الأول بفعل السياسات الإسرائيلية، والرفض الفلسطيني للسيناريو الثاني، يضع الفلسطينيين أمام استحقاق نقطة التحول من إطار التسوية الذي



أوصلهم إلى الانسداد الراهن بين المقبول/المستحيل، والمتاح/المرفوض، إلى إطار بديل يعيد تعريف أهداف المشروع الوطني ووسائل وآليات تنفيذها.

وفي المسافة الفاصلة بين الإطارين، يجدر أن يركز التفكير الإستراتيجي الفلسطيني على بلورة إستراتيجية تجسير تمكّن الفلسطينيين أينما كانوا من استمرار الكفاح في سبيل حقوقهم التاريخية والطبيعية عندما لا يكون هناك حل وطني مقبول.

يعني ذلك تبني إستراتيجية جديدة للمشروع الوطني التحرري تقوم على النضال من أجل ممارسة حق تقرير المصير، دون أن يشمل الوصول إلى تسوية قائمة على تحقيق الاستقلال في دولة فلسطينية ذات سيادة على الأراضي المحتلة العام 67، وعاصمتها القدس. وهو سيناريو يستند إلى إغلاق إسرائيل الطريق أمام إطار التسوية القائم على أساس «حل الدولتين» وتحملها مسؤولية إيصال مسار المفاوضات الثنائية إلى طريق مسدودة.

إنه انسداد يفتح الطريق في المقابل أمام نقطة التحول نحو استعادة الإطار البديل للصراع التحرري، عبر اعتماد إستراتيجية تركز على توفير متطلبات الانتقال نحو إستراتيجية جديدة للمشروع الوطني التحرري القائم على أساس تحقيق هدف التحرر من نظام الحكم الاستعماري الاستيطاني الاحتلالي وتفكيكه وتقرير المصير من دون سيناريو التسوية المستندة إلى مبدأ التقسيم وفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة.

## السياق الإستراتيجي

يستند تحديد متطلبات الانتقال نحو مسار إستراتيجي بديل إلى تحليل السياق الإستراتيجي، وبخاصة من حيث عوامل القوة المتاحة للفلسطينيين، والعوامل السلبية التي تدفع نحو تبني خيارات محددة ضمن إستراتيجية ذات طابع تدريجي في انتقالها من هدف إلى آخر، وفي تحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف. كما يسعى تحليل السياق الإستراتيجي للإجابة عن ثلاثة أسئلة: أين نقف الآن؟ وإلى أين نريد أن نصل؟ وكيف سوف نصل؟ وهي أسئلة تربط الإجابة عنها بين نقطة البداية، أي الوضع الراهن غير المرغوب في الحالة الفلسطينية من جهة، ونقطة النهاية التي تمثل الوضع المرغوب من جهة أخرى.

## أين نقف الآن؟

يجد الفلسطينيون أنفسهم الآن عالقين في الدائرة المغلقة للسيناريو الثاني الذي يعني حرمانهم من حقهم في التحرر الوطني وتقرير المصير، بعد إغلاق إسرائيل - في ظل طبيعة علاقات القوة السائدة ومستوى تقدم مشروعها الاستعماري الاستيطاني - الباب أمام إمكانية تحقيق السيناريو الأول ضمن إطار التسوية القائم على أساس «حل الدولتين».

كما يواجهون وضعاً خطيراً للغاية منذ استئناف المفاوضات الثنائية، في ضوء الأثمان التي ستدفع أياً يكن السيناريو الذي سوف تفضي إليه المفاوضات، لا سيما في ضوء مخاطر احتمال فرض «اتفاق إطار» ينتقص من الحقوق الفلسطينية من جهة، أو مخاطر تحميل الفلسطينيين مسؤولية إفشال السياسات الإسرائيلية للمفاوضات من جهة أخرى.

غير أن الثمن الأكبر يكمن في استمرار البقاء ضمن الإطار الحالي للتسوية. فتحت غطاء التفاوض من أجل التوصل إلى «حل الدولتين»، تقوم إسرائيل عملياً، وبدعم أميركي، بالتفاوض تحت سقف السيناريو الثاني المفضل لها، بغرض توظيف المفاوضات الثنائية كغطاء لبقاء الوضع الراهن، و/أو التوصل إلى اتفاق بشأن الدولة المؤقتة تحت السيطرة الإسرائيلية المستمرة، أو توظيف الوقائع المفروضة بالقوة للقيام بخطوات أحادية الجانب تكرر النتائج التي وصل إليها المشروع الاستعماري الاستيطاني على الأرض.

## إلى أين نريد أن نصل؟

أما الإجابة عن سؤال: إلى أين نريد أن نصل؟ فإنها تتحدد في الوصول إلى نقطة التحول المتمثلة في تبني الإستراتيجية الجديدة للمشروع الوطني، التي تتألف من مجموعة مترابطة من الخيارات والمتطلبات ووسائل التنفيذ التي تحدد كيفية الوصول إلى الأهداف الإستراتيجية انطلاقاً من النقطة التي يقف فيها الفلسطينيون الآن.

يشمل ذلك: اتباع طرق جديدة لاستنفاد الفرص المتاحة أمام السيناريو الأول، بالرغم من تراجع واقعية تحقيقه، طالما ظل مطروحاً على الطاولة، وفضح مسؤولية إسرائيل عن إفشاله، وإحباط السيناريو الثاني بجميع احتمالاته، إضافة إلى فتح الطريق أمام إطار بديل ضمن منظومة الصراع التحرري المتضمنة في الخيار الإستراتيجي البديل، عبر التحول التدريجي باتجاه تبني إستراتيجية تهدف إلى إنجاز الحقوق الفلسطينية بعيداً عن فكرة التقسيم، وبما يفتح الأفق أمام سيناريوهات الدولة الواحدة ذات الحقوق المتساوية

للشعب الفلسطيني ولليهود الإسرائيليين، أيّاً كان شكلها، ولكن على قاعدة تفكيك نظام السيطرة الصهيوني الاستعماري الاستيطاني العنصري.

## كيف سوف نصل؟

تنطلق منهجية التحول في المسار الإستراتيجي من التعامل مع الأمر الواقع سعياً من أجل تغييره. لذلك، فهي تركز على فلسفة التدرج في تطبيق حزمة من الخيارات والمتطلبات الإستراتيجية التي تفصلها مجموعة التفكير الإستراتيجي الفلسطيني، ويتألف كل منها من مقاربات لإعادة انتزاع زمام المبادرة، ووسائل تنفيذ تتسم بالتدرج التراكمي في تطبيق كل منها، وهي:

أولاً. وقف وإنهاء خيار التفاوض الثنائي برعاية أميركية انفرادية أولاً، ومن ثم إعادة تعريف أهداف المفاوضات ومرجعياتها وأطرها على أساس الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة بصلاحيات كاملة، وبالاستناد إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، كوسيلة لاستنفاد فرص تحقيق تسوية ضمن إطار «حل الدولتين».

ثانياً. إعادة بناء الوحدة الوطنية انطلاقاً من إعادة بناء التمثيل الوطني، وعلى أساس بلورة ميثاق وطني جامع.

ثالثاً. الخروج التدريجي من مسار «أوسلو»، بما في ذلك إعادة النظر في شكل السلطة الفلسطينية ودورها ووظائفها والتزاماتها.

رابعاً. تطوير المقاومة الوطنية المثمرة وتوسيعها ضمن إستراتيجية توافقية حول أشكال وأساليب المقاومة الملائمة لكل من التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات، وتوسيع المقاطعة ومناهضة التطبيع، والاستفادة من حركة التضامن الدولي مع الحقوق الفلسطينية وعدالة النضال ضد منظومة الحكم الاستعماري الاستيطاني العنصري.

خامساً. اعتماد سيناريوهات ومقاربات للانضمام التدريجي إلى الاتفاقات الدولية والوكالات الأممية، على أساس مكانة فلسطين الجديدة كدولة بصفة مراقب.

سادساً. اعتماد إستراتيجية للتعامل مع المتغيرات العربية والدولية بما يخدم استعادة مكانة القضية الفلسطينية.

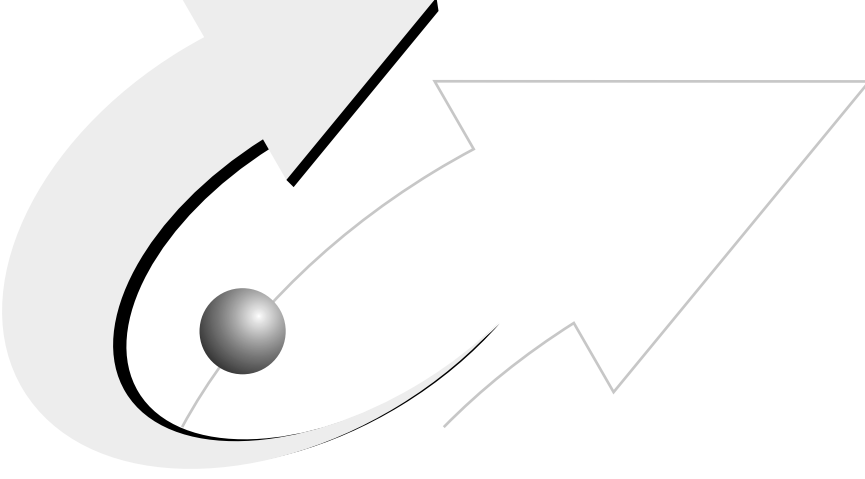
سابعاً. اعتماد آليات للتأثير في مواقف الرأي العام في أوساط اليهود في إسرائيل والعالم، بالاستناد إلى خطاب الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، وجوهر القيم الإنسانية في الصراع ضد الاحتلال والعنصرية، ومواجهة خطاب «الدولة اليهودية».

وتؤكد مجموعة التفكير الإستراتيجي على أن انغلاق أفق التسوية السياسية التفاوضية القائمة على مبدأ «حل الدولتين» بفعل السياسات الإسرائيلية، لا ينتقص من حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، لكنه يعني أن القيادة الفلسطينية، والمجتمع الدولي عموماً، يقتربان أكثر من النقطة التي يتوجب فيها تبني أحد خيارين إستراتيجيين، على أن يجري التوضيح بشكل قطعي لإسرائيل بأنه لن يكون هناك «سيناريو ثالث» بينهما يمكن أن يقبله الفلسطينيون والمجتمع الدولي، وهما:

الأول: توفير فرصة أخيرة للمجتمع الدولي عبر صيغة المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حق تقرير المصير، بما يشمل تحقيق الاستقلال في دولة فلسطينية ذات سيادة على الأراضي المحتلة العام 67، وعاصمتها القدس.

الثاني: التحول باتجاه إستراتيجية بديلة تكفل ممارسة حق تقرير المصير، دون أن يشمل تحقيق الاستقلال في دولة فلسطينية ذات سيادة على الأراضي المحتلة العام 67، وعاصمتها القدس.

ويفتح الخيار الثاني أفق التفكير الإستراتيجي الفلسطيني على إعادة تعريف مضمون حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني أينما وجد، بعيداً عن «فكرة الدولة»، وبما يفتح المجال أمام التفكير في السيناريوهات الإستراتيجية المتداولة في بعض الأوساط، سواء فيما يتعلق بالدولة الواحدة أو الدولة ثنائية القومية أو الكونفدرالية أو غيرها. وهذه هي نقطة التحول التي تسعى الإستراتيجية البديلة للوصول إليها.



## تمهيد

منذ إصدار مجموعة التفكير الإستراتيجي الفلسطيني التقرير الإستراتيجي الأول في آب/أغسطس 2008، تحت عنوان «استعادة زمام المبادرة .. الخيارات الإستراتيجية الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي»، ومن ثم التقرير الثاني في تموز/يوليو 2011، تحت عنوان «نحو إستراتيجيات جديدة لتحرير الوطني الفلسطيني .. خيارات لتحقيق الغايات الإستراتيجية الفلسطينية في ظل انهيار المفاوضات الثنائية»، فإن المحطات المتتالية على صعيد انقطاع أو استئناف المفاوضات، بشكلها المباشر أو غير المباشر، العلني أو السري أو الاستكشافي، إنما عززت الاستخلاص الرئيسي في هاتين الوثيقتين بشأن ضرورة فتح الأفق الإستراتيجي أمام إطار بديل للصراع.

وهو استخلاص يستند إلى كون إطار التسوية القائم على أساس «حل الدولتين» لم يعد يجيب عن الأسئلة التي يطرحها تطور الصراع، بالرغم من استمرار بقائه مطروحاً على الطاولة، وأن خيار المفاوضات الثنائية، الذي اعتمد على مدى عشرين عاماً بهدف إنهاء الصراع مع إسرائيل قد انتهى في المستقبل المنظور، من حيث فشله في تحقيق تسوية تضمن إقامة الدولة المستقلة والعودة وتقرير المصير.

لقد تفاقم مأزق خيار المفاوضات الثنائية برعاية أميركية انفرادية بفعل السياسة الإسرائيلية الراضية لمبدأ الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في العام 1967، ولإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أي جزء من أرض فلسطين التاريخية، والممعة في فرض الوقائع على الأرض بقوة الاستيطان والتهويد والسلاح لإدامة الاحتلال الكولونيالي الاستيطاني العنصري على الأرض الفلسطينية، بالترافق مع تصعيد خطير

في منحى تنفيذ سياسات التطهير العرقي والتهجير القسري المهددة لوجود الفلسطينيين على أرضهم، سواء في النقب في أراضي 48، أو في القدس والأغوار وغيرها من المناطق في أراضي 67.

إن استئناف المفاوضات وفق خطة وزير الخارجية الأميركي جون كيري، دون مرجعية وأهداف واضحة وتغيير في أطرها وأطرافها والجهة الراعية لها، والسعي للتوصل إلى اتفاق إطار أو ورقة مبادئ تؤسس لمرجعية جديدة بديلة لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، وقبل ذلك في ظل مزيد من الاختلال في ميزان القوى مع تعمق الاحتلال العسكري الاستيطاني العنصري للأرض الفلسطينية، لا يغير من حقيقة وصول خيار التفاوض الثنائي إلى طريق مسدودة، مع استمرار حاجة إسرائيل إليه للحفاظ على الوضع القائم، أو إعادة إنتاجه عبر حل انتقالي جديد أكثر سوءاً وخطورة على الحقوق الفلسطينية من اتفاق «أوسلو»، وكمادة علاقات عامة على المستوى الدولي تحرر الحكومة الإسرائيلية من احتمالات العزلة الدولية، وكغطاء يعزز مواصلة ذات السياسة المندفعة في تكريس الاحتلال والاستيطان وتدمير فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

في المقابل، يطرح انسداد أفق خيار المفاوضات الثنائية، وجوب التفكير في الخيارات والإستراتيجيات البديلة التي تمكن من توفير متطلبات وأساليب الانتقال إلى إستراتيجيات للتحرر الوطني في ظل إنهاء إسرائيل لخيار التسوية التفاوضية و«حل الدولتين»، بالرغم من استمرار التعامل معه حتى الآن فلسطينياً وعربياً ودولياً.

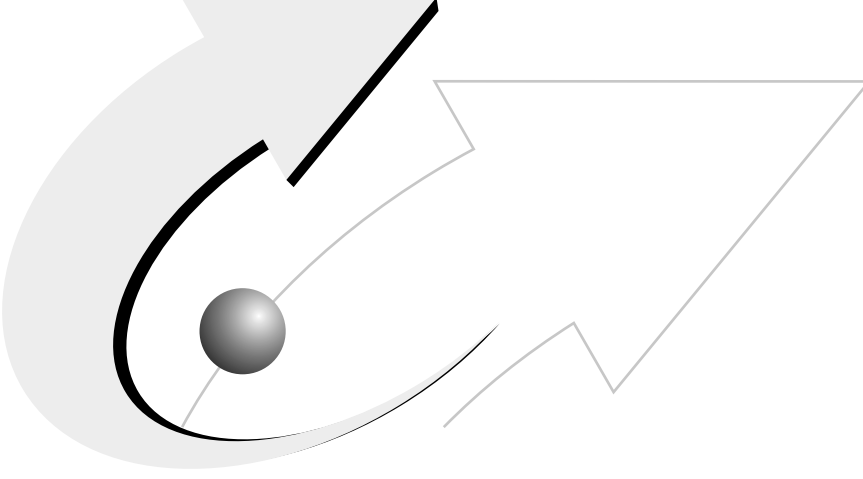
إن المحفز الرئيسي لاعتماد متطلبات وخيارات إستراتيجية موجهة للبناء الداخلي وإحداث تغيير في ميزان القوى السائد تمهيداً للانتقال إلى إستراتيجيات جديدة وفعالة للتحرر الوطني، يكمن في الحاجة إلى بناء متطلبات ومقومات إعادة انتزاع زمام المبادرة نحو الوصول إلى «نقطة التحول» المطلوبة، من خلال إعادة النظر في الأهداف والأساليب قصيرة ومتوسطة المدى، التي يمكن تنفيذها بشكل مترابط ومتصاعد في سياق محلي وإقليمي ودولي.

ويشمل ذلك العمل على استعادة الوحدة الوطنية، وتصعيد وتوسيع المقاومة والمقاومة، واتباع إستراتيجية مدروسة ومتدرجة للخروج من مسار «أوسلو»، ونقل ملف القضية الفلسطينية والصراع ضد الاحتلال والاستيطان والعنصرية إلى الأمم المتحدة بالاستفادة

من مكانة فلسطين كعضو مراقب، ودرء العواقب السلبية في المتغيرات العربية، وبخاصة فيما يتعلق بتهميش القضية الفلسطينية، وتشجيع الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية على تكثيف مساعيها الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية والحقوق التاريخية والطبيعية للشعب الفلسطيني تحت غطاء حل نهائي أو انتقالي يتحول إلى نهائي، بالترافق مع توظيف الجوانب الأخرى الإيجابية في المتغيرات العربية، لا سيما استعادة دور الإرادة الشعبية منذ اندلاع الثورات والانتفاضات في عدة بلدان عربية، بما يفتح آفاقاً جديدة لإعادة تجديد النضال الفلسطيني على أسس أكثر فاعلية.







## مقدمة

يركز هذا التقرير على تحليل رزمة من المقاربات والمتطلبات والخيارات الإستراتيجية التي تشتمل على أهداف ومهمات وأساليب متنوعة، تعتمد مقاربات جديدة لاستنفاد الفرص أمام إطار التسوية على أساس «حل الدولتين» في المدى المباشر، وتُمكن من توفير متطلبات التحوّل إلى مسار إستراتيجي بديل للمشروع الوطني التحرري في المدى الأبعد.

وتشمل هذه المتطلبات والخيارات محاور أساسية ذات بعد تكاملي في أهدافها وديناميكية تأثيرها وآفاق تطورها، مثل الوحدة الوطنية عبر إعادة بناء التمثيل الوطني، والخروج من مسار أوسلو، ووقف المفاوضات، وتوسيع وتفعيل المقاومة المثمرة والمقاطعة، والانضمام إلى المعاهدات والاتفاقات والمنظمات الأممية على أساس المكانة الجديدة لدولة فلسطين كعضو مراقب، والاستفادة من المتغيرات العربية لصالح إعادة إحياء المشروع الوطني الفلسطيني.

وفي سياق إعداد هذا التقرير، أظهرت النقاشات ضمن مجموعة التفكير الإستراتيجي، وفي لقاءات المجموعات البؤرية التي ناقشت ست أوراق عمل مرجعية أعدها خبراء، إضافة إلى ورشات العمل القطاعية، أن الفلسطينيين باتوا بعد 65 عاماً على النكبة، وعقدين على إبرام اتفاق أوسلو وتأسيس السلطة الفلسطينية، أكثر بعداً عن تحقيق أهدافهم الوطنية الإستراتيجية، الأمر الذي يعد الترجمة الأكثر كارثية لتعمق الفجوة في ميزان القوى لصالح دولة الاحتلال والاستيطان والعنصرية، ويؤكد الحاجة الملحة لتبني إستراتيجية وطنية تحافظ على الوجود البشري الفلسطيني، وتدعم مقومات الصمود،

وتحفظ المكاسب والحقوق الوطنية، وتتصدى للمخاطر التي تهدد القضية الفلسطينية وتوسع نطاق مظاهر التجزئة والتشتت والتشردم بين التجمعات الفلسطينية، وفي داخلها، وعلى مستوى مكونات الحقل السياسي الفلسطيني.

إن الاستنتاج الأبرز في ضوء ذلك يتمثل في الحاجة إلى تبني إستراتيجية وطنية قادرة على الوصول إلى نقطة التحول نحو إطار الصراع التحرري، وتقوم على تحقيق رزمة مترابطة من المتطلبات والخيارات الإستراتيجية، واعتماد وسائل فعالة لتنفيذ عدد من المهمات الموجهة نحو تقليص هذه الفجوة في ميزان القوى.

ويتطلب ذلك التركيز على أربع مهمات عاجلة:

أولاً. الحد من التأثيرات السلبية للوضع القائم حالياً، من خلال درء المخاطر وتقليل الخسائر والدفاع عن المكتسبات والأهداف الوطنية والحقوق الجماعية والفردية للفلسطينيين في مختلف تجمعاتهم في أراضي 48 و67 وبلدان الشتات، ووقف التدهور في مكانة القضية الفلسطينية، وكذلك وقف المفاوضات الثنائية برعاية أميركية، ورفض الحلول المطروحة في سياقها، وبخاصة فيما يتعلق بخفض فرض اتفاق إطار يتضمن أسساً مرجعية تمس بالحقوق الفلسطينية المشروعة، أو حل انتقالي طويل الأمد، مغطى أو غير مغطى بإعلان مبادئ، يشمل إقامة «دولة شكلية» في نطاق المعازل القائمة في الضفة الغربية.

ثانياً. تمكين الشعب الفلسطيني عبر إعادة بناء الوحدة والتمثيل الوطني والقيادة الوطنية على أساس عقد وطني جديد (ميثاق)، ونظام داخلي يتيح تمثيل جميع أفراد وتجمعات الشعب الفلسطيني، وبرنامج سياسي توافقي في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وتوفير مقومات الصمود والحفاظ على الوجود البشري الفلسطيني على الأرض، انطلاقاً من التقدير بأن تسوية متوازنة تحقق الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية تبدو مستحيلة في ظل شروط الوضع القائم، مما يطرح أن الهدف المركزي من وراء تمكين الشعب الفلسطيني هو توفير عوامل القوة الأهم (الوحدة الإستراتيجية/القيادة الإستراتيجية) في سبيل النجاح في تغيير الأمر الواقع الحالي الذي يخدم تقدم السيناريوهات المفضلة لإسرائيل. ولا يستبعد ذلك إمكانية التعامل، حتى في ظل الانقسام، مع مبادرات وأفكار تتعلق بتعزيز التنسيق المشترك بين السلطتين في الضفة والقطاع على قاعدة تحييد القضايا الإنسانية والحياتية للمواطنين عن الخلافات السياسية، شريطة وضع ذلك ضمن رؤية وطنية شاملة لإنهاء الانقسام وليس إدارته وإطالة عمره.

ثالثاً. إفشال السيناريوهات المفضلة للجانب الإسرائيلي عبر التمسك بالحقوق الفلسطينية التاريخية، وإبقاء القضية الوطنية حية، وتطوير المقاومة الوطنية وتفعيلها لاستنزاف الاحتلال ورفع كلفته، ووقف وإنهاء الخيار التفاوضي الذي بدأ منذ العام 1991، والخروج التدريجي من مسار «أوسلو»، بما في ذلك إعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها، والاستعداد لسيناريو انهيارها أو حلها بسبب السياسات الإسرائيلية، وتأثير الضغوط المتنوعة عليها، وفشل التوصل إلى حل نهائي يكفل إقامة الدولة الفلسطينية، إضافة إلى نقل ملف القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، انطلاقاً من ميزات رفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب، بما يراكم عوامل قوة موجّهة إلى تضيق فجوة الاختلال الفادح في ميزان القوى السائد، على طريق إحداث تغيير يسمح بتحقيق أحد الخيارات الإستراتيجية المفضلة للفلسطينيين.

رابعاً. إعادة تعريف المشروع الوطني التحرري وصياغة إستراتيجية لتحقيق أهدافه الوطنية تنطلق من التحول عن «فكرة الدولة» نحو التمسك بالحقوق التاريخية والطبيعية والحق في تقرير المصير، على قاعدة هزيمة وتفكيك نظام السيطرة الاستعماري الاستيطاني العنصري، وليس التعايش أو التصالح معه، كخيار إستراتيجي مفضل لدى الفلسطينيين.

وبعني ذلك، إعادة تشكيل التوجه الفلسطيني الإستراتيجي الأساسي، بالجمع خلال فترة محددة ذات أهداف ووسائل تنفيذ قصيرة ومتوسطة المدى، بين متطلبات تمكين الشعب الفلسطيني من جهة، وإفشال السيناريوهات المفضلة لإسرائيل، وبناء مقومات التحول نحو إستراتيجية جديدة وفعالة للمشروع الوطني التحرري من جهة أخرى.

وقد سبق لمجموعة التفكير الإستراتيجي أن وصلت إلى مثل هذا الاستنتاج في تقريرها الأول العام 2008 حول «استعادة زمام المبادرة.. الخيارات الإستراتيجية الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي»، الذي حدد أن المهمة الإستراتيجية الأولى بالنسبة للفلسطينيين هي العمل وبشكل مفصل على إعادة تشكيل التوجه نحو إستراتيجية فلسطينية جديدة متضمناً المسار الإستراتيجي المفضل ومجموعة كاملة من وسائل التنفيذ، تستند إلى استبدال عرض العام 1988 بإستراتيجية جديدة، ليس فقط لفظياً بل واقعياً.

واعتبر التقرير أن هذه المهمة الإستراتيجية يجب أن تؤخذ على محمل الجد، وعلى افتراض أن المفاوضات سوف تفشل، حتى لو استعملت فقط كتهديد إستراتيجي لإجبار إسرائيل على التفاوض بجدية، مع العلم أن «التهديد الفارغ ليس تهديداً من الناحية الإستراتيجية، ومجرد الخداع لا يجدي نفعاً».

غير أن الإستراتيجية البديلة ليست جاهزة، ولا تهبط من السماء، كما أنها مكلفة، وبخاصة أنها تستدعي المجابهة على مختلف الصعد. لذا، يقتضي الوصول إلى نقطة التحول في المسار الإستراتيجي العمل الدؤوب للتخلي عن الإطار الحالي كسبيل لتحقيق الحقوق الفلسطينية التاريخية، والانتقال من منظومة إطار «الصراع بين حركتين قوميتين» القائم على مبدأ تقسيم الوطن، إلى منظومة إطار الصراع الاستعماري الاستيطاني، وبناء إستراتيجية بديلة، وتوفير مقومات ووسائل تنفيذها في سياق عملية تدريجية تقلل الكلفة على الشعب الفلسطيني، وترفعها لدى الخصم، وتُفشل أهدافه الإستراتيجية، وتُعظم من الدعم العربي والدولي للخيارات الإستراتيجية الجديدة المفضلة للفلسطينيين.

وفي حين تضمن التقريران الأول والثاني لمجموعة التفكير الإستراتيجي رزمة من السيناريوهات والخيارات، فإن التقرير الثالث يركز على المقاربات اللازمة لإعادة انتزاع زمام المبادرة في بناء المتطلبات وتحديد المهمات ووسائل التنفيذ ذات العلاقة، تحديداً بعملية إعادة تشكيل التوجه الفلسطيني الإستراتيجي الأساسي بالتركيز على المسار الإستراتيجي المفضل خلال فترة متوسطة المدى، تصل ذروتها في الوصول إلى نقطة التحول باتجاه استعادة إطار الصراع التحرري، وصياغة إستراتيجية جديدة تركز على تحقيق الهدف الوطني الإستراتيجي المتمثل في التحرر من نظام الحكم الاستعماري الاستيطاني الاحتلالي العنصري، بما يكفل ممارسة حق تقرير المصير بصفته حقاً جمعياً للفلسطينيين أينما وجدوا، دون أن يشمل تحقيق الاستقلال في دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة العام 67.

إن مثل هذا التحول في المسار الإستراتيجي يفرض على التفكير الإستراتيجي الفلسطيني البحث في معادلة دقيقة لا تخلط بين الممكن والمرغوب، وتنطلق من الأمر الواقع باتجاه نقطة التحول المرجوة، على أساس حسابات دقيقة للمصالح وموازين القوى، والبناء على المكتسبات الفلسطينية في كل مرحلة.

إذ لا يمكن الانتقال من إطار التسوية التفاوضية على أساس مبدأ «حل الدولتين» إلى خيار إستراتيجي آخر دفعة واحدة، دون أخذ خصائص وسمات الواقع القائم بعين الاعتبار، وبخاصة أنه ترتبت على العقدين الماضيين منذ بدء مسار «أوسلو» أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية، ونمت مصالح مرتبطة بها، كما أن الاختلال في ميزان القوى لصالح الاحتلال من جهة، وتشكل بنى ومصالح مرتبطة بحالة الانقسام الداخلي من جهة أخرى، والمتغيرات في البيئة المحيطة إقليمياً ودولياً؛ تجعل مثل هذا الانتقال مرة واحدة صعباً جداً، وإذا تم سيكون بمثابة قفزة انتحارية نحو المجهول.

لذلك، لا بد من المرور في مرحلة/مراحل تدريجية تتداخل فيها بعض المهمات ووسائل العمل ضمن الإستراتيجية القائمة حالياً من جهة، ومهمات ووسائل العمل التي تقتضيها المتطلبات والخيارات الجديدة باتجاه الوصول إلى نقطة التحول في المسار الإستراتيجي من جهة أخرى، بل إن بعض هذه الخيارات نفسها يشتمل على مراحل متدرجة، لكنها تتكامل في الانتقال من هدف إلى آخر وفق خصائص وشروط الوضع القائم من أجل تغييره وليس التسليم به.

ويشمل المسار الإستراتيجي المفضل خلال المرحلة القادمة سبعة متطلبات/خيارات إستراتيجية ذات أهداف وأبعاد ووسائل تنفيذ مترابطة التأثير، وتشكل مرتكزات إعادة تشكيل التوجه الفلسطيني الإستراتيجي الأساسي، وهي:

أولاً. إعادة بناء التمثيل الوطني عبر استعادة وحدة الكيان المؤسساتي التمثيلي والبرنامج الوطني المشترك والقيادة الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى أساس مشروع تحرري وبلورة ميثاق وطني جامع. ولا تعني إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير أن هذه العملية سوف تتم بنفس الطريقة التي تمت في أواسط الستينيات من القرن الماضي، فالظروف والشروط التي ساهمت في بروز المنظمة بالطريقة السابقة لم تعد قائمة، وأي عملية إعادة بناء لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات والتطورات والخبرات المتراكمة، والخصائص التي تميز التجمعات الفلسطينية المختلفة، ولكن بالتركيز على عوامل الوحدة التي تجمع الفلسطينيين أينما كانوا.

وتعد هذه المهمة المدخل الأساسي للنجاح في تنفيذ باقي المهمات، لأنها تستهدف إعادة بناء المؤسسة الجامعة والقيادة الواحدة والبرنامج الواحد وتجميع مصادر قوة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده. وتشمل هذه العملية إنهاء الانقسام الداخلي وتحقيق الوحدة، كمتطلب إستراتيجي ضروري وليس مجرد خيار من بين خيارات أخرى، حتى ولو تم تحقيق ذلك عبر خطوات تدريجية، شريطة أن يفضي إلى إنهاء الانقسام وليس إدارته وتأييده.

ثانياً. الخروج من مسار أو سلو، عبر عملية متدرجة تشتمل على مجموعة مترابطة من الخطوات والإجراءات التي تنفذ بشكل تصاعدي وتدرجي، بما في ذلك إعادة النظر في شكل السلطة الفلسطينية ودورها ووظائفها والتزاماتها، وكذلك الاستعداد لسيناريوهات أخرى قد تفرضها بيئة الصراع، مثل حل السلطة أو انهيارها.

ثالثاً. تعزيز وتوسيع المقاومة الوطنية الشاملة للاحتلال والعنصرية، إلى جانب المقاطعة ومناهضة التطبيع، انطلاقاً من حقيقة أن المقاومة بكافة أشكالها، بما فيها الكفاح المسلح، حق من الواجب على الفلسطينيين ممارسته، ضمن إستراتيجية توافقية حول أشكال وأساليب المقاومة الملائمة لكل من التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات، إذ تكون مقاومة مثمرة تخضع للمصلحة الوطنية والبرنامج المشترك والمؤسسات الوطنية بعد إعادة بنائها لتمثل الفلسطينيين جميعاً، وتكون قادرة على رفع كلفة الاحتلال وإحداث تغيرات تراكمية في ميزان القوة.

رابعاً. وقف وإنهاء الخيار التفاوضي الذي بدأ في مؤتمر مدريد العام 1991، بما يعزز إعادة تشكيل المسار الإستراتيجي ضمن إطار الصراع ضد المشروع الاستعماري الاستيطاني العنصري، وبلاستناد إلى استبدال عرض العام 1988 بإستراتيجية فعّالة جديدة لمواصلة النضال عندما لا يكون هناك حل وطني مقبول. ويمكن البدء حالياً برفض استمرار خيار المفاوضات الثنائية برعاية أميركية احتكارية، ودون مرجعية وأسس وضمانات واضحة. إن وصول خيار التفاوض الثنائي إلى طريق مسدودة يستدعي أن يحدد الفلسطينيون في هذه المرحلة ما الذي يريدون تحقيقه من المفاوضات، وما هي الأطر والأسس والمرجعيات الكفيلة بتحقيق أهدافهم، وما هو التوقيت المناسب للتفاوض في ضوء حسابات ميزان القوة؟

يجدر بالفلسطينيين في سياق كهذا، أن يتبنوا خطاباً موجّهاً للمجتمع الدولي ينطلق من رفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة، لا تزال جميع أراضيها ومواردها تخضع لسيطرة لاحتلال منذ العام 67، وأن يطالبوا بإجراء مفاوضات شاملة متعددة الأطراف في إطار مؤتمر دولي كامل الصلاحيات مرجعيته وهدفه تطبيق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وليس إعادة التفاوض بشأنها.

ومع ذلك، لا يستبعد مثل هذا التوجه - إذالم يتم وقف المفاوضات الثنائية والانسحاب منها كخطوة ذات أولوية - إمكانية الجمع، مؤقتاً و اضطرارياً، بين هذه المفاوضات الثنائية والعمل على بناء الخيارات الجديدة الأخرى، وذلك على أساس رفض القيادة الفلسطينية للأفكار الأميركية بشأن التوصل إلى اتفاق إطار على حساب الحقوق الفلسطينية المشروعة، أو اتفاق انتقالي، أو اتفاق نهائي ينتقص من الحقوق الفلسطينية، والتعامل مع هذه المفاوضات كإجراء تكتيكي اعترضى يهدف إلى فضح السياسة الإسرائيلية وتحميلها مسؤولية انسداد العملية السياسية القائمة على مبدأ «حل الدولتين»، وتجنيد أوسع تأييد دولي للخيارات المفضلة فلسطينياً.

خامساً. البناء على رفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة إلى دولة بصفة مراقب، عبر اعتماد إستراتيجية تشمل على سيناريوهات مترابطة ومتدرجة تبعاً لمستوى تطور الصراع ومستوى الجاهزية الفلسطينية والعوامل الإقليمية والدولية ذات العلاقة، وتبدأ بالانضمام جزئياً إلى مجموعة من المعاهدات والاتفاقات والوكالات الأممية، ومن ثم الانضمام الشامل لهذه المعاهدات والوكالات، وصولاً إلى التحول باتجاه تبني إستراتيجية مناهضة لسياسة الفصل العنصري انسجاماً مع التحول نحو الإستراتيجية الجديدة للمشروع الوطني التحرري.

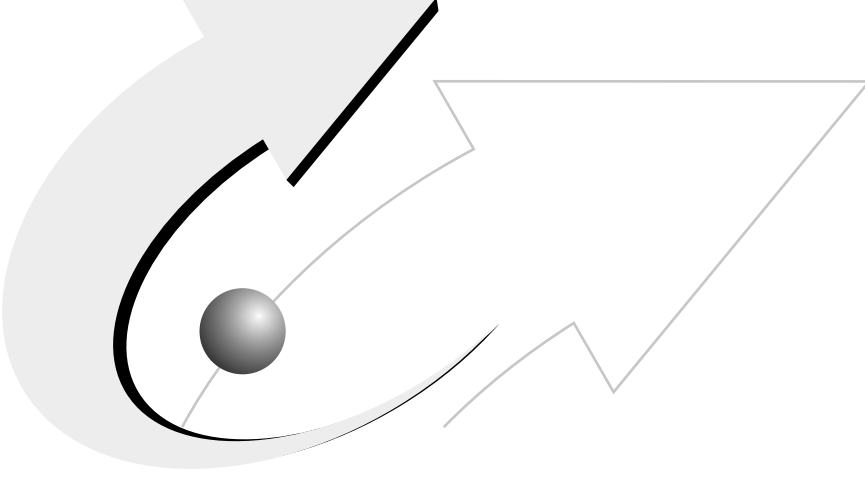
سادساً. توظيف المتغيرات العربية لاستعادة مكانة القضية الفلسطينية وتوفير العمق العربي الداعم سياسياً ومعنوياً ومادياً لصمود الشعب الفلسطيني ولإستراتيجيات الكفاح الوطني ضد الاحتلال والعنصرية، انطلاقاً من مبادئ الحفاظ على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، دون إلغاء أو إضعاف البعد العربي والتحرري والإنساني للقضية الفلسطينية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية ورفض تدخلها في الشؤون الفلسطينية، وعلى أساس احترام إرادة الشعوب العربية وخياراتها ومصالحها في التحرر والاستقلال والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، وتحييد وتوفير الحماية لتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في البلدان التي تشهد صراعات داخلية.

سابعاً. مواجهة خطاب «الدولة اليهودية» والتأثير على الرأي العام الإسرائيلي والاستفادة من دور القوى والأصوات المتضامنة مع حقوق الشعب الفلسطيني، على قاعدة التمسك بخطاب الحقوق التاريخية وبجوهر القيم الإنسانية في الصراع ضد نظام السيطرة الصهيوني الاستعماري الاحتلالي العنصري، وبما يخدم مواجهة الإستراتيجية الإسرائيلية وإفشال إهدافها، وقطع الطريق على استخدام التأثير في الرأي العام في أوساط اليهود داخل وخارج إسرائيل غطاءً للتطبيع وإضعاف حملة المقاطعة السياسية والاقتصادية والأكاديمية والثقافية لدولة الاحتلال والعنصرية.

إن المدخل الأساسي في هذا السياق هو مواجهة خطاب «الدولة اليهودية»، بالانتقال من خطاب «بناء الدولة على حدود العام 67»، و«صنع السلام بين طرفين متكافئين»، إلى خطاب الحقوق التاريخية وجوهره الإنساني العادل الذي يُوَحِّدُ الشعب والأرض والقضية، لا سيما في ضوء انسداد الأفق أمام التسوية القائمة على مبدأ «حل الدولتين».







## تعريف بمجموعة التفكير الإستراتيجي

مجموعة التفكير الإستراتيجي الفلسطيني: هي منتدى مفتوح وتعددي للحوار والنقاش الإستراتيجي، يقوم الفلسطينيون من خلاله من مختلف الأطياف الاجتماعية والسياسية بتحليل الإستراتيجي لبيئة الصراع مع إسرائيل؛ بهدف تقوية وتوجيه المشروع الوطني الفلسطيني للتحرر والاستقلال. وتأمل المجموعة أن يسهم هذا التقرير في إثراء الحوار الوطني الجاري، ومساعدة صناع القرار الفلسطينيين في تبني التوجهات الأكثر إفادة للمصالح الوطنية الفلسطينية العليا في هذه المرحلة الزمنية الحاسمة من كفاحنا الوطني.

أنجزت المرحلة الأولى من عمل مجموعة التفكير الإستراتيجي الفلسطيني في أيلول 2008، وانتهت بإصدار وثيقة مهمة بعنوان «استعادة زمام المبادرة - الخيارات الإستراتيجية الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي». وتم على أساسها وما سبقها من عمل ولقاءات إنجاز المرحلة الثانية من عمل المجموعة عبر ثلاث ورش عمل، عقدت في كل من أريحا وغزة العام 2010 وإسطنبول في العام 2011. ويمثل هذا التقرير المرحلة الثالثة من عمل المجموعة، واستند إلى نقاشات واسعة اعتمدت فيها سكرتاريا المجموعة منهجية تنظيم ورشات العمل في رام الله وغزة والناصرة والقاهرة وعمّان، لمناقشة محاور محددة، إضافة إلى تنظيم جلسات نقاش لمجموعات بؤرية بحثت ست أوراق عمل مرجعية عكّفت على إعدادها وتطويرها عدد من الخبراء المختصين في مجالات التفكير الإستراتيجي، وتناولت المحاور الرئيسة للإستراتيجيات المفضلة ضمن مسار التحوّل الإستراتيجي الذي يقترحه هذا التقرير على المدى المتوسط، ومن ثم عُرضت مسودة هذا التقرير للنقاش في ورشات عمل قطاعية، بمشاركة شخصيات

مختارة من أبرز القطاعات في المجتمع الفلسطيني، قبل أن تُناقش ضمن مجموعة التفكير الإستراتيجي الفلسطيني في 3 كانون الأول/ ديسمبر 2013، وجرى تطويرها في ضوء حصيلة هذه النقاشات.

كما كان الحال في التقريرين الأول والثاني، لا يتصدى هذا التقرير لمهمة إعادة تعريف المشروع الوطني وصياغة إستراتيجية وطنية جديدة، ولا يزعم ذلك، فهذه المهمة هي مسؤولية القادة المنتخبين للشعب الفلسطيني، وسائر المؤسسات الوطنية. بيد أنه يسعى هذه المرة لوضع إشارات تساعد على بلورة الإستراتيجيات المطلوبة، ويهدف إلى البناء على التحليل المعمق لرزمة الخيارات الإستراتيجية التي وردت في التقريرين الأول والثاني، لينتقل إلى تحديد الخيارات المفضلة على المدى المتوسط (5 - 7 سنوات) كمرحلة انتقالية تؤسس للوصول إلى نقطة التحول باتجاه صوغ إستراتيجيات جديدة للمشروع الوطني التحرري. وبذلك، فإنه يقترح توصيات مباشرة تتعلق بالسياسات والخطوات والأدوات اللازمة ضمن كل من الخيارات الإستراتيجية المفضلة فلسطينياً، تحت عنوان «إستراتيجيات التحول» التي من شأنها أن تسهم في تغيير المسار الإستراتيجي بعد مرور عقدين على إبرام «اتفاق أوسلو» وملحقاته، دون تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق أهدافه الوطنية في التحرر من الاحتلال والعنصرية وتقرير المصير.

وبالرغم من أن أعضاء مجموعة التفكير الإستراتيجي الفلسطيني شاركوا في المناقشات التي دارت في ورش العمل، وأسهموا بشكل مباشر أو غير مباشر في اقتراح وصوغ الأفكار التي يتضمنها هذا التقرير، إضافة لمشاركة العشرات في نقاشات المجموعات البؤرية وورشات العمل القطاعية، ومساهمة ستة خبراء في إعداد أوراق العمل المرجعية، غير أنه يجدر التأكيد على أنه في الوقت الذي يحظى فيه هذا التقرير بالإجماع القوي على جوهره العام، إلا أن ذلك لا يعني أن كل فرد من أفراد المجموعة، أو من ساهم في النقاشات، يوافق على كل فكرة من الأفكار الواردة فيه. ومع ذلك، يمكن القول بقدر كبير من الثقة: إن روح وتوجه هذا التقرير يعكسان القدر الأكبر من إرادة الشعب الفلسطيني إزاء مستقبله القريب والبعيد في التخلص من الاحتلال وإنجاز حق تقرير المصير وتحقيق الاستقلال وحق العودة. ومن الطبيعي بكل الأحوال أن تستمر المناقشات والرؤى الوطنية حول اجتراف أفضل الإستراتيجيات الممكنة، وهو أمر حيوي وضروري ويجب أن يرحب به في سياق أي نقاش ديمقراطي حقيقي حول المستقبل الفلسطيني.

## التقرير الأول

صدر التقرير الإستراتيجي الأول في آب/أغسطس 2008 تحت عنوان «استعادة زمام المبادرة .. الخيارات الإستراتيجية الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي»، وهَدَفَ إلى تشجيع تطوير إستراتيجية فلسطينية موحدة وشاملة لإنهاء الاحتلال، من خلال النظر في الخيارات الإستراتيجية، وتطوير أدوات تحليلية لتقييم هذه الخيارات، وتحديد المسلك الإستراتيجي الأمثل.

وفي هذا السياق، ركّز التقرير على تحليل السيناريوهات المقبولة للفلسطينيين، وتلك غير المقبولة، التي تعتبر في المقابل مفضلة للإسرائيليين. وتضمّن رزمةً من الخيارات الإستراتيجية التي تساعد على تحديد المسار الإستراتيجي المفضل، الذي تم تلخيصه في «القيام بإجبار إسرائيل وبشكل نهائي وقاطع على التفاوض فوراً وبجدية على اتفاقية حل دولتين مقبول للفلسطينيين، أو مواجهة واقع إعادة تشكيل توجه الإستراتيجي الفلسطيني وبتجاه مختلف تماماً، وهو حل أقل ملاءمة بالنسبة لإسرائيل». لكنه في المقابل، حثّ على «الإبقاء على حل الدولة الواحدة ووصاية الأمم المتحدة كاحتياط لاستعمالهما كنوع من التهديد، على أن يتم تطويرهما ليكونا السيناريوهين المفضلين، في حال فشل السيناريو المفضل (حل الدولتين)».

وأوضح التقرير أنه «إذا ارتأى الفلسطينيون أن إسرائيل فشلت في التصرف على النحو المذكور أعلاه، فإن التآرجح الحالي في ميزان الحل غير المستقر تجاه حل الدولتين يعتبر لاغياً بالنسبة للفلسطينيين. وتكون إسرائيل هي من ألغى هذا الحل وتحمل تبعاً لذلك كامل المسؤولية. وفي هذه الحالة، ستتغير كافة الحسابات الإستراتيجية السابقة والمتعلقة بالأفضلية والقوة. وليس من المحتمل أن نعود ثانية إلى طرح حلول على أساس عرض 1988 التي استمرت طيلة عشرين عاماً. وبدلاً من ذلك، سنقوم باستبداله بواحد من السيناريوهات المحفوظة والتصرف طبقاً».

## التقرير الثاني

صدر التقرير الإستراتيجي الثاني في تموز/يوليو 2011، تحت عنوان «نحو إستراتيجيات جديدة للتحرر الوطني الفلسطيني .. خيارات لتحقيق الغايات الإستراتيجية الفلسطينية في ظل انهيار المفاوضات الثنائية»، واستند إلى استخلاص رئيسي حظي بشبه إجماع في

نقاشات مجموعة التفكير الإستراتيجي، مفاده أن « خيار المفاوضات الذي تبنته القيادة الفلسطينية على مدى عشرين عاما بهدف إنهاء الصراع مع إسرائيل قد انتهى في المستقبل المنظور». وركز على تحديد الأهداف الإستراتيجية الفلسطينية، المتمثلة فيما يلي: إنجاز حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بما يشمل حقه في إقامة دولة مستقلة بعد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة العام 1967، وإنجاز حقوق اللاجئين الفلسطينيين بموجب قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتحقيق المساواة للفلسطينيين الموجودين في داخل إسرائيل وضمان حقوقهم الفردية والجماعية، بالإضافة إلى الهدف الآني المتمثل في رفع الحصار عن غزة، مع الأخذ بالاعتبار وجود تفسيرات مختلفة لهذه الأهداف. كما قام بتحليل الخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين في ضوء السيناريوهات المقبولة وغير المقبولة، وبما يمكن من تحقيق الغايات الإستراتيجية الفلسطينية في ظل انهيار المفاوضات الثنائية.

وأشار التقرير إلى وجود نوع من التوافق ضمن مجموعة التفكير الإستراتيجي، على أن السيناريو الأول الخاص بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود ما قبل العام 1967 وعاصمتها القدس، وإيجاد حل لقضية اللاجئين وفقا للقانون الدولي، «هو الهدف الإستراتيجي الوطني الفوري». لكن بعض الأعضاء فضلوا في نهاية المطاف سيناريو الدولة ثنائية القومية، أو الدولة الديمقراطية لجميع مواطنيها، مع وجود استعداد للتوحد وراء السيناريو الأول « طالما أنه الأكثر جدوى»، و«يتلقى أقصى قدر من الدعم الدولي».

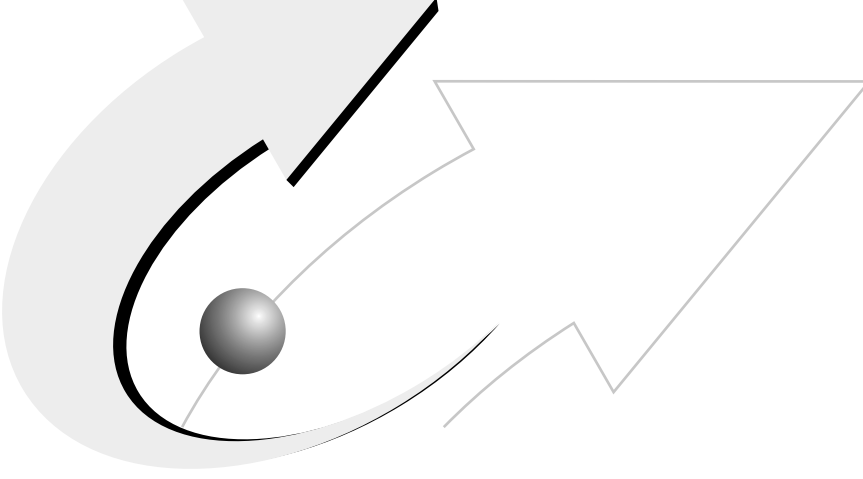
### أهداف التقرير الثالث

يهدف هذا التقرير إلى إثارة النقاش حول الخيارات الإستراتيجية الرئيسة المتوفرة للفلسطينيين ضمن إستراتيجيات تغيير تدريجي لبناء عناصر القوة على المدى المتوسط، وإفشال السيناريوهات الإسرائيلية، بما يؤسس للانتقال إلى مسار من التحول الإستراتيجي نحو إعادة تعريف المشروع الوطني وصوغ إستراتيجيات جديدة وفعالة ضمن إطار الصراع ضد نظام السيطرة الاستعماري الاستيطاني العنصري، على خلفية فشل إطار التسوية القائم على «حل الدولتين» وخيار المفاوضات الثنائية في تحقيق برنامج الدولة المستقلة ذات السيادة الكاملة على الأراضي المحتلة منذ حزيران 67، وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين إلى الديار التي هجروا منها.

لذلك، فهو يقترح مجموعة من الأهداف والأساليب المتعددة ذات الطابع متدرج التطبيق في بعض جوانبها، لكنها تتكامل لتكوين إستراتيجية تحول متكاملة تعزز عناصر القوة لدى الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، وتتركز على استهداف عناصر الضعف لدى الخصم، من أجل بناء مقومات بلورة وتنفيذ إستراتيجيات التحرر الوطني، التي تعد المهمة المركزية للقيادات والنخب الفلسطينية خلال فترة تنفيذ خيارات إستراتيجية التحول.

وحدد التقرير المسار الإستراتيجي المفضل لتغيير الوضع الراهن وتحقيق الأهداف الوطنية، من خلال رزمة من الخيارات والتوجهات الإستراتيجية ذات الأهداف والأساليب التي تركز على الخروج من مسار أو سلو، وتوفير متطلبات وشروط بناء إستراتيجية تحوّل من الخطاب المرتكز على فكرة «الدولتين» إلى خطاب الحقوق التاريخية، دون تجاهل اعتبارات بقاء خيار «الدولة المستقلة» مطروحاً على الطاولة، ولكن ضمن سياق تكتيكي وكفاحي مختلف، وعلى أساس التخلي عن خيار المفاوضات الثنائية. كما يسعى إلى تحديد الأدوات والسياسات اللازمة لتنفيذ التحول الإستراتيجي، وعناصر القوة والضعف لدى الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وعلى المستويين الإقليمي والدولي، التي يمكن أن تساعد أو تعرقل بناء متطلبات وتنفيذ أهداف كل من الإستراتيجيات المدرجة ضمن مسار التحول الإستراتيجي.





## شروط نجاح مسار التحول الإستراتيجي

ترى مجموعة التفكير الإستراتيجي أن نجاح مسار التحول الإستراتيجي مرهون بمدى توفر الشروط والمتطلبات الرئيسية اللازمة، والتي تشمل ما يأتي:

### 1. من خطاب الدولة إلى خطاب الحقوق

أشار التقرير الإستراتيجي الأول إلى وجود خطابين دوليين غير مناسبين للقضية الفلسطينية، ويعتبران كذلك الخطابين المعتمدين فلسطينياً في التعامل عادة مع المجتمع الدولي. وهما خطاب «صنع السلام»، الذي يفترض أن المشكلة تكمن في «صنع السلام» بين طرفين على قدم المساواة، لدى كل منهما مصالح واحتياجات وقيم ومعتقدات متماثلة، مع تجاهل أن هناك قوة احتلال، وشعباً مقموعاً ومشتتاً لا يُسمح له حتى بالحصول على اعتراف شرعي بهويته. أما الثاني، فهو خطاب «بناء الدولة» الذي يفترض أن المشكلة تكمن في إثبات الجدارة على صعيد «بناء مؤسسات الدولة»، وهو خطاب خاطئ ومضلل بسبب عدم وجود دولة فلسطينية أصلاً، مع إشاعة الوهم بشأن إمكانية قيام الدولة تحت الاحتلال وقبل إنهائه، وبهذا تتحمل الضحية وليس الجلاذ المسؤولية عن عدم إقامة الدولة لأنها لم تثبت جدارتها بالدولة أولاً!

وتعتبر مجموعة التفكير الإستراتيجي أن السياسات التي أتبعت فلسطينياً، لا سيما السياسات الحكومية بعد الانقسام مباشرة، قدمت البراهين على مآزق الانزلاق إلى خطاب «بناء الدولة» وإثبات الجدارة الذي تجاهل الحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب

الفلسطيني التي تُشكل جوهر المسألة الفلسطينية، وتعرض للانتهاك والتبديد جراء تقدم المشروع الاستعماري الاستيطاني على الأرض الفلسطينية، واختلال ميزان القوى، وتحويل الصراع من كفاح في سبيل التحرر الوطني إلى خطاب «صنع السلام» بين طرفين متكافئين، أو نزاع على الحدود، أو صراع بين متطرفين ومعتدلين، مع إهمال باقي أبعاد القضية الفلسطينية.

وتؤكد المجموعة على ضرورة التمسك بخطاب الحقوق التاريخية، لا سيّما في ضوء انسداد أفق التسوية التفاوضية القائمة على فكرة «حل الدولتين»، وهو الأمر الذي يعني التمسك بالحقوق والأهداف الجمعية للشعب الفلسطيني أينما وجد، وفي مقدمتها حق تقرير المصير لكل الفلسطينيين، وعودة اللاجئين إلى الديار التي هُجروا منها، وإنهاء الاحتلال والاستيطان والعنصرية، دون تجاهل الدفاع عن الحقوق الفردية والجماعية للفلسطينيين أينما تواجدوا، بما في ذلك حق المساواة للفلسطينيين في أراضي 48، إلى حين إيجاد حل تاريخي جذري.

إن مثل هذا الخطاب يكفل العودة إلى بدايات الصراع التي تعيد موضعة المسألة الفلسطينية في موقعها الطبيعي والتاريخي كقضية تحرر وطني، كما أنه يكفل الانفتاح على الخيارات الأخرى (دولة واحدة، ثنائية القومية..)، والتركيز على إعادة بناء المشروع الوطني الجمعي.

ومع ذلك، لا ينبغي تجاهل مسوغات استمرار إبقاء خيار الدولة الفلسطينية مطروحا على الطاولة خلال مرحلة التحول الإستراتيجي، من حيث الأبعاد السياسية والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وكوسيلة اعتراض على تقدم المشروع الصهيوني الاستيطاني العنصري، لا سيّما في ضوء ما يوفره رفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة من فرص وأساليب لخوض الصراع، انطلاقاً من خطاب الحقوق التاريخية المكفول بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بل وما يوفره أيضاً من فرص للتحول عند لحظة ما نحو إعادة تعريف وخوض الصراع كقضية تحرر في مواجهة النظام الصهيوني الكولونيالي العنصري، من خلال اللجوء إلى المحافل الدولية، على غرار تجربة النضال ضد نظام «الأبارتهايد» في جنوب أفريقيا، وبخاصة إذا ما تيقن الفلسطينيون أن «حل الدولتين» قد لفظ أنفاسه الأخيرة.



## 2. الدولة المراقبة ومسار أوسلو

بالرغم من انسداد أفق التوصل إلى تسوية تفاوضية تكفل تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على كامل الأراضي المحتلة منذ العام 67، إلا أن رفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب يوفر فرصاً لنقل ملف القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة والاحتكام إلى القانون الدولي، حتى في ظل مآزق تجسيد الدولة على الأرض. غير أن البناء على هذه الخطوة عبر الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقات الدولية ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة، بعد اتضاح انسداد أفق المفاوضات الثنائية، ينطوي على تناقض مع مسار أوسلو، الذي تجاوزه إسرائيل منذ زمن بعيد، لا سيما من حيث ما يترتب عليه من قيود تحد من قدرة السلطة الفلسطينية ذات الصلاحيات المحدودة على الوفاء بالالتزامات الناشئة عن الانضمام إلى عدد من المعاهدات والاتفاقات والمنظمات الأممية، مما يستدعي تبني إستراتيجيات تركز على الخروج من هذا المسار، عبر التحلل التدريجي من قيود والتزامات «اتفاق أوسلو» وملحقاته وفق السيناريوهات والخيارات الواردة في هذا التقرير.

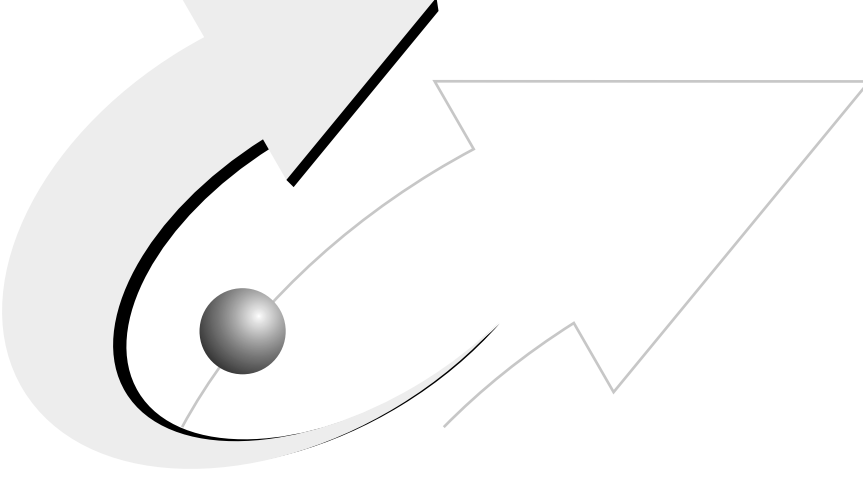
## 3. بناء الوحدة الوطنية

إن أبرز شروط نجاح مسار التحول الإستراتيجي يكمن في إعادة بناء المشروع الوطني انطلاقاً من إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، باعتماد خطاب الحقوق التاريخية ضمن ميثاق وطني يتضمن «ركائز المصلحة الوطنية العليا»، إضافة إلى البرنامج الوطني التوافقي، مع مراعاة خصائص التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات.

وتشمل هذه العملية إعادة بناء التمثيل الوطني في إطار منظمة التحرير، وإعادة النظر في شكل السلطة الفلسطينية ودورها ووظائفها والتزاماتها، وعلاقتها بمنظمة التحرير، في سياق تصحيح مسار المصالحة الوطنية، بالاستناد إلى تسوية تاريخية بين التيار الوطني الديمقراطي العلماني والتيار الإسلامي كما هو مبين في سياق هذا التقرير، ودون تجاهل التعامل الإيجابي مع أي اقتراحات ومبادرات لتعزيز ترتيبات وإجراءات التنسيق المشترك بين السلطتين القائميتين في الضفة والقطاع، بما يخفف الضغوط والأعباء عن المواطنين، شريطة توظيف ذلك في سياق تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام وليس إدارته.

#### 4. تحليل ميزان القوى

إن التحليل الدقيق لعناصر القوة والضعف لدى الخصم ذات التأثير على مسار التحول الإستراتيجي، لا يقل أهمية عن تحليل عناصر القوة والضعف لدى الجانب الفلسطيني، سواء المشجعة أم المعوقة لتبني وتنفيذ مثل هذا التحول الإستراتيجي، فضلاً عن تحليل تأثير المتغيرات العربية والإقليمية والإسرائيلية والدولية. وهو الأمر الذي يتناوله هذا التقرير في سياق تحليل الخيارات الإستراتيجية المتاحة ضمن مسار التحول باتجاه صوغ إستراتيجيات بديلة للتحرر الوطني.



## الأهداف الإستراتيجية

ترى مجموعة التفكير الإستراتيجي الفلسطيني أن الأهداف الإستراتيجية الفلسطينية، التي تحظى في هذه المرحلة بدعم واسع في أوساط الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، تتمثل في عدد من الأهداف بعيدة المدى، التي يمكن تصنيف بعضها أيضاً ضمن الأهداف الآتية المطروحة على أجندة النضال الفلسطيني اليومي، ويمكن تلخيصها في الآتي:

- تقرير المصير للشعب الفلسطيني كحق جماعي للفلسطينيين جميعاً، بما يشمل إمكانية إقامة دولة مستقلة بعد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة العام 1967.
- هزيمة وتفكيك المشروع الصهيوني الكولونيالي الاستيطاني العنصري، وهو هدف يفتح الأفق أمام الخيارات الإستراتيجية الأخرى، بما يشمل الدولة الواحدة.
- عودة اللاجئين إلى الديار التي هجروا منها، بموجب قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، التي تضمن العودة والتعويض.
- تحقيق المساواة للفلسطينيين الموجودين في داخل أراضي 48 وضمان حقوقهم الفردية والجماعية.
- الدفاع عن المكتسبات الوطنية والحقوق الجماعية والفردية للفلسطينيين في مختلف تجمعاتهم في أراضي 48 و67 وبلدان الشتات، تحت سقف الحقوق التاريخية المشتركة ووحدة القيادة والتمثيل والبرنامج الوطني، وبما يراعي خصوصيات كل تجمع وبرنامج كفاحه اليومي من

حيث العلاقة بين الوطني والديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي ومقومات تعزيز الصمود والحد من مظاهر التجزئة والتفكك.

• رفع الحصار عن قطاع غزة والتصدي لمخططات فصله عن باقي الوطن.

يحظى الهدف الإستراتيجي الأول بإجماع أعضاء مجموعة التفكير الإستراتيجي على حق تقرير المصير، لكنه ينطوي على قدر من التباين في تعريف حق تقرير المصير، من حيث السيناريوهات التي يمكن أن تتحقق في ضوء ديناميكيات الصراع ضد النظام الصهيوني الاستعماري الاستيطاني العنصري، والانسداد في أفق التسوية التفاوضية القائمة على أساس ما يسمى «حل الدولتين».

ومع ذلك، فإن تضمين السيناريو الأول الخاص بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود ما قبل العام 1967 وعاصمتها القدس كأحد سيناريوهات هدف تقرير المصير، بصرف النظر عن مدى واقعيته في ظل معطيات الوضع القائم ومستوى تقدم مشروع الاستيطان والتهويد على الأرض، إنما ينطلق من كونه لا يزال «السيناريو الممكن» لدى القيادة الفلسطينية وفق برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، ويؤيده قطاع من الشعب الفلسطيني، وكذلك لدى المجتمع الدولي، فضلا عن قرارات الأمم المتحدة الداعمة له، وآخرها قرار الجمعية العامة برفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب.

وفي ضوء ذلك، ثمة من يرى أن استمرار التمسك بهذا السيناريو، حتى وإن وصل إلى طريق مسدودة، من شأنه أن يوفر للفلسطينيين ورقة قوة في نضالهم اليومي وإستراتيجيات حراكهم الديبلوماسي والقانوني والأخلاقي تمكن من اعتراض مشروع «إسرائيل الكبرى»، وإحباط السيناريوهات المفضلة لإسرائيل.

وكما كان الحال في نقاشات مجموعة التفكير لدى صياغة التقريرين الأول والثاني، يميل معظم أعضاء المجموعة إلى الرأي القائل بأن السياسة الإسرائيلية قد تجاوزت بالفعل النقطة التي كان يمكن عندها تحقيق سيناريو «حل الدولتين»، وباتت تفرّض تحوّل التفكير الإستراتيجي الفلسطيني نحو إعادة تعريف مضمون حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني أينما وجد داخل وطنه وخارجه، بعيدا عن «فكرة الدولة» في الضفة والقطاع، والتركيز على تبني إستراتيجية للتحرر الوطني تركز على التمسك بخطاب الحقوق التاريخية والطبيعية للشعب الفلسطيني، وعدم شرعية نظام الاستعمار والاستيطان والتمييز العنصري، والكفاح في سبيل تحقيق أحد سيناريوهين: دولة ثنائية

القومية، أو دولة ديمقراطية واحدة لجميع مواطنيها على قاعدة هزيمة وتفكيك هذا النظام وليس التعايش أو التصالح معه.

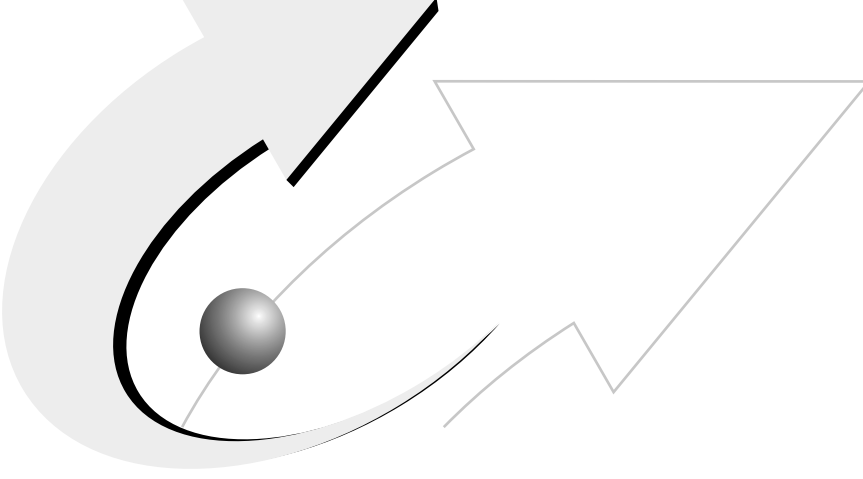
إن ما يدعم تطوير التفكير الإستراتيجي الفلسطيني باتجاه صياغة إستراتيجية جديدة للمشروع الوطني التحرري تقوم على أساس هذا الهدف الإستراتيجي، حقيقة تجاوز الواقع القائم لسيناريو «حل الدولتين»، في ضوء وجود أكثر من 700 ألف مستوطن في الأراضي المحتلة منذ العام 67، في سياق خطط متسارعة لرفع العدد إلى أكثر من مليون مستوطن في الضفة الغربية، حتى نهاية العام 2015، وهيمنة أيديولوجيا «إسرائيل الكبرى» و«الدولة اليهودية» على إستراتيجيات التيار المركزي الحاكم في إسرائيل، والتصعيد في تعميم وقونة نظام التمييز العنصري وفق آليات سيطرة وتحكم ثلاثم أوضاع وخصائص مختلف التجمعات الفلسطينية في المعازل والبانطوستانات الجاري ترسيمها في أراضي 48 و67 على حد سواء، فضلا عن عدم وجود روافع يمكن أن تعزز فرص إحياء وإنقاذ «حل الدولتين»، بدءا بالموقف الأميركي الداعم لإسرائيل، مروراً بالأوضاع العربية غير المؤاتية، وليس انتهاء بحالة الضعف والانقسام على المستوى الفلسطيني.

وبالرغم من هذا التباين في طرح المبررات لاستمرار تبني سيناريو «حل الدولتين»، إلا أن مجموعة التفكير الإستراتيجي لا تعتقد أن أي من «حل الدولتين»، أو حل «الدولة الواحدة»، في تناول اليد، في المدى المنظور، ما يعني عدم إضاعة الجهد الوطني في افعال معارك وهمية بين السيناريوهات المتداولة في هذه المرحلة، ولكن مع ضرورة إثارة النقاش الوطني حول الأفق الإستراتيجي الجديد ضمن إطار الصراع ضد المشروع الاستعماري الاستيطاني.

وتعيد المجموعة التأكيد على الاستنتاج الذي توصلت إليه في تقريرها الثاني، وهو أن «ما يجب أن تستوعبه الإستراتيجية الفلسطينية الجديدة هو مصالحة التفسيرات والأولويات المختلفة كونها ليست بالضرورة متعارضة، بل يمكن تناغمها مع بعضها البعض، على سبيل المثال كأهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، وبذلك تتحول من شكل لآخر حسب تغيير البيئة الإستراتيجية والتعديلات في جدوى السيناريوهات الإستراتيجية التي يسترشد بها». ويبقى الأهم في غياب إمكانية التوصل إلى حل وطني مقبول، التركيز على تغيير ميزان القوى من خلال إستراتيجية تفتح الآفاق أمام اتباع مختلف الوسائل لتحقيق ذلك، وبخاصة عبر أشكال إبداعية من المقاومة والمجاهدة.

إن الإضافة الجديدة الأخرى في التقرير الحالي تكمن فيما تلحظه مجموعة التفكير الإستراتيجي بشأن العلاقة ما بين الكفاح الجمعي المشترك من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى من جهة، والظروف الخاصة بكل من الكيانات/التجمعات/الجاليات الفلسطينية من جهة أخرى، التي تستدعي الانتباه إلى خصوصيات وأوضاع كل تجمع عند صياغة الإستراتيجيات الوطنية الشاملة، لا سيما فيما يتعلق بظروف المقاومة وأشكالها ووسائلها، وهي خصوصيات تفرض تبني برامج نضال سياسي وديمقراطي واقتصادي واجتماعي، وأشكال ووسائل لتحقيقها، وللحفاظ على الوجود الفلسطيني البشري والمكتسبات المتحققة، وفقا لأولويات كل تجمع (النضال ضد الاحتلال والاستيطان في الضفة، وضد الحصار المفروض على القطاع، وضد العنصرية ومن أجل المساواة في أراضي 48، والنضال من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والوطنية في تجمعات أخرى مثل الأردن ولبنان وسوريا...).

ولاشك في أن المدخل الأساسي لتعزيز عناصر القوة في سبيل تحقيق الأهداف الإستراتيجية الرئيسية والحد من التأثيرات السلبية لواقع التجزئة والتشرد، والحيلولة دون حدوث المزيد من التدهور والتراجع في مكانة القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير والمكتسبات التي حققها الكفاح الفلسطيني على مختلف المستويات؛ إنما يكمن في بلورة إستراتيجيات تقرها بنية تمثيلية موحدة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، إذ تقوم على إشراك مكونات الشعب الفلسطيني في إدارة الشأن والمصير الوطني، مع منح استقلالية واسعة لكل من المكونات الرئيسية للشعب الفلسطيني في تحديد أشكال النضال وموضوعاته، وفي إستراتيجيات المواجهة كما في البناء التنظيمي والمؤسسي، وفق متطلبات وأوضاع وتطلعات كل من هذه المكونات في إطار الرؤية الوطنية الشاملة والإرث النضالي للشعب الفلسطيني.



## السيناريوهات المحتملة

شكل «اتفاق أوسلو» العنوان الرئيسي لتحوّلات الحقل السياسي في العقدین الأخيرین. لقد فهم الاتفاق من قبل النخب السياسية في دائرة صنع القرار أنه سيقود إلى إقامة دولة فلسطينية وأنها باتت «على مرمى حجر»، ما أدى إلى إضعاف مكانة ودور منظمة التحرير وتضخيم دور السلطة، لصالح تشييد نظام سياسي على مستوى السلطة في ظل الرهان على إمكانية بناء دولة قبل جلاء الاحتلال.

قاد هذا الفهم، في المحصلة، إلى سلطين متنافستين تحت احتلال استيطاني تمددي، بالرغم من اتضاح أن قيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس بات أمراً بعيد المنال، إن لم يكن مستحيلاً، في ظل ميزان القوى القائم، وبخاصة مع تولي اليمين العنصري مقاليد الحكم في إسرائيل، وتواصل دعمها المفتوح من قبل الولايات المتحدة.

ويزيد من قسوة الوضع الفلسطيني الراهن أن التحوّلات العربية التي أعقبت تفجّر الانتفاضات الشعبية في عدد من البلدان العربية، التي طالبت بـ «الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية»، ليست في المدى القريب بصدد توليد نظم سياسية مستعدة وجاهزة للضغط على إسرائيل والولايات المتحدة. والنظم التي لم تشهد انتفاضات شعبية ولا تغييرات في نظمها حتى الآن، تتبنى مواقف وإستراتيجيات منسجمة مع سياسة الولايات المتحدة في المنطقة.

واستناداً إلى تحليل الوضع الفلسطيني الراهن، في سياقه الإقليمي والدولي، يبرز السؤال المهم: ما هي الإستراتيجيات المتاحة أمام القوى السياسية والمجتمعية الفلسطينية؟

ترى مجموعة التفكير الإستراتيجي الفلسطيني أن المسار الإستراتيجي المفضل هو الذي

يمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق أهدافه الوطنية الإستراتيجية في التحرر الوطني وتقرير المصير، أي المسار الذي تستطيع أن تشقه إستراتيجية جديدة وفعالة للتحرر الوطني. لكن مسار الوصول إلى هذه الأهداف ليس خطأ مستقيماً، إذ ينطوي أولاً على سيناريوهات متعددة، بعضها مقبول لدى معظم الفلسطينيين، وهي سيناريوهات ليست بالضرورة متعارضة، بل يمكن أن تكمل بعضها، أو أن تشكل مرحلة في سياق الانتقال إلى سيناريو آخر (مثلاً الانتقال من الدولة المستقلة إلى الدولة الواحدة أو ثنائية القومية)، والبعض الآخر غير مقبول وينبغي مواجهته وإفشاله، وتواجهه ثانياً عوامل ذاتية وموضوعية وخيارات وصلت إلى طريق مسدود، ولكن لا تزال تتبناها القيادة الفلسطينية، ويدعمها المجتمع الدولي، وتُصعب إمكانية تبني خيارات بديلة لتغيير المسار الإستراتيجي.

في ضوء معطيات البيئة الإستراتيجية القائمة، تحظى السيناريوهات غير المقبولة، بصرف النظر عن أوزانها النسبية، بقدر أكبر من قابلية التحقيق مقارنة مع السيناريوهات المقبولة التي تبدو بعيدة المنال في المدى المنظور. ويعكس ذلك، في ظل الاختلال في ميزان القوى والعوامل السلبية الأخرى المؤثرة في بيئة الصراع، حجم الفجوة القائمة في العلاقة بين ما هو مرغوب فيه إستراتيجياً والقدرة على تحقيقه.

إن هذه الفجوة، تحديداً، هي التي يركز هذا التقرير على ردمها، للوصول إلى نقطة التحول في المسار الإستراتيجي، من خلال اقتراح بدائل وخيارات إستراتيجية ذات أهداف متناسقة وأساليب وأدوات عمل فعالة ضمن إستراتيجيات تغيير تركز في المدى المتوسط على: استنهاض عوامل القوة لدى الفلسطينيين، وإحباط السيناريوهات غير المقبولة، وخلق تغيير في البيئة الإستراتيجية يمكن من صوغ إستراتيجية للمشروع الوطني التحرري وفق السيناريو/السيناريوهات الأكثر واقعية وجدوى.

وفي ضوء ذلك، تلخص السيناريوهات المتوقعة ارتباطاً باستمرار الإطار الحالي للصراع والمفاوضات الثنائية في ما يأتي:

## السيناريو الأول

التحرر الوطني عبر ممارسة حق تقرير المصير بما يشمل تحقيق الاستقلال في دولة فلسطينية ذات سيادة على الأراضي المحتلة العام 67، وعاصمتها القدس، وحل قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.



هذا السيناريو تبنته منظمة التحرير الفلسطينية منذ سبعينيات القرن الماضي، وهو الأكثر تفضيلاً لدى المجتمع الدولي، لكنه يصبح مع بقاء الوضع الراهن على حاله أقل واقعية يوماً بعد آخر، في ضوء استمرار السياسات الإسرائيلية وحصول مزيد من التكيّف في السياسة الأميركية مع نتائج علاقات القوة التي يفرضها تقدم المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني، كما يظهر في الأفكار التي يطرحها وزير الخارجية الأميركي جون كيري منذ استئناف المفاوضات الثنائية في نهاية تموز/يوليو 2013.

إن تحقيق هذا السيناريو يصطدم بالنتائج المترتبة على سياسة فرض الوقائع على الأرض ضمن أيديولوجية «الدولة اليهودية» المهيمنة على التيار المركزي الحاكم في إسرائيل. كما أن المأزق الراهن لخيار المفاوضات الثنائية يقدم مزيداً من الدلائل على أن إنجاز برنامج إقامة الدولة المستقلة وعودة اللاجئين وصل إلى طريق مسدود عبر هذا الخيار، لا سيّما وأن الأفكار الأميركية تنحاز إلى الرؤية الإسرائيلية الرفضية لإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على الأراضي المحتلة العام 67، وعاصمتها القدس، وتشترط قبول بقاء معظم المستوطنات والمستوطنين على هذه الأراضي، وآليات سيطرة إسرائيلية أمنية على الأرض، وفي البحر والجو، والاعتراف بإسرائيل «دولة يهودية»، وتصفية قضية اللاجئين.

## السيناريو الثاني

أ. عدم تحقيق التحرر الوطني أو ممارسة حق تقرير المصير. وهو سيناريو قد يتطور باتجاه أحد السيناريوهات الخمسة الواردة أدناه، أو قد ينتقل من أحدها إلى الآخر، أو يتم الدمج بين بعضها:

استمرار الوضع الراهن، سواء باستمرار المفاوضات برعاية أميركية، أو من دونها، مع محاولة فرض مرجعية بديلة عن قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، يتضمنها «اتفاق إطار» أو «ورقة مبادئ»، مع إمكانية تمديد المفاوضات، دون حدوث اختراق في المسار السياسي باتجاه أي اتفاق دائم أو انتقالي.

ويفترض هذا السيناريو استمرار المفاوضات الثنائية، ولو بشكل متقطع، برعاية أميركية، ودون مرجعية تلي المطالب الفلسطينية، أو ضمانات حقيقية، مع محاولة فرض مرجعية بديلة عن قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، يتضمنها «اتفاق إطار» أو «ورقة

مبادئ))، في ظل انحياز أميركي متزايد لصالح إسرائيل، حتى نهاية الفترة «الافتراضية» المحددة بتسعة شهور، أي نهاية نيسان/إبريل 2014، مع إمكانية تمديد المفاوضات حتى نهاية العام على الأقل، دون حدوث اختراق في المسار السياسي باتجاه أي اتفاق دائم أو انتقالي.

لكن استمرار التعامل مع إطار التفاوض الثنائي باعتباره اللعبة الوحيدة في المدينة، يسهم في الحفاظ على الوضع القائم، لا سيما مع إمكانية حدوث تقدم على المسار الاقتصادي عبر السماح بنشاط اقتصادي واسع، بما في ذلك بعض المشاريع في المنطقة (ج)، بالترافق مع بعض الخطوات، كاستمرار عمليات الإفراج عن مزيد من دفعات الأسرى (المرضى وكبار السن، الأسيرات، الأسرى الأطفال..)، أو الاتفاق على عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل 18 أيلول 2000، مع زيادة رقعة الأرض المصنفة (أ)، واستمرار التنسيق الأمني وتطويره.

وهناك احتمال آخر قد ينجم عن فشل المفاوضات الحالية، قبل أو بعد مرور الشهور التسعة المتفق عليها كسقف زمني ليس نهائياً وقابلاً للتجديد، ولكن دون أن يتخلى الجانب الفلسطيني عن هذا الإطار كما حدث طيلة العقدين الماضيين. وهذا سيؤدي إلى العودة إلى ما قبل استئناف المفاوضات، وانتظار نجاح جهود جديدة لاستئناف المفاوضات، بما يُبقي على الوضع القائم دون تغيير جوهري.

كما لا يستبعد هذا السيناريو احتمال المحافظة على الوضع القائم من خلال اللجوء إلى ما يسمى «الخطوات الأحادية المنسقة»، أي تلك التي تنفذ من قبل الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بشكل يبدو أحادي الجانب، ولكنه منسق بشكل مباشر أو عبر طرف ثالث (انسحابات من بعض المناطق المصنفة «ج»)، يتبعها توسيع السلطة لصلاحياتها المدنية والأمنية في هذه المناطق، أو تسهيلات اقتصادية تقوم السلطة الفلسطينية بالاستفادة منها).

سوف يؤدي هذا السيناريو إلى بقاء السلطة الفلسطينية وفق محددات «أوسلو» دون تغيير في شكلها ودورها ووظائفها، مع استمرار الانقسام، وقطع الطريق على البدائل والخيارات الأخرى، في ظل التعهد الفلسطيني بعدم الانسحاب من المفاوضات طيلة فترة الشهور التسعة، بما فيها تلك الخيارات التي يمكن الجمع بينها وبين المفاوضات ولو كخيار تكتيكي، كما يطرح بعض الآراء، مثل التوجه بشكل تدريجي إلى الأمم المتحدة عبر الانضمام إلى بعض الاتفاقات الدولية والوكالات الأممية، أو تفعيل دور مؤسسات منظمة

التحرير حتى في ظل الانقسام، أو توسيع وتفعيل بعض أشكال المقاومة. كما لا يتوقع حدوث تغيير دراماتيكي على ملف المصالحة، مع إمكانية اللجوء إلى أشكال من التنسيق وإدارة الانقسام بين السلطتين في الضفة والقطاع.

ويعتبر هذا السيناريو مرغوباً إسرائيلياً، إذ إنه يخدم استمرار حكومة نتنياهو في فرض الوقائع على الأرض بشكل متسارع عبر مخططات التوسع الاستيطاني والتهويد، وبخاصة في القدس، دون أن تتعرض لضغوط دولية ذات شأن أو أن تدفع ثمناً مكلفاً. غير أنه غير قابل للاستمرار طويلاً في ظل تآكل شرعية السلطة، وفشل عملية التسوية في تحقيق الحد الأدنى من الأهداف الوطنية الفلسطينية.

ب. اتفاق نهائي ينتقص من الحقوق الفلسطينية، وهو السيناريو الذي تعكسه الأفكار التي يطرحها كيري كإطار لاستمرار المفاوضات حول الاتفاق النهائي، ويشمل إقامة دولة فلسطينية شكلية منقوصة السيادة، ودون أن تكون القدس المحتلة العام 67 عاصمة لها، مع بقاء «السيادة الإسرائيلية» على معظم المستوطنات ومساحات واسعة في القدس ومحيطها، وترتيبات أمنية تمس السيادة الفلسطينية، بما يجعل هذه «الدولة» الشكلية أقرب إلى «بانتوستانات» خاضعة لآليات سيطرة وهيمنة إسرائيلية، إلى جانب الاعتراف بإسرائيل «دولة يهودية»، وتصفية قضية اللاجئين.

يستند هذا السيناريو إلى إمكانية التقدم في المفاوضات باتجاه اتفاق نهائي يشمل إقامة دولة فلسطينية شكلية منقوصة السيادة، ودون أن تكون القدس المحتلة العام 67 عاصمة لها، مع اعتماد مبدأ «تبادل مناطق» (وليس تبادل أراضٍ بمحاذاة حدود 67) بما يتيح بقاء «السيادة الإسرائيلية» على معظم المستوطنات ومساحات واسعة في القدس ومحيطها، وإمكانية «استئجار» مناطق مقامة عليها مستوطنات أخرى في قلب الضفة الغربية، إضافة إلى ترتيبات أمنية تمس السيادة الفلسطينية على منطقة الأغوار ومناطق أخرى في قمم الجبال بالضفة، وشبكة تواصل «مواصلاتية» وليست جغرافية تحول «الدولة» في الضفة الغربية، ومن دون قطاع غزة، إلى ما يشبه قطعة الجبن السويسري على شكل «بانتوستانات» ذات سيادة اسمية شكلية ولكنها خاضعة لآليات سيطرة إسرائيلية فعلية برا وبحراً وجواً، إلى جانب الاعتراف بإسرائيل «دولة يهودية»، والقضاء نهائياً على وحدة الشعب الفلسطيني وحقوقه التاريخية في وطنه عبر تصفية قضية اللاجئين بإعادة توطينهم أو تهجيرهم إلى المنافي الجديدة.

بالرغم من أن هذا السيناريو يبدو مرغوباً في سياق المقاربة التفاوضية التي يعتمدها وزير الخارجية الأميركي جون كيري، ولا يمكن إسقاطه من الحساب، إلا أنه يصعب تمريره فلسطينياً في ظل الموقف الوطني المجمع عليه بشأن رفض «الدولة اليهودية»، والتنازل عن حق اللاجئين في العودة إلى الديار التي هُجروا منها، أو القبول بدولة «بانتوستانات». كما يصعب تمريره إسرائيلياً، على الأقل دون تغيير في الائتلاف الحكومي الحالي بزعامته نتنياهو، رغم أن حلاً كهذا يحقق أهدافاً إسرائيلية إستراتيجية بالانفصال عن التجمعات الفلسطينية ذات الكثافة السكانية دون تمكين الفلسطينيين من تحقيق السيادة والاستقلال الناجز، وانتزاع تنازل عن الرواية الفلسطينية التاريخية بالاعتراف بإسرائيل «وطناً قومياً للشعب اليهودي»، وتصفية قضية اللاجئين.

ج. دولة فلسطينية «مؤقتة» على جزء من الأراضي المحتلة العام 67، دون استقلال أو سيادة، وتحت السيطرة الإسرائيلية الفعلية الدائمة، حتى ولو تم ذلك بموجب اتفاق انتقالي مغطى أو غير مغطى باتفاق يشمل استمرار التفاوض حول القضايا النهائية.

يستند هذا السيناريو إلى إمكانية التقدم في المفاوضات ولكن دون التوصل إلى اتفاق نهائي، وقد تصل إلى إمكانية محاولة الولايات المتحدة، بدعم دولي وعربي، أو من دونه، فرض «اتفاق إطار» أو «إعلان مبادئ»، يؤسس لمرجعية جديدة تُفضي إلى حل انتقالي في حالة صعوبة تحقق اتفاق نهائي وفق السيناريو (ب). وسوف يؤدي هذا السيناريو إلى إطالة أمد المفاوضات بهدف محاولة التوصل إلى اتفاق يشمل إقامة دولة ذات حدود مؤقتة.

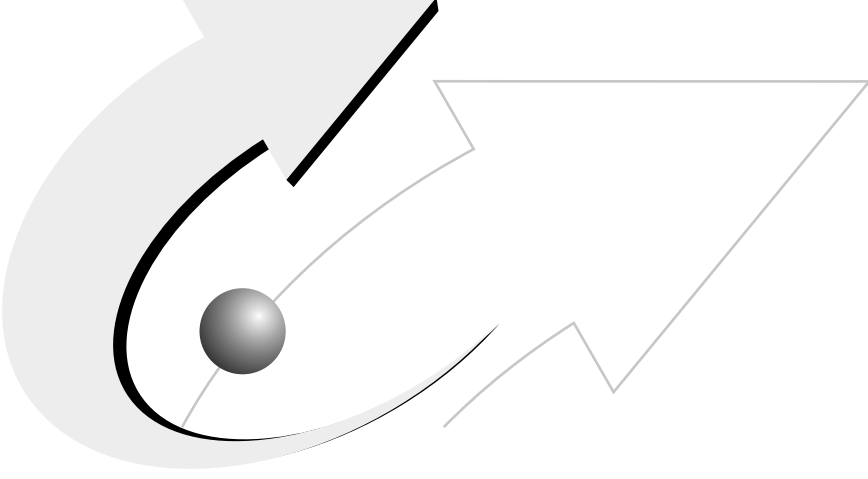
وبالرغم من أن القبول فلسطينياً، وربما حتى إسرائيلياً، بهذا السيناريو المفتوح على نتائج متبانية قد يحققها تقدم المفاوضات، لا يبدو أمراً سهلاً، إلا أنه لا يمكن إسقاطه من الحساب، لا سيما أن احتمال فرض الحل الانتقالي دون إعلان مبادئ واضح وجدول زمني لا يزال أحد السيناريوهات المفضلة لدى بعض الأوساط المؤثرة في إسرائيل.

ولا يتضمن هذا السيناريو أي نقاط قوة لصالح الفلسطينيين، بل ولا يختلف من حيث الجوهر عن سيناريو بقاء الوضع الراهن، وبخاصة في حالة التوصل إلى حل انتقالي، تؤكد التجربة الماضية وميزان القوى السائد أنه سيكون «حلاً نهائياً».

د. انهيار المفاوضات ومجابهة سياسية وميدانية كنتيجة لإغلاق إسرائيل الطريق أمام إطار «حل الدولتين»، واستحالة بقاء الوضع القائم على حاله، بما قد يترتب على ذلك من اعتماد القيادة الفلسطينية خيارات بديلة دون الخروج من الإطار الحالي، ولكن مع محاولة إحداث تغيير في قواعد اللعبة، كاستكمال التوجه نحو الأمم المتحدة، وتوسيع المقاومة الشعبية والمقاطعة، بشكل قد يؤدي إلى مواجهة ميدانية واسعة ربما تستمر عدة سنوات، ويتخللها انهيار السلطة الفلسطينية والفوضى، أو تراجع دورها بشكل كبير وتقدم دور المنظمة، دون تطور أفق سياسي يفتح الطريق أمام إطار التسوية على أساس «حل الدولتين».

هـ. خطوات إسرائيلية أحادية الجانب عبر الفصل القسري القائم على ضم مساحات واسعة من الأراضي في الضفة الغربية، والتطهير العرقي أو التهجير القسري. وهذا السيناريو الذي تتداوله بعض الأوساط الإسرائيلية قد يتطور كنتيجة لاحتمال وصول المفاوضات إلى طريق مسدود، أو اندلاع مجابهة فلسطينية - إسرائيلية وفق السيناريو (د).





## الخيار الإستراتيجي البديل

إن إغلاق الطريق أمام السيناريو الأول، والرفض الفلسطيني للسيناريو الثاني، يضع الفلسطينيين أمام استحقاق نقطة التحول من إطار التسوية الذي أوصلهم إلى الانسداد الراهن بين المقبول/المستحيل، والمتاح/المرفوض، إلى إطار بديل يعيد تعريف أهداف المشروع الوطني ووسائل وآليات تنفيذها.

وفي المسافة الفاصلة بين الإطارين، يجدر أن يركز التفكير الإستراتيجي الفلسطيني على بلورة إستراتيجية تجسير تمكّن الفلسطينيين أينما كانوا من استمرار الكفاح في سبيل حقوقهم التاريخية والطبيعية عندما لا يكون هناك حل وطني مقبول.

يعني ذلك تبني إستراتيجية جديدة للمشروع الوطني التحرري تقوم على النضال من أجل ممارسة حق تقرير المصير، دون أن يشمل الوصول إلى تسوية قائمة على تحقيق الاستقلال في دولة فلسطينية ذات سيادة على الأراضي المحتلة العام 67، وعاصمتها القدس. وهو سيناريو يستند إلى إغلاق إسرائيل الطريق أمام إطار التسوية القائم على أساس «حل الدولتين» وتحملها مسؤولية إيصال مسار المفاوضات الثنائي إلى طريق مسدودة.

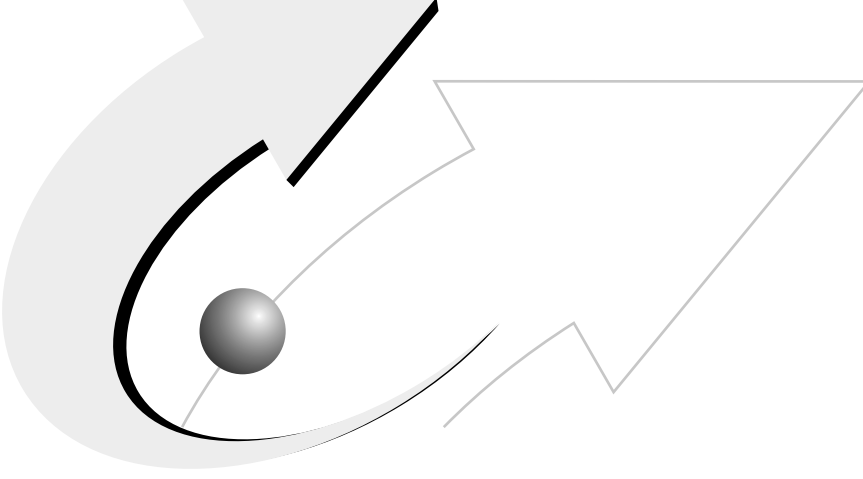
إنه انسداد يفتح الطريق في المقابل أمام نقطة التحول نحو استعادة الإطار البديل للصراع التحرري، عبر اعتماد إستراتيجية تركز على توفير متطلبات الانتقال نحو إستراتيجية جديدة للمشروع الوطني التحرري، القائم على أساس تحقيق هدف التحرر من نظام الحكم الاستعماري الاستيطاني الاحتلالي وتفكيكه وتقرير المصير دون سيناريو التسوية المستندة إلى مبدأ التقسيم وفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وبذلك، فإن الوصول إلى نقطة التحول يعني التسليم الإستراتيجي بوجود نظام استعماري استيطاني عنصري ينتمي إلى نفس عائلة نظام الفصل العنصري المعرف دولياً، لكنه يحتفظ بمواصفات نموذج الخاص الذي يعيد إنتاج الآليات الأكثر ملاءمة لاستمرار السيطرة والهيمنة على الكيانات/التجمعات الفلسطينية القائمة في نطاق فلسطين التاريخية، وفق خصائص وظروف كل منها.

هذا هو الفضاء الإستراتيجي الجديد الذي تفتحه حقيقة إجهاض إسرائيل إمكانية تحقق السيناريو الأول القائم على مبدأ التقسيم «حل الدولتين»، ورفض الفلسطينيين للسيناريو الثاني بأشكاله التي تتراوح بين بقاء الوضع الراهن، أو الدولة منقوصة السيادة، أو الدولة ضمن الحدود المؤقتة، أو الخطوات الإسرائيلية أحادية الجانب.

ويفتح ذلك أفق التفكير الإستراتيجي الفلسطيني على إعادة تعريف مضمون حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني أينما وجد داخل وطنه وخارجه، بعيداً عن «فكرة الدولة» في الضفة والقطاع، والتركيز على تبني إستراتيجيات للتحرر الوطني تركز على التمسك بخطاب الحقوق التاريخية والطبيعية للشعب الفلسطيني، وعدم شرعية نظام الاستعمار والاستيطان والتمييز العنصري، والكفاح في سبيل هزيمة وتفكيك هذا النظام، وبما يفتح الأفق أمام التفكير في السيناريوهات الإستراتيجية المتداولة في بعض الأوساط، بعيداً عن مبدأ التقسيم، سواء فيما يتعلق بالدولة الواحدة أو الدولة ثنائية القومية أو الكونفدرالية أو غيرها.





## السياق الإستراتيجي

يستند تحديد متطلبات الانتقال نحو مسار إستراتيجي بديل إلى تحليل السياق الإستراتيجي، وبخاصة من حيث عوامل القوة المتاحة للفلسطينيين، والعوامل السلبية التي تدفع نحو تبني خيارات محددة ضمن إستراتيجية ذات طابع تدريجي في انتقالها من هدف إلى آخر، وفي تحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف.

وفي ضوء ذلك، يجدر البناء على عوامل القوة التي تدفع نحو تبني خيارات محددة تسهم في إحداث تغيير في ميزان القوى، بما يُمكن من الانتقال من الوضع الراهن الذي تستفيد منه إسرائيل، باتجاه فتح الطريق أمام الخيارات والبدائل الإستراتيجية المفضلة فلسطينياً. إذ تبدو إستراتيجية الانتقال التدريجي نحو الإطار البديل للصراع، في ظل قيود الوضع الراهن وميزان القوى السائد، أشبه بـ«ممر اضطراري» للوصول إلى «نقطة التحول» بتبني إستراتيجية جديدة للتحرر الوطني في ضوء تلاشي ما يعرف باسم «حل الدولتين»، باعتبارها المسار الإستراتيجي المفضل الذي يُمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق أهدافه الإستراتيجية.

وتعكس الإستراتيجية الخطط المحددة مسبقاً لتحقيق هدف معين على المدى البعيد في ضوء الإمكانيات المتاحة أو التي يمكن الحصول عليها، أي أنها بمفهومها البسيط تسعى للإجابة عن ثلاثة أسئلة: أين نقف الآن؟ وإلى أين نريد أن نصل؟ وكيف سوف نصل؟ وهي أسئلة تربط الإجابة عنها بين نقطة البداية، أي الوضع الراهن غير المرغوب في الحالة الفلسطينية من جهة، ونقطة النهاية التي تمثل الوضع المرغوب، من جهة أخرى.

وفي سياق مسار الربط بين نقطتي البداية والنهاية، تبرز أهمية توفير مجموعة من المتطلبات والخيارات ووسائل التنفيذ التي تمكن من تغيير الوضع القائم، عبر عملية تراكمية تدريجية ضمن مسار إستراتيجي انتقالي. وهي تنتمي في هذه الحالة إلى نمط إستراتيجيات التغيير من حيث تركيزها في كثير من الأحيان على إعادة البناء فيما يتعلق بالأهداف والخيارات والمتطلبات ووسائل التنفيذ.

### أين نقف الآن؟

تُلخّص الإجابة عن سؤال «أين نقف الآن؟» سمات الوضع القائم بما ينطوي عليه من مشكلات وعقبات وسيناريوهات غير مرغوبة، وبما يطرحه أيضا من فرص تساعد على شق مسار التغيير.

يجد الفلسطينيون أنفسهم الآن عالقين في الدائرة المغلقة للسيناريو الثاني الذي يؤدي إلى حرمانهم من حقهم في التحرر الوطني وتقرير المصير، ويتراوح ما بين احتمالات بقاء الوضع الراهن، أو الدولة الشكلية منقوصة السيادة، أو الدولة ضمن الحدود المؤقتة، أو الخطوات الإسرائيلية أحادية الجانب. إذ تتألف الإستراتيجية الإسرائيلية المطبقة على أرض الواقع من شبكة متداخلة من السياسات التي يجري تطبيقها تدريجيا، ولكن بشكل متزامن، لكي تتواءم مع متطلبات تنفيذ أي من هذه الاحتمالات.

وتبدو السلطة الفلسطينية بشكلها ووظائفها الراهنة أسيرة لنظام معقد أنشأته هذه السياسات الإسرائيلية المطبقة منذ توقيع اتفاق أوسلو، على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها، وكذلك على المستويات الجغرافية والديمغرافية (الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، عزل القدس والأغوار، تقسيم أراضي الضفة إلى مناطق أ وب وج .. إلخ). كل ذلك يتم في نطاق نظام السيطرة الإسرائيلية المعقد، في حين يقوم المجتمع الدولي بتمويل بقاءه، وتكريس ارتباط بقاء السلطة الفلسطينية بإدامة هذا النظام بدلا من تفكيكه وإنهائه.

لذلك، يواجه الفلسطينيون وضعاً خطيراً للغاية منذ استئناف المفاوضات في نهاية تموز/ يوليو 2013. فَتَحَتْ غطاء التفاوض من أجل التوصل إلى «حل الدولتين»، تقوم إسرائيل عمليا، وبدعم أميركي، بالتفاوض تحت سقف السيناريو الثاني المفضل لها، بغرض توظيف المفاوضات الثنائية كغطاء لبقاء الوضع الراهن، عبر عملية تفاوضية لا تنتهي، كما

فعلت على مدى ربع القرن الماضي، و/أو التوصل إلى اتفاق بشأن الاحتمال الثاني، وهو الدولة الزائفة المؤقتة تحت السيطرة الإسرائيلية المستمرة.

هنا يكمن جوهر المأزق الذي يواجهه المفاوضون وصانعو القرار الفلسطيني. ففي حال قبول الأفكار الأميركية بشأن إقامة دولة منقوصة السيادة أو دولة مؤقتة، مع الاعتراف بإسرائيل («دولة يهودية»)، وعدم عودة اللاجئين، والتنازل عن أبرز حقوقهم المشروعة المكفولة بموجب قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، سوف يترسخ بشكل دائم السيناريو الثاني والقضاء على أي احتمال لقيام دولة فلسطينية مستقلة. وإذا تم رفض العرض المقدم ضمن المفاوضات الحالية، فإن الولايات المتحدة وإسرائيل ستحاولان الترويج للدعاء الباطل بأن الجانب الفلسطيني يتحمل مسؤولية إفشال المفاوضات الرامية لتحقيق السيناريو الأول «حل الدولتين»، بالرغم من أن الأفكار الأميركية تعزز فرص تقدم السيناريو الثاني وليس الأول!

إن الخروج من المأزق الناجم عن استمرار الالتزام بخيار المفاوضات الثنائية برعاية أميركية انفرادية، والبقاء في مربع الوضع القائم المتدهور منذ توقيع «اتفاق أوسلو» قبل أكثر من عشرين عاماً، هو الذي يطرح تبني إستراتيجيات إعادة البناء في سياق عملية تمكين الشعب الفلسطيني والتغلب على العقبات والقيود التي يمكن تلخيص أبرزها بما يأتي:

- اتساع الفجوة في ميزان القوى لصالح تعمق سيطرة النظام الصهيوني الاستعماري الاستيطاني الإحلالي العنصري على الأرض الفلسطينية، بالرغم من تفاوت آليات السيطرة التي يعيد إنتاجها وفق خصائص وظروف كل من الكيانات/التجمعات الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي 48.
- استمرار الرهان على خيار التفاوض الثنائي، بالرغم من وصول إطار التسوية السياسية التفاوضية القائمة على مبدأ «حل الدولتين» إلى طريق مسدودة، واستئناف المفاوضات الثنائية المباشرة برعاية أميركية، وبخاصة بعد التراجع عن مطلبي إقرار دولة الاحتلال مسبقاً بحدود 67، ووقف الاستيطان، مع استمرار تبني مبدأ «تبادل الأراضي»، والتعهد بتجميد اللجوء إلى الأمم المتحدة طيلة فترة المفاوضات المحددة بتسعة شهور كموعِد غير نهائي، مع السعي الأميركي لفرض مرجعيات وأسس جديدة على حساب الحقوق الفلسطينية ضمن «اتفاق إطار» أو «إعلان مبادئ» يطيل أمد المفاوضات.

- تعمق الانقسام الفلسطيني واستعصاء إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، وتراجع دور ومكانة منظمة التحرير، والافتقار إلى وحدة القيادة والبرنامج المشترك، وتفاقم مظاهر التجزئة والتفتت بين، وفي داخل، التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات، وتهميش الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، وبخاصة حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم على أرض الوطن.
- استمرار القيود والالتزامات السياسية والأمنية والاقتصادية الناجمة عن «اتفاق أوسلو» وملحقاته، وما رافقه ونتج عنه من نمو مصالح سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية تبدو مرتبطة ببقاء الوضع على حاله؛ الأمر الذي يهدد بتحويل دور ووظائف السلطة «المؤقتة» ذات الصلاحيات المنقوصة في معازل الضفة الغربية إلى مجرد كيان إداري وأمني واقتصادي «دائم» يطيل عمر الاحتلال، ويضعف فرص تحول المقاومة، لا سيما المقاومة الشعبية والمقاطعة، إلى حالة اشتباك عامة ويومية مع الاحتلال والمستوطنين.
- انتقال تداعيات المأزق الذي يعانيه «الإسلام السياسي»، وبخاصة بعد سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر، إلى عامل مؤثر في الوضع الفلسطيني الداخلي، في ضوء ارتباط حركة حماس بجماعة الإخوان المسلمين، وعدم حفاظها على مسافة واضحة بين كونها جزءاً من حركة التحرر الوطني الفلسطينية وانخراطها ضمن مشروع «الإسلام السياسي» بقيادة جماعة «الإخوان». ويفاقم ذلك من أزمة حركة حماس وحكومتها، ويهدد بعواقب وخيمة على الحركة من جهة، وقطاع غزة المحاصر من جهة ثانية، وفرص إعادة بناء الوحدة الوطنية من جهة ثالثة، وبخاصة في ظل العداء المتصاعد بين «حماس» والنظام المصري الجديد.
- عدم تبلور وبروز قوى فلسطينية جديدة تطرح خيارات وبدائل قادرة على شق مسار إستراتيجي جديد، وتكون مقنعة لأوسع قطاعات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، ومعبرة عن حقوقها وتطلعاتها.
- تراجع مكانة القضية الفلسطينية وتهميشها في ضوء المتغيرات العاصفة التي تشهدها المنطقة العربية، وانفتاحها على مآلات مجهولة، وبخاصة مع احتدام الصراعات في أكثر من بلد عربي وتأثيراتها السلبية على التجمعات الفلسطينية في بعض البلدان، وتزايد وزن وتأثير عوامل التدخل الخارجي في الوضع الفلسطيني بشتى الأشكال.

وفي المدى المنظور، لا يبدو الوضع العربي المتردي رغم الآفاق المستقبلية للمتغيرات العربية، عاملاً مساعداً على وقف التراجع في مكانة القضية الفلسطينية، في ظل تطورات غير مواتية لدعم الخيارات الفلسطينية الأكثر فاعلية، وبروز توجه دولي يميل نحو إبرام تسويات لملفات إقليمية ذات تأثير على موازين القوى والتحالفات والمحاور الإقليمية (إيران وسورية).

- العامل الدولي غير المساعد على حدوث تغيير جوهري باتجاه تبني المسار الإستراتيجي المفضل فلسطينياً، بالرغم من تزايد حملات التضامن مع الشعب الفلسطيني، وبخاصة اتساع ونجاح حملة المقاطعة، وبعض الخطوات الأوروبية فيما يتعلق بالاستيطان، مع بقاء الولايات المتحدة اللاعب الرئيسي على المستوى الدولي، رغم التراجع النسبي في دورها وبدايات بروز تعددية قطبية، واحتكارها رعاية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من موقع الانحياز والتحالف الإستراتيجي مع إسرائيل.

وبالرغم من هذه العوامل السلبية في تحليل ميزان القوى، إلا أن هناك عوامل أخرى إن أحسن استخدامها تتحول إلى فرص تساعد على تبني الفلسطينيين خيارات إستراتيجية بديلة تمنع بقاء الوضع الراهن على حاله، وتبني على التجربة الكفاحية للشعب الفلسطيني وحرته الوطنية وما تحقق من مكاسب في هذا السياق، وفي مقدمتها: الحفاظ على حيوية القضية الفلسطينية، واستمرار الشعب الفلسطيني في كفاحه ضد الاحتلال والاستيطان، وصموده في قطاع غزة في مواجهة الحصار والعدوان، ونضاله اليومي ضد سياسات التمييز والمصادرة والتهجير القسري في أراضي 48، وتساعد دور الحركات الشبابية ولجان مواجهة الاستيطان والجدار ولجان المقاطعة والعودة، واتساع نطاق حملات المقاطعة السياسية والاقتصادية والثقافية والأكاديمية لدولة الاحتلال والعنصرية.

ويضاف إلى ذلك، المكتسبات التي تحققت لصالح القضية الفلسطينية على المستويين العربي والدولي، من خلال عشرات القرارات الدولية المناهضة للاحتلال وانتهكاته والمؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقريره مصيره، وإنهاء الاحتلال والاستيطان وإقامة الدولة المستقلة، وصولاً إلى رفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة إلى دولة بصفة مراقب، فضلاً عن إمكانية الاستفادة من المتغيرات الإيجابية التي تسعى لفرصها الإرادة الشعبية في عدد من البلدان العربية من حيث ترسيخ قيم الحرية والعدالة والديمقراطية والسيادة.

## إلى أين نريد أن نصل؟

أما الإجابة عن سؤال: إلى أين نريد أن نصل؟ فإنها تتحدد في الوصول إلى نقطة التحول المتمثلة في تبني الإستراتيجية الجديدة للمشروع الوطني التحرري. ويركز التقرير على مجموعة مترابطة من الخيارات والمتطلبات ووسائل التنفيذ التي تحدد كيفية تحقيق أهداف هذه الإستراتيجية انطلاقاً من النقطة التي نقف فيها الآن، أي أن مضمون التقرير يعترف بالواقع ويتعامل معه ليس باتجاه تكريسه وإنما تغييره. لذلك، تنتمي هذه المتطلبات والخيارات إلى إستراتيجيات التغيير لتحقيق هدف التحول في المسار الإستراتيجي، بعد إخفاق الخيارات الفلسطينية التي اتبعت ما بعد العام 1988 في شق مسار جديد نحو التحرر الوطني.

ونتيجة تحليل السيناريوهات المحتملة الواردة أعلاه والسياق الإستراتيجي، فإن مسار التحول التدريجي نحو الإستراتيجية الجديدة للتحرر الوطني يتألف على المدى المتوسط من ثلاثة عناصر مترابطة ذات صلة بهذه السيناريوهات، وتمزج ما بين سمات الوضع الراهن ومتطلبات تغييره بشكل تدريجي:

1. اتباع طرق جديدة لتحقيق السيناريو الأول، بالرغم من تراجع واقعية تحقيقه. ويمكن أن يحدث ذلك عبر التخلي عن خيار المفاوضات الثنائية وتبني مقاربة التدويل في مواجهة تبعات إمكانية تحميل الجانب الفلسطيني مسؤولية انهيار المفاوضات، من خلال عقد مؤتمر دولي بصلاحيات كاملة في إطار الأمم المتحدة، ولتطبيق قراراتها وليس إعادة التفاوض عليها.

2. إحباط السيناريو الثاني بجمع احتمالاته عبر تبني أشكال جديدة من المقاومة بمختلف أشكالها ضمن إستراتيجية وطنية متوافقاً عليها، وإعادة بناء الوحدة الوطنية والتمثيل الوطني في إطار منظمة التحرير، والتحرر التدريجي من قيود والتزامات مسار أوسلو، وإعادة النظر في شكل السلطة الفلسطينية ووظائفها، والانضمام التدريجي إلى الاتفاقات الدولية ووكالات الأمم المتحدة.

3. فتح الطريق أمام الإطار البديل ضمن منظومة الصراع التحرري (الخيار الإستراتيجي المفضل)، عبر التحول التدريجي باتجاه الفضاء الإستراتيجي الجديد الذي تفتحه الإستراتيجية الإسرائيلية الهادفة لإحباط سيناريو ممارسة حق تقرير المصير، بما يشمل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

إن إنجاز الحقوق الفردية والجماعية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحق في تقرير المصير لجميع الفلسطينيين أينما كانوا، بات غير قابل للتأجيل تحت ذريعة الادعاء بإمكانية التوصل إلى «حل الدولتين» باعتباره السيناريو الوحيد المتاح لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ويعني ذلك تبني إستراتيجية تهدف لإنجاز الحقوق الفلسطينية بعيداً عن فكرة التقسيم، بما يفتح الأفق أمام سيناريوهات الدولة الواحدة ذات الحقوق المتساوية للشعب الفلسطيني ولليهود الإسرائيليين، أيا كان شكلها، ولكن على قاعدة تفكيك نظام السيطرة الصهيوني الاستعماري الاستيطاني العنصري.

وترى مجموعة التفكير الإستراتيجي أن الجدل سوف يتواصل بشأن السؤال المشروع حول الأسباب التي تدفع إلى الاعتقاد بأن إستراتيجية التحرر الجديدة غير القائمة على مبدأ التقسيم، ستكون أكثر نجاحاً من الإستراتيجية القديمة القائمة على مبدأ التقسيم. لكنها تعتقد في المقابل، أن لا مناص من تحفيز التفكير الإستراتيجي الفلسطيني بشأن الفضاء الإستراتيجي البديل كمرحج من المأزق الراهن الناجم عن إنهاء إسرائيل لخيار «حل الدولتين». وما يتضمنه هذا التقرير يعدّ إسهاماً في هذا الاتجاه.

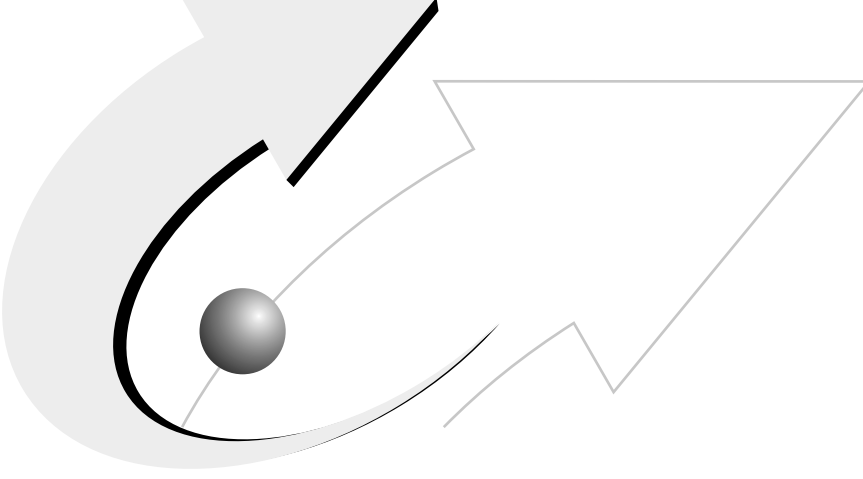
## كيف سوف نصل؟

تنطلق منهجية هذا التقرير الإستراتيجي من التعامل مع الأمر الواقع سعياً من أجل تغييره، وفق سيناريوهات محتملة في ضوء استئناف المفاوضات الثنائية في المرحلة الراهنة، ولكن على قاعدة الاستنتاج بأن هذا الخيار غير قادر على التوصل إلى تسوية تفاوضية تضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة على كامل الأراضي المحتلة منذ 4 حزيران 67، وممارسة حق عودة اللاجئين إلى الديار التي هجروا منها.

وفي حين يبدو احتمال الوصول إلى سيناريو انهيار المفاوضات الثنائية قائماً، وإن لم يكن الاحتمال الوحيد، وقد يفتح الطريق أمام تبني خيارات بديلة ضمن إطار الصراع التحرري، إلا أن التدايعات المحتملة لأي خطوات فلسطينية غير محسوبة النتائج، ودون أن تكون الظروف مناسبة فلسطينياً وعربياً ودولياً، وإمكانية إقدام إسرائيل على تنفيذ سيناريوهات أحادية الجانب مفضلة إسرائيلياً؛ إنما تستدعي التصرف بمسؤولية من قبل قيادة منظمة التحرير والسلطة في حالة انهيار المفاوضات، وبخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع متطلبات الانتقال نحو الإستراتيجية الجديدة بشكل تدريجي يقطع الطريق على السيناريوهات الإسرائيلية، ويقلل من الخسائر الفلسطينية، ويرفع من خسائر دولة الاحتلال والعنصرية.

ومع أن بعض ما يتضمنه التقرير هو خيارات مفضلة، فإن بعضها الآخر هو متطلبات إستراتيجية، في سياق مقارنة الأهداف بوسائل تنفيذ إستراتيجية التحول، مثل إعادة بناء الوحدة الوطنية والقيادة الواحدة، وفي الوقت ذاته فإنها كلها ذات تأثير متبادل، سواء من حيث البناء على كل منها حيناً، أو من حيث إمكانية التقدم في تحقيق أحدها قبل أو بعد المتطلب الآخر حيناً آخر. غير أنها بمجموعها توضع الأساس لبناء عوامل القوة الذاتية الكفيلة بالوصول إلى «نقطة التحول».





## مقاربات لإعادة انتزاع زمام المبادرة

في ضوء النقاشات ضمن مجموعة التفكير الإستراتيجي، فإن توفير متطلبات إعادة تعريف المشروع الوطني والتحول نحو الإطار البديل للصراع عبر إستراتيجية جديدة، سوف يمر في مراحل متداخلة ومتراصة تفرض اعتماد مقاربات في سياق تطبيق الخيارات المفصلة ضمن التقرير لإعادة انتزاع زمام المبادرة في إدارة الصراع، إذ يتم فيها بناء متطلبات التحول الإستراتيجي بشكل تدريجي ومتصاعد وفق منسوب الصراع والبيئة المؤثرة فيه.

وتنطوي هذه المقاربات على مزيج من السيناريوهات والخيارات والمهام في عدد من المجالات، التي تراعي ضرورة توفر حساب دقيق لميزان القوى والوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف المتوخاة، عبر عملية متدرجة يشرح هذا التقرير تفاصيلها، بدءاً من الانتقال من مهام محددة لبناء المتطلبات الإستراتيجية خلال مرحلة إستراتيجية التحول وفق المقاربات الآتية:

أولاً. الحد من سلبات الوضع الراهن باتجاه تغييره، بما يشمل الحد من المخاطر والأضرار والحفاظ على المكتسبات والأهداف الوطنية والحقوق الجماعية والفردية، وتنمية عوامل الصمود والمقاومة والمقاطعة، ورفض المفاوضات الثنائية واتفق الإطار والحلول الانتقالية المطروحة في سياقها، والبناء على العوامل الإيجابية محلياً وعربياً ودولياً بما يخدم دعم القضية الفلسطينية وإفشال السيناريوهات المفصلة إسرائيلاً.

ثانياً. اعتماد مقاربات حذرة في بناء المتطلبات الإستراتيجية ذات العلاقة بتحقيق إعادة بناء الوحدة، ووقف المفاوضات الثنائية، وتوسيع وتطوير المقاومة، والتوجه التدريجي

إلى الأمم المتحدة، وكذلك الخروج التدريجي من مسار «أوسلو» عبر التحلل من قيود والتزامات اتفاق أوسلو وملحقاته، وإعادة النظر في شكل السلطة ودورها ووظائفها، وبخاصة أن إسرائيل تجاوزت جوهرياً الالتزامات الخاصة بها بموجب هذا الاتفاق، وتسعى لتكريس بقاء الالتزامات الفلسطينية المجحفة، مثل الاعتراف بإسرائيل دون اعتراف إسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني في التحرر من الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة، ومحاربة العنف و«الارهاب»، والتنسيق الأمني، وقيود بروتوكول باريس الاقتصادي.

ثالثاً. اعتماد مقاربات شاملة في بناء المتطلبات الإستراتيجية باتجاه إعادة بناء التمثيل الوطني في إطار منظمة التحرير، والتحلل من قيود والتزامات «أوسلو»، ورفض العودة إلى مربع المفاوضات الثنائية والتمسك بمطلب عقد مؤتمر دولي ذي صلاحيات كاملة وعلى أساس القانون الدولي لتطبيق قرارات الأمم المتحدة وليس إعادة التفاوض بشأنها، واعتماد المقاومة الذكية الشاملة بمختلف أشكالها، وتوسيع المقاطعة، بالترافق مع التوجه للانضمام إلى مختلف المعاهدات والاتفاقات الدولية ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة.

رابعاً. التحول الإستراتيجي باعتماد سيناريو تفجير الوضع مع إسرائيل، بتبني إستراتيجية جديدة للمشروع الوطني، تقوم على تعريف هدف تقرير المصير بشكل مختلف، ودون أن يشمل إقامة الدولة المستقلة، وعلى قاعدة النضال من أجل هزيمة وتفكيك النظام الاستعماري الاستيطاني الإحلالي العنصري.

ويعني ذلك صياغة إستراتيجية لمناهضة سياسة الفصل العنصري، والانضمام إلى الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لقمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والعمل على تأسيس لجنة دائمة في الأمم المتحدة على غرار اللجنة الخاصة بسياسات الفصل العنصري التي مارستها حكومة جنوب أفريقيا.

إن انغلاق أفق التسوية السياسية التفاوضية القائمة على مبدأ «حل الدولتين» بفعل السياسات الإسرائيلية، لا ينتقص من حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، لكنه يعني أن القيادة الفلسطينية، والمجتمع الدولي عموماً، يقتربان أكثر من النقطة التي يتوجب فيها تبني أحد خيارين إستراتيجيين، على أن يجري التوضيح بشكل قطعي لإسرائيل بأنه لن يكون هناك «سيناريو ثالث» بينهما يمكن أن يقبله الفلسطينيون والمجتمع الدولي، وهما:

الأول: توفير فرصة أخيرة للمجتمع الدولي عبر صيغة المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات، على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حق تقرير المصير، بما يشمل تحقيق الاستقلال في دولة فلسطينية ذات سيادة على الأراضي المحتلة العام 67، وعاصمتها القدس.

الثاني: التحول باتجاه إستراتيجية بديلة تكفل ممارسة حق تقرير المصير، دون أن يشمل تحقيق الاستقلال في دولة فلسطينية ذات سيادة على الأراضي المحتلة العام 67، وعاصمتها القدس.

ويفتح الخيار الثاني أفق التفكير الإستراتيجي الفلسطيني على إعادة تعريف مضمون حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني أينما وجد، بعيداً عن «فكرة الدولة»، وبما يفتح المجال أمام التفكير في السيناريوهات الإستراتيجية المتداولة في بعض الأوساط، سواء فيما يتعلق بالدولة الواحدة أو الدولة ثنائية القومية أو الكونفدرالية أو غيرها. هذه نقطة التحول التي تسعى الإستراتيجية البديلة للوصول إليها.

### مهمات عاجلة للحد من سلبات الوضع القائم

لقد حظيت السيناريوهات المحتملة في ضوء استمرار اعتماد خيار المفاوضات الثنائية بقسط وافر من نقاشات مجموعة التفكير الإستراتيجي، لا سيّما السيناريو الثاني بأشكاله المختلفة باعتباره يعبر عن واقع الحال، ويشكل كابحاً رئيسياً أمام إمكانية التقاط الفلسطينيين زمام المبادرة عبر الشروع في بناء متطلبات تغيير الوضع القائم باتجاه صياغة إستراتيجية جديدة للتحرر الوطني.

وبالرغم من حجم الضغوط التي تتعرض لها القيادة الفلسطينية للبقاء ضمن دائرة المفاوضات الثنائية المفرغة، وعدم القيام بخطوات تصنف باعتبارها «أحادية الجانب» وتخل بمرتكزات بقاء الوضع القائم المفضل لإسرائيل، والخشية من الإقدام على «انسحاب دراماتيكي» من المفاوضات، أو حتى انهيارها، في ظل ميزان قوى في غير صالح الفلسطينيين، محلياً وإقليمياً ودولياً؛ فإن مجموعة التفكير الإستراتيجي ترى أن البيئة الحالية للصراع في ظل معطيات الوضع القائم، لا تسمح بالانتقال دفعة واحدة إلى تبني الإستراتيجية الجديدة للمشروع الوطني ضمن إطار الصراع التحرري، لكنها تؤكد أن نقطة البداية في مسار التغيير المنشود تقتضي أن ينصب الجهد الوطني الفلسطيني كأولوية أولى على وقف المفاوضات الثنائية، على طريق التخلي عن إطار التسوية القائم على أساس «حل الدولتين».

وفي حالة استمرار هذه المفاوضات خلافا للنداءات الموجهة للقيادة الفلسطينية من قوى ونخب الشعب الفلسطيني للانسحاب منها، فإن مزيداً من الجهد الوطني يجدر أن يتركز على الحد من الأضرار الناجمة عن هذه المفاوضات، أو تلك التي قد تترتب على فشلها، عبر تعامل القيادة الفلسطينية معها كخيار تكتيكي اضطراري مع رفض الضغوط لتمديدتها، أو تقديم تنازلات ضمن أي اتفاق إطار أو ورقة مبادئ، وأن يترافق ذلك مع الجمع ما بينها وبين استكمال التوجه إلى الأمم المتحدة، وتفعيل المقاومة الشعبية والمقاطعة، وإعطاء الأولوية لتحقيق الوحدة الوطنية، والحفاظ على المكتسبات الوطنية ووقف نزيف التدهور في مكانة القضية الفلسطينية، وتمكين الموقف الفلسطيني بعناصر القوة الكفيلة بوقف وإنهاء خيار التفاوض الثنائي في أقرب فرصة، وذلك من خلال المهتمات العاجلة الآتية:

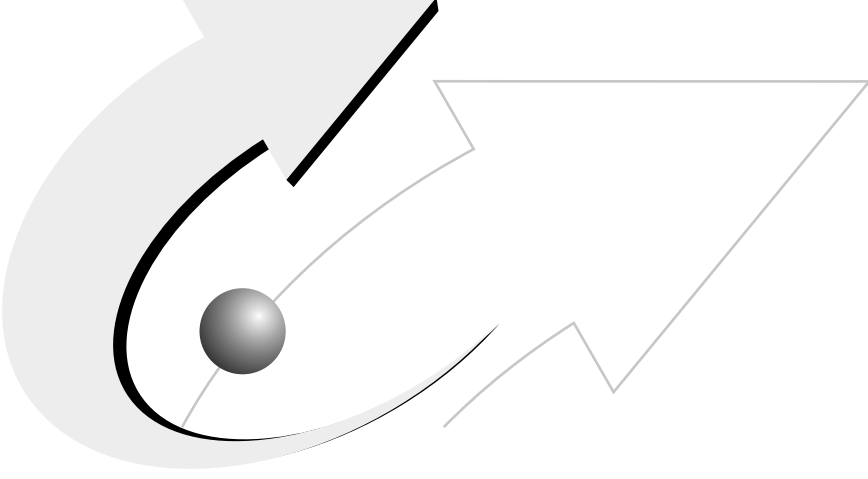
1. توفير فرصة أخيرة للمجتمع الدولي عبر صيغة المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات في إطار الأمم المتحدة، على أساس القانون الدولي والقرارات الأممية، لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حق تقرير المصير، بما يشمل تحقيق الاستقلال في دولة فلسطينية ذات سيادة على الأراضي المحتلة العام 67، وعاصمتها القدس، وحق اللاجئين في العودة إلى الديار التي هُجروا منها، كسيناريو اعترض على الهدف التفاوضي الإسرائيلي الرامي إلى بقاء الوضع القائم، أو فرض حل انتقالي جديد قد يشمل إقامة «دولة مؤقتة» على جزء من أراضي الضفة الغربية، وتصفية الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، وكذلك لمواجهة أية محاولة لتحميل الفلسطينيين مسؤولية انهيار المفاوضات الثنائية.

2. صياغة إستراتيجية تفاوضية لا تقوم على التهديد فارغ المضمون، بل تحوِّله إلى إجراءات عملية، ومنها التراجع الفعلي عن مبدأ «تبادل الأراضي»، والتمسك بحدود 67 كأساس مرجعي للعملية التفاوضية، ونقل بعض الملفات إلى الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، ومنها ملف الاستيطان، والإجراءات الرامية إلى تهويد القدس وتقاسم الحرم القدسي الشريف بين اليهود والمسلمين، وملف الأسرى.

3. البدء في إجراءات عملية باتجاه الانضمام إلى بعض الاتفاقات الدولية ووكالات الأمم المتحدة التي لا تترتب عليها مواجهة سياسية مكلفة مع الإدارة الأميركية وإسرائيل.

4. تعزيز مقومات الصمود على الأرض، وتوفير الدعم العملي، رسمياً ووطنياً وشعبياً، لتطوير وتوسيع المقاومة الشعبية ضد الاحتلال والاستيطان والتهويد، وبخاصة في القدس، والتركيز على المبادرات الخلاقة الهادفة إلى خلق وقائع فلسطينية في المناطق المهتدة بمشروع الاستيطان والحدار في القدس والأغوار ومجمل المناطق المصنفة (ج)، وكذلك دعم المبادرات الشعبية من أجل الانتصار لقضية الأسرى، وتحويل مقاطعة الاحتلال إلى ثقافة وممارسة يومية في المجتمع الفلسطيني.
5. ربط التعامل مع أي مبادرات أو اقتراحات لتعزيز أشكال التنسيق بين السلطين في الضفة والقطاع بروئية وطنية شاملة لإنهاء الانقسام وليس إدارته، بالتركيز على إعادة بناء التمثيل الوطني ومؤسسات منظمة التحرير، والتوافق على خطة فعالة لرفع الحصار عن قطاع غزة.
6. إعادة بناء آليات صنع القرار الوطني في منظمة التحرير، والتعامل مع الإطار القيادي المؤقت وفق ما ورد في اتفاق القاهرة الموقع في أيار 2011، على قاعدة تعزيز مناخات الإجماع الوطني على رفض الاستمرار في خيار التفاوض الثنائي، والتوافق على خطاب موحد يتمسك بتغيير قواعد اللعبة من خلال المطالبة بعقد مؤتمر دولي، بصلاحيات كاملة، هدفه تطبيق قرارات الأمم المتحدة، وفي مقدمتها قرار رفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب، وليس إعادة التفاوض عليها.
7. الدفاع عن الحقوق الجماعية والفردية للفلسطينيين في كافة تجمعاتهم، لا سيما في أراضي 48 في مواجهة سياسة التمييز العنصري ومخططات التهجير القسري، وفي قطاع غزة في مواجهة الحصار، وفي مخيمات سوريا ولبنان في مواجهة المخاطر المتزايدة التي تهدد حياة الفلسطينيين ووجودهم البشري وحقوقهم الوطنية والإنسانية.
8. إعادة بناء الموقف العربي الداعم للخيارات الفلسطينية، وبخاصة الموقف من المفاوضات الثنائية، من خلال تبني ديبلوماسية نشطة على مستوى جامعة الدول العربية، وفي إطار العلاقات الثنائية مع الدول العربية والأجنبية، مع الحد من التأثيرات السلبية للتطورات العاصفة في المنطقة على القضية الفلسطينية، وعلى التجمعات الفلسطينية في البلدان التي تحدث فيها الصراعات الداخلية.

9. تبني خطاب سياسي وإعلامي فعّال موجه للرأي العام الدولي، وكذلك للرأي العام في أوساط اليهود في إسرائيل والعالم، يركز على تحميل الحكومة الإسرائيلية مسؤولية انسداد أفق التسوية التفاوضية، ويفضح إجراءاتها لفرض الوقائع على الأرض بقوة السلاح والاستيطان والتهويد، ويتفهم الموقف الفلسطيني المطالب بتغيير مرجعية وأسس وإطار العملية التفاوضية باتجاه بلورة اقتراح عقد المؤتمر الدولي ذي الصلاحيات الكاملة.



## متطلبات وخيارات الوصول إلى نقطة التحول الإستراتيجي

في الوقت الذي تشكل فيه المهمات العاجلة الواردة أعلاه مدخلا للحد من سلبيات الوضع القائم، فإنها تعتبر أيضا مدمكا أساسيا لاستعادة زمام المبادرة وتعزيز الموقف الوطني الجماعي على قاعدة المتطلبات والخيارات الإستراتيجية الكفيلة بشق مسار التحول نحو الإستراتيجية البديلة للمشروع الوطني التحرري.

ولا تتجاهل هذه المتطلبات والخيارات الإستراتيجية قيود الأمر الواقع، لكنها تسعى إلى التحرر منها، بالاستناد إلى مقاربات، وأحيانا سيناريوهات، تتسم بالتدرج في تطبيق كل منها، ولكن في سياق علاقة تكاملية تقوم على مبدأ التوازي وليس التوالي في تحقيق هذه المتطلبات والخيارات، بما يضمن فعالية التأثير باتجاه تغيير المسار الإستراتيجي، عبر وقف المفاوضات، وإعادة بناء الوحدة الوطنية والتمثيل في إطار منظمة التحرير، والخروج التدريجي من مسار «أوسلو»، وتطوير وتوسيع المقاومة بمختلف أشكالها، وتبني مقاربة تدريجية للانضمام إلى الاتفاقات الدولية والوكالات الأممية، والاستفادة من المتغيرات الإيجابية على المستويات العربية والإقليمية والدولية، واعتماد آليات للتأثير في مواقف الرأي العام في أوساط اليهود في إسرائيل والعالم.

ولا شك في أن المتطلبات والخيارات المتاحة سوف تتأثر بشدة بمآل التطورات التي تشهدها المنطقة، وبخاصة في مصر وسوريا، من حيث الاتجاه الذي سوف تسلكه الأحداث، كما تتأثر بتفاعلات الأحداث على مستوى الإقليم، وبخاصة في ضوء الصراع والتنافس الإيراني التركي الإسرائيلي، والميل الدولي نحو تسويات لبعض الملفات

الإقليمية الساخنة عبر صيغة مؤتمر جنيف لكل من أزمة البرنامج النووي الإيراني والصراع في سوريا، إضافة إلى تأثير التطورات في العالم في ظل وجود مؤشرات على تراجع نسبي في دور الولايات المتحدة وبروز نوع من التعددية القطبية تلعب فيها روسيا دورا متزايدا، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط.



## أولاً. وقف المفاوضات

يقدم مأزق المفاوضات الثنائية، التي استؤنفت بشكلها العلني المباشر بالاستناد إلى المقاربة الأميركية في نهاية تموز/يوليو 2013 بعد توقف دام نحو ثلاث سنوات، مزيداً من الدلائل على صحة الاستنتاج بوصول إطار التسوية القائمة على أساس «حل الدولتين» إلى طريق مسدود، من حيث جدواه في الوصول إلى التحرر من الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة منذ العام 67، وعاصمتها القدس، وحل قضية اللاجئين وفق القرار 194.

فقد تراجعت فرص تحقق هذا السيناريو في ضوء عدد من العوامل، من أبرزها: عدم التزام الحكومة الإسرائيلية بأي مرجعية، وبخاصة حدود الرابع من حزيران 67 كأساس مرجعي للبحث في قضية الحدود، وإحجام الراعي الأميركي عن تقديم «ضمانات» بهذا الخصوص، لا سيما في ظل تبني المفاوضات الفلسطينية مبدأ «تبادل الأراضي» الذي ينطوي من حيث الجوهر على إقرار ضمني بضم أراض فلسطينية أقيمت عليها مستوطنات، بل وإقرار «معلن» بعدم العودة أصلاً إلى حدود 67، فضلاً عن تراجع المفاوضات الفلسطينية عن مطلب وقف الاستيطان قبل استئناف المفاوضات، مما شجع حكومة نتياهو على استخدام المفاوضات كغطاء سياسي وعامل زمني للمضي في سياسة فرض الوقائع على الأرض بقوة الاستيطان والتهويد، إلى جانب التبعات السلبية للتعهد بعدم التوجه إلى الأمم المتحدة، وعدم الانسحاب أيضاً من المفاوضات التي تستمر 9 أشهر كموعد مستهدف وليس نهائياً.

ويضاف إلى ذلك، عدم توفر إجماع وطني على خيار التفاوض الثنائي، واستمرار الانقسام الداخلي، وضعف العامل العربي في ظل التطورات المفتوحة في المنطقة، وتعمق التحالف الإستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وكلها عوامل تنطوي على تدهور في غير صالح الفلسطينيين، ولا تتيح إمكانية توقع نتائج تفاوضية لا تعيد استنساخ تجربة عقدين من الزمن بعد توقيع اتفاق أوسلو.

### رؤية بديلة لخيار التفاوض الثنائي

عند تقييم تجربة المفاوضات الثنائية التي وصلت إلى طريق مسدود بعد عشرين عاماً على توقيع اتفاق أوسلو، يجدر النظر في مجمل نتائج هذا المسار من حيث انعكاسه على

العملية التفاوضية وأسسها، وشروطها. وي طرح ذلك في سياق التفكير الإستراتيجي، تقديم إجابات على رزمة من الأسئلة من قبيل: هل المفاوضات هي الخيار الإستراتيجي والوحيد؟ وهل يدور السؤال حول خيار المفاوضات ذاته أم حول شروط التفاوض؟ وما هي الأهداف التفاوضية وأهداف حركة التحرر الوطني الفلسطينية، وضرورة عدم حصرها في الدولة الفلسطينية؟ ومن هي أطراف التفاوض، بدءاً من المستوى الفلسطيني، وضرورة تمثيل القوى السياسية والتجمعات الفلسطينية المختلفة في القرار التفاوضي، مع وجود مرجعية للمفاوضات وإرساء آليات الرقابة والمحاسبة؟ وهل تتوفر أوراق قوة محتملة يمكن أن تقود إلى عملية تفاوضية بشروط مختلفة؟ وما هي البدائل الممكنة للمفاوضات، وما هي جدوى وكلفة كل منها؟

يمكن تناول هذه الأسئلة من خلال النظر في الثغرات الأبرز ذات الصلة بهياكل عملية التفاوض وأطرها ومرجعياتها وأهدافها وأطرافها كما هو مبين أدناه، وفي ضوء الفشل الذي انتهى إليه خيار المفاوضات الثنائية:

### أولاً. هياكل وأطر المفاوضات ما بعد أوسلو

لقد كانت المفاوضات التي عرفت لاحقاً باسم «مفاوضات أوسلو السرية»، والاتفاقيات التي نتجت عنها، العام 1993، تعبيراً عن تغيير جوهري في قواعد ومعادلات حل الصراع التي رافقت تبني منظمة التحرير الفلسطينية لبرنامج إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة منذ العام 1974، وتوجت باعتماد قاعدتين أساسيتين تحكمان إطار الصراع منذ انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر العام 1988، وهما: الأولى، التخلي عن الكفاح المسلح كوسيلة رئيسية لإقامة الدولة الفلسطينية (نبذ العنف). والثانية، حل الصراع عبر التفاوض الثنائي.

وقد عبّرت الاتفاقيات التي نتجت عن مسار أوسلو عن هذا التغيير في مرتكزات الإستراتيجية الفلسطينية التي سعت للتكيف مع متطلبات إطار التسوية القائم على تحقيق «فكرة الدولة»، وفي مقدمتها وقف العنف وقبول الحل من خلال التفاوض استناداً للقرار 242، الأمر الذي أفضى إلى القبول بعدة قواعد ونتائج ستحكم المفاوضات على مدى العقدين اللاحقين، بل وستؤدي إلى إعادة تعريف القضية الفلسطينية، ومنها القبول مثلاً بنصف تمثيل بدخول مفاوضات مدريد العام 1991 تحت المظلة الأردنية، ومن ثم القبول بتمثيل مستقل في المفاوضات ولكن مقابل ثمن باهظ حكمه «الاعتراف المتبادل» الذي

لم يكن متبادلاً، إذ اعترفت منظمة التحرير بحق إسرائيل في الوجود على 78% من أرض فلسطين الانتدابية، مقابل اعتراف إسرائيل بالمنظمة كممثل للشعب الفلسطيني، دون أن تعترف بالدولة الفلسطينية أو حتى بالحق في إقامتها أو بأي من الحقوق الفلسطينية.

يمكن استعراض نتائج التغيير في المعادلات التفاوضية من حيث هياكل وأطر المفاوضات في النقاط الآتية:

### 1. الإطار الثنائي للمفاوضات برعاية أميركية

أصبحت المفاوضات فلسطينية - إسرائيلية برعاية أميركية، دون إطار إقليمي، أو طرف ثالث دولي فاعل في العملية التفاوضية. ويصرّ الراعي الأميركي على ترك الكلمة النهائية للمفاوضات الثنائية ذاتها، وعدم استخدام أي آليات للشرعية الدولية، مما يعني عدم وجود قوة تقف في وجه السياسات والمراوغات الإسرائيلية، في ظل استمرار المفاوضات بعيداً عن الإطار الإقليمي أو الدولي، مع استبعاد الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة كمرجعية لحل الصراع.

### 2. مرحلة التفاوض وفصل القضايا وتجزئتها

تمت الموافقة على فكرة الفصل بين القضية والشعب والأرض، وتقسيم كل عنوان إلى تفاصيل، وتأجيل القضايا الأصعب في اتفاقيات أوسلو، فجرى تجاوز الاستيطان ولم يكن وقفه شرطاً واضحاً لإبرام اتفاق، تماماً مثل قضايا أخرى لم تحسم مثل قضية اللاجئين، والأسرى، والقدس، والحدود. وتم استخدام إستراتيجية التأجيل والترحيل لقضايا، مقابل التقدم قليلاً على صعيد تحقيق بعض الأهداف الفلسطينية، لكن لصالح تنفيذ اشتراطات إسرائيلية إستراتيجية. وأدى التأجيل إلى فكرة مرحلة التفاوض، بدل التوصل إلى اتفاق متكامل وقد ينفذ على مراحل. ومن نتائج هذه المرحلة انهيار ركن أساسي من مبادئ التفاوض، والمتمثل بالقاء الطرف الفلسطيني بأوراقه التفاوضية المؤثرة قبل انتهاء المفاوضات، وخصوصاً انكسار قاعدة «المقاومة تزرع والسياسة تحصد».

### 3. طغيان مشروع الدولة

أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية «المفاوض الرسمي»، الذي وقع الاتفاقات الانتقالية.

ولكن هذا لم يؤدي إلى تفعيل قضايا الشعب الفلسطيني بمجملها باعتبار المنظمة ممثلة لكل قطاعات وشرائح الشعب، وكل الوطن. بل وأصبح المشروع المطروح هو إلى حد كبير «الدولة» وشروطها، وتراجعت نسبياً قضايا اللاجئين والشتات في المطالب والسياسات الفلسطينية العاجلة، كما اختفى أبناء الشعب الفلسطيني في أراضي 1948، لئتم التعامل معهم كأنهم «شأن إسرائيلي داخلي». وتم الحفاظ على المنظمة كإطار شكلي يراد له أن يستكمل الاعتراف بإسرائيل بمهمة أخيرة هي التوقيع على الاتفاق النهائي باسم الشعب الفلسطيني وإنهاء الصراع وكافة المطالب، بما يشبه مصير ذكر النحل بعد إنجاز مهمته الأخيرة في تلقيح الملكة.

#### 4. مرجعية وبيروقراطية المفاوضات

أفرز طول أمد المفاوضات وبيروقراطية تفاوضية فلسطينية، متمثلة في دوائر رسمية ذات هيكلية وميزانيات وكوادر وخبراء، حتى غدت الدائرة التفاوضية في منظمة التحرير الفلسطينية هي الدائرة الأكثر حضوراً تقريباً، في المشهد الفلسطيني، بينما تراجعت أو اضمحلت دوائر أخرى ذات علاقة بالشؤون الفلسطينية المختلفة، الحياتية، والسياسية، والمقاومة، خصوصاً مع تولي السلطة الفلسطينية لمهامها، ولارتباطها بما توفره السلطة لها من إمكانيات ومجالات عمل. وأدى تعطيل دور المجلس الوطني الفلسطيني، وعدم تجديده، ومحدودية تمثيله، إلى جعل المرجعية الشعبية للمفاوضات محدودة، أو معدومة.

#### ثانياً. وقف المفاوضات لتحسين شروط استئنافها

ما حدث في أغلب السنوات الفائتة، أنه بينما جرى شبه تجميد للعملية التفاوضية الرسمية، لم يجر التراجع عن هذا الخيار، أو تبين عملياً لوسائل بديلة، أو مكملة. وما حدث عملياً أنه أصبحت هناك مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة، علنية أو سرية، بوساطة دولية وعربية أو من دونها، حول أسس التفاوض، أي أصبحت لدينا «مفاوضات بشأن المفاوضات»، كما تبين من الأداء السياسي الفلسطيني منذ العام 2011، وصولاً إلى المقاربة التي حكمت تحرك وزير الخارجية الأميركي جون كيري لاستئناف المفاوضات. ونتيجة هذه السياسة التي حوّلت المفاوضات إلى هدف يحد ذاته، من خلال الإحجام عن دخول المفاوضات العلنية ولكن مع استمرار محاولات تحسين شروط العودة إليها ضمن الإطار ذاته؛ لا تختلف كثيراً عن التفاوض غير المجدي الذي استمر سنوات طويلة بسبب الرفض

الإسرائيلي للتوصل إلى أي حلول واستخدام التفاوض وسيلة لكسب الوقت.

لقد تطوّر عبر العقدين الماضيين موقفٌ إسرائيلي - أميركي يسعى للحفاظ على عملية سياسية لغرض وجود عملية، لا لتحقيق نتائج وحل سياسي بالضرورة. فوجود حراك سياسي يساعد على إدارة الصراع وتهدئة المنطقة وخفض منسوب التوتر، كما يساعد على تيسير تحريك ملفات أخرى ذات أولوية لسياسة كل من واشنطن وتل أبيب، فضلاً عما يوفّره ذلك من غطاء لاستمرار الحكومة الإسرائيلية في فرض الوقائع على الأرض عبر الاستيطان والتهويد والتطهير العرقي. في نهاية المطاف، تؤدي السياسة الفلسطينية إلى جعل كل من خيار وقف التفاوض أو استمراره ورقة ضاغطة على الجانب الفلسطيني، في غياب البدائل الإستراتيجية لاستمرار الدوران في هذه الحلقة المفرغة.

من الناحية النظرية على الأقل، تبدو المقاومة الشعبية، وخيار التدويل بالذهاب إلى الأمم المتحدة، من ضمن البدائل التي يمكن تبنيتها أثناء توقف المفاوضات، أو بدلا منها. ولكن الشواهد على الأرض تشير إلى أنّ هناك قصورا في تفعيل هذين البديلين، وأنّ التعامل معهما ينطلق من توظيفهما لتحسين شروط التفاوض، بشكله التقليدي، وليس بديلا عنه، أو حتى كسبيل لفرض نمط تفاوض مختلفاً جذرياً.

### ثالثاً. أهداف التفاوض

بدأت فكرة التسوية في الفكر السياسي الفلسطيني، القائمة على إقامة دولة فلسطينية، على جزء من فلسطين التاريخية، باعتبارها جزءاً من برنامج مرحلي في النصف الأول من السبعينيات، مع حل قضية اللاجئين بالعودة إلى الديار التي هُجروا منها. ثم أصبحت الدولة الفلسطينية، على حدود الرابع من حزيران 1967، وضمن مفهوم «حل الدولتين»، هي الهدف الرسمي الفلسطيني، مع التثبيت الغامض إلى حد ما، بحق العودة للاجئين، لا سيّما بعد التعاطي مع «معايير كليتون» التي طرحت عقب فشل مفاوضات «كامب ديفيد» العام 2000، ومن ثم الموافقة على مبادرة السلام العربية التي تنص على «حل عادل ومتفق عليه» لقضية اللاجئين.

اتضح منذ «أوسلو» أولاً أنّ معضلة الفلسطينيين في أراضى 1948، لن تحل بموجب «حل الدولتين»، وقد زاد وضوح هذه المعضلة مع الحديث المتواتر في الدوائر الإسرائيلية عن «يهودية الدولة»، ومخططات التهويد، المستمرة للجليل والنقب. وثانياً، هناك تراجع

كبير في رعاية ومتابعة شؤون الفلسطينيين في الشتات من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، والفصائل، وبات إطار العمل الفلسطيني، بما في ذلك الأجندة التفاوضية، محصوراً إلى حد كبير بالضفة الغربية وقطاع غزة.

إنّ وحدانية التمثيل الفلسطيني، ووحداية الشعب الفلسطيني، تتطلب معادلة خلاقة لتمثيل مجمل أبعاد القضية الفلسطينية، بدءاً من فلسطيني أراضي 48، وصولاً إلى الشتات، وستصبح إثارة قضايا الفلسطينيين في كل مكان ورقة ضاغطة بحد ذاتها سواء للتوصل إلى اتفاق، أو لتبني إستراتيجيات جديدة تفتح على خيارات بديلة عن «فكرة الدولة»، مثل الدولة الواحدة بصرف النظر عن شكلها، ولكن على قاعدة تفكيك نظام السيطرة الكولونيالي الاستيطاني العنصري.

#### رابعاً. أطراف وأطر التفاوض

يمكن الحديث عن ثلاثة مستويات من الأطراف والأطر ذات الصلة بالتفاوض:

**الأول:** الفلسطيني الداخلي، وقد تحوّل المفاوضات إلى بيروقراطيين من دون مراجعة أو محاسبة شعبية أمام مجلس وطني ممثل للشعب الفلسطيني.

إنّ من أبرز الثغرات الخطيرة على هذا الصعيد تتمثل في عدم وجود مرجعية ونصوص واضحة لآلية محاسبة المفاوضين وتغييرهم، ضمن آليات برلمانية وشعبية، مع استمرار معظم طاقم المفاوضات على حاله على الرغم من مرور أكثر من عشرين عاماً على بدء التفاوض، خلافاً لأحد أبرز أسس التكتيك التفاوضي القاضية بتغيير طاقم المفاوضين حتى لا يتحولوا إلى ما يشبه الصفحة المكشوفة أمام المفاوض الإسرائيلي.

**الثاني:** إطار أطراف التفاوض، إذ إن الجانب الفلسطيني معني بمراجعة عملية التفاوض من حيث أدوار الأطراف العربية والدولية ذات العلاقة. وهناك حاجة لدراسة كيفية إدخال الأطراف العربية كجزء ضاغط لمصلحة الجانب الفلسطيني ودون تقديم تنازلات أو تحول الدور العربي لوسيلة ضغط على الفلسطينيين، وكذلك مع التمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل ووحداية التمثيل.

**الثالث:** الطرف الثالث (الوسيط أو الطرف الذي يتدخل لفرض حل). وهو من أبرز

المشكلات في تجربة المفاوضات منذ توقيع اتفاق أوسلو، إذ تم تجاهل أهمية البحث عن إطار بديل عن فكرة الرعاية الأميركية الحصرية للمفاوضات الثنائية الفلسطينية الإسرائيلية، وتحويل اللجنة الرباعية الدولية إلى إطار يكرس من حيث الجوهر احتكار الولايات المتحدة لرعاية المفاوضات، والقفز عن دور المجتمع الدولي وتحيد قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، مما أسهم في عدم تبني سياسية فلسطينية تسعى لإحداث تغيير في المعادلات الدولية إزاء إسرائيل، بما في ذلك تبني فكرة التدويل، وبخاصة أن الأمم المتحدة، والمنظمات والمؤسسات والمحاكم الدولية، تندرج ضمن خيارات الضغط باتجاه التدويل، وفرض تدخل دولي في الموضوع الفلسطيني للضغط لإنهاء الاحتلال ولوقف سياسات التمييز العنصري الإسرائيلية.

### خامساً. روافع وبدائل المفاوضات

إن الحدود الفاصلة بين بدائل وروافع المفاوضات تبدو غامضة في كثير من الأحيان. وربما يكون مثل هذا الغموض صحيحاً. بمعنى أن تبني خطة عمل تقوم على مواجهة الاحتلال يومياً على الأرض في مقاومة شعبية فاعلة ومتوسعة ومتطورة وفرض أمر واقع مقابل الأمر الواقع الإسرائيلي، ومواجهة إسرائيل، وإدانة الدعم الأميركي السافر والمنحاز لإسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه العادلة، وتحريض الدول المختلفة على اعتماد سياسات فاعلة لتطبيق القانون الدولي، وتحصين وتجديد أطر العمل الفلسطيني المؤسسية والشعبية؛ كلها تشكل بدائل للمفاوضات، في حال بقي التعثر، ولكنها تشكل بالمقدار ذاته روافع للمفاوض الفلسطيني وأوراق قوة بيده إذا حدث توافق وطني يقبل بالتفاوض في ظل تغير يخدم الموقف الفلسطيني في ميزان القوى على الأرض، وفي المعادلات الإقليمية والدولية المؤثرة في الصراع.

بناء على ما سلف، يبقى الاستخلاص الأهم منذ بدء عمل مجموعة التفكير الإستراتيجي الفلسطيني قائماً، وهو ضرورة وقف وإنهاء خيار التفاوض الثنائي، وتبني إستراتيجيات موجهة لإحداث تغيير في موازين القوى يمكن من إعادة تعريف المفاوضات بصفقتها عملية تُترجم أوراق القوة على الأرض. إن مثل هذه الإستراتيجيات تهدف إلى بلورة أوراق قوة جديدة، عبر المقاومة الشعبية والمقاطعة، وإعادة بناء مؤسسات العمل الوطني الموحدة والفاعلة والممثلة لكل الشعب الفلسطيني، وعبر الحراك الدولي الفاعل والرافض للاستسلام لمعادلات تؤدي إلى إذابة القضية الفلسطينية، والعمل على استعادة البعد العربي والدولي الإنساني والتحرري لقضية الشعب

## الفلسطيني وحقه في تقرير المصير .

إن أي تراجع فلسطيني عن شروط وقواعد العملية التفاوضية والالتزامات المحددة بموجب اتفاق أوسلو وملحقاته، سوف يؤدي إلى ردود إسرائيلية متفاوتة وفق حجم وتأثير مثل هذا التراجع، وربما أكبر منه، كما ظهر في ردة الفعل الهستيرية الإسرائيلية الأميركية على التوجه الفلسطيني لنيل الاعتراف بالعضوية الكاملة لدولة فلسطين في مجلس الأمن، ومن ثم العضوية المراقبة في الجمعية العامة. الأمر الذي يستدعي الاستعداد لكافة السيناريوهات والردود المحتملة، وعدم انتظار حدوثها، في حالة الانسحاب من المفاوضات أو انهيارها وتبني إستراتيجية فلسطينية جديدة.

وتلاحظ مجموعة التفكير الإستراتيجي أنه لا يمكن الانتقال من خيار التسوية التفاوضية على أساس مبدأ «حل الدولتين» إلى خيار إستراتيجي آخر دفعة واحدة، دون أخذ خصائص وسمات الواقع القائم بعين الاعتبار ضمن إستراتيجيات التغيير المفضلة.

لذلك، ثمة أهمية للمرور في مرحلة انتقالية تتداخل فيها بعض المهمات ووسائل العمل ضمن الإستراتيجية المعتمدة حالياً من جهة، ومهمات ووسائل العمل التي تقتضيها خيارات التحول باتجاه الوصول إلى نقطة التحول في المسار الإستراتيجي من جهة أخرى، انطلاقاً من أخذ شروط وتعقيدات الأمر الواقع بعين الاعتبار من أجل تغييره وليس التسليم به.

ولا يستبعد مثل هذا التوجه، إذا أصرت القيادة الفلسطينية على مواصلة التفاوض الثنائي، إمكانية الجمع، مؤقتاً واضطرابياً، بين المفاوضات الثنائية مع التمسك برفض الحلول الانتقالية والتصفوية والعمل على بناء الخيارات الإستراتيجية الأخرى، وبخاصة تحقيق المصالحة في سياق إعادة بناء منظمة التحرير، وتوسيع وتفعيل المقاومة والمقاومة، والانضمام المتدرج إلى المعاهدات الدولية والوكالات التابعة للأمم المتحدة، ولكن على أساس التعامل مع هذه المفاوضات كإجراء تكتيكي اعتراضي يهدف إلى فضح السياسة الإسرائيلية وتحميلها مسؤولية انسداد العملية السياسية القائمة على مبدأ «حل الدولتين»، وتجنيده أوسع تأييد دولي لخيار المفاوضات الذي يخدم القضية الفلسطينية عندما تتوفر شروط تحقيق تسوية سياسية.

وإلى حين تحقيق ذلك، ثمة ضرورة للتوافق الوطني الفلسطيني على تعريف المفاوضات وبناء على التجربة الماضية، إن توفرت شروط خوضها بناء على نتائج التحول في المسار



الإستراتيجي الفلسطيني، ويشمل ذلك:

- صياغة توافق وطني حول خيار التفاوض، وشروطه، وأشكاله، وأهدافه، وإعادة تعريف المرجعيات والأجهزة التفاوضية، كجزء من عملية إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية، وإعادة بناء مؤسسات العمل الفلسطيني، إذ تصبح المرجعية والإشراف والمحاسبة للمفاوضات والمفاوضين، جزءاً من مؤسسات برلمانية وتنفيذية ورقابية أكثر تمثيلاً لشرائح الشعب الفلسطيني في كل فلسطين التاريخية، وفي كل الشتات.
- إعادة تعريف أهداف التفاوض، انطلاقاً من كون منظمة التحرير الفلسطينية هي حركة الشعب الفلسطيني، وليست حركة الدولة الفلسطينية. ولا يجوز أن تنحصر أو تتركز الأجندة التفاوضية، أو حتى النضالية، على نحو مبالغ فيه على قضية «الدولة»، مع تهميش قضايا أخرى. فمثلاً، يمكن أن يشكل الطرح الإسرائيلي حول «يهودية الدولة» مدخلاً لقيام المفاوضات الفلسطيني بفتح ملف الفلسطينيين في أراضي 1948. كما أن أزمت سوريا ولبنان وغيرهما، وأوضاع اللاجئين الفلسطينيين هناك، يفترض أن تؤدي إلى فتح ملف وكالة غوث اللاجئين التي تتعرض لعملية تقليص وتضييق ممنهجة.
- تدويل وتعريب القضية والعملية التفاوضية، إذ يجذب الاستمرار في جهود تدويل القضية الفلسطينية عموماً، بما في ذلك تدويل المفاوضات، والمطالبة بعقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات لتنفيذ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وليس إعادة التفاوض بشأنها، وتحوّل هذه الجهود إلى خطة عمل واضحة المعالم والحسابات مسبقاً، تضغط ضد الاحتكار الأميركي لدور الراعي الحصري والمعطل للجهود الدولية، ولأي طرف يحاول القيام بدور الطرف الثالث الفاعل في حل الصراع، إلا وفق الحسابات الأميركية الإسرائيلية. ويشمل ذلك أيضاً، وضع تصور واضح حول المسؤوليات التي يجدر أن تتحملها الدول العربية، والأدوار الممكنة والمسموحة والمطلوبة والمتاحة للقيام بها عربياً، دون أن يخل هذا بالتمثيل الفلسطيني.

## ثانياً. إعادة بناء التمثيل الوطني

لقد فشلت حتى اللحظة محاولات إنهاء الانقسام وإحياء مؤسسات منظمة التحرير وفق أي من الاتفاقيات المتعددة التي تم التوصل إليها (من وثيقة القاهرة العام 2006، إلى «إعلان الدوحة» العام 2012، وما بينهما وما تلاهما). ويعود الفشل إلى عدة أسباب، من أبرزها: وجود برامج مختلفة على الرغم من التقاطعات العديدة التي حصلت بينها في السنوات القليلة الماضية، وتكوّن حقول سياسية و(اجتماعية - اقتصادية) محلية بعد أفول المؤسسات الجامعة، وغياب تمثيل الفلسطينيين في أراضي 48 والشتات بشكل ساهم في بروز مراكز قيادية متعددة، وتشكل نظام سياسي في قطاع غزة مستقل عن النظام القائم في الضفة الغربية، ووقوع كل من السلطتين تحت تأثير محاور سياسية متباينة الأجندات والإستراتيجيات، فضلاً عن تجاهل اتفاقات المصالحة للقضايا الرئيسية التي كانت من أبرز أسباب الانقسام نفسه، وبخاصة ضرورة الشروع أولاً في إعادة بناء مؤسسات الكيان الوطني الجامع ممثلاً في منظمة التحرير، على قاعدة ميثاق وطني يحدد «ركائز المصلحة الوطنية العليا» وبرنامج وطني توافقي.

إن الاستعصاء المتفاقم في تحقيق المصالحة الوطنية من شأنه أن يخل بمتطلبات إعادة تشكيل التوجه الإستراتيجي، وبخاصة في استمرار غياب أهم متطلب وهو الوحدة الإستراتيجية/القيادة الإستراتيجية. ومع ذلك، فإن معالجة هذا الاستعصاء قد تتراوح بين سيناريوهات عدة على النحو الآتي:

### أولاً. تعمق الانفصال

ضمن هذا السيناريو، يستمر واقع الانقسام - وفق بقاء معطيات الوضع القائم على حالها - بين سلطتين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، في ظل استمرار تبني كل منهما أجندات وحسابات سياسية مختلفة، بما يسهم في تفاقم الاستقطاب الداخلي ويهدد بانتعاش بعض الأطروحات مثل إجراء الانتخابات من دون قطاع غزة أملاً بتوفير «شرعية» للسلطة الفلسطينية في الضفة وخياراتها السياسية، أو إعلان قطاع غزة «إقليماً متمرداً»، أو زيادة حدة التوترات السياسية والمعيشية والاجتماعية في قطاع غزة باتجاه حدوث اضطرابات داخلية ربما تهدد بخطر الاقتتال والاستنزاف الداخلي المدمر، أو تفاقم التوتر في العلاقة مع مصر بحيث يصل إلى درجة فرض الحصار الخائق والحرب، إن لم تكف حركة حماس عن التصرف كامتداد لجماعة الإخوان المسلمين الذين يخوضون حرباً

ضد النظام المصري، ما قد يجعل «حماس» جزءاً من هذه الحرب.

ويعتبر هذا السيناريو غير مقبول بالنسبة للفلسطينيين، إذ يسهم في تعميق التجزئة والتفتت وتكريس كيانين سياسيين منفصلين وتآكل شرعية كل منهما، حتى وإن أجريت انتخابات رئاسية وتشريعية لجزء من الفلسطينيين في أحد الكيانين، وهو ما يخدم السيناريوهات المفضلة لإسرائيل (استمرار الوضع الراهن، دولة فلسطينية بحدود مؤقتة في بقايا الضفة الغربية، انفصال أحادي الجانب، إلحاق قطاع غزة بمصر، وإلحاق الضفة بالأردن، أو غيرها من الترتيبات المشابهة..).

### ثانياً. إدارة الانقسام

وهو سيناريو يعتبر امتداداً لاستمرار الوضع القائم كما هو، إذ يُقسي على وجود كيانين منفصلين في كل من الضفة والقطاع، لكل منهما مؤسساته المدنية والأمنية، ويستبعد الاتفاق على تنفيذ جميع بنود اتفاقات المصالحة الموقعة، ولكن مع إمكانية اعتماد أشكال من التنسيق بين السلطتين في إدارة شؤون المواطنين في بعض المجالات، على غرار التنسيق القائم في ظل الوضع الراهن بشأن الحج والعلاج في الخارج وامتحان الثانوية العامة الموحد، وتوسيع نطاق التنسيق بين الوزارات التابعة للسلطتين ليشمل مجالات الصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب والمقاصة وغيرها.

وقد يشمل ذلك التعامل بشكل إيجابي مع بعض المبادرات المتداولة من نوع تعزيز التنسيق المباشر عبر لقاءات بين الوزراء في الوزارات المتناظرة، أو التوافق على صيغة مشتركة لإدارة معبر رفح، أو حتى التعامل مع الأفكار المطروحة بشأن توسيع المشاركة في إدارة قطاع غزة، أو تشكيل هيئة وطنية لإدارته.

وتجد مثل هذه المبادرات والأفكار مبرراتها من ضرورة التعامل مع الأمر الواقع القائم في كل من الضفة والقطاع، والاستجابة لمتطلبات تسيير أمور المواطنين وإدارة شؤونهم والتخفيف عنهم في ظل استمرار الانقسام، لكن دون أن يصل الأمر إلى توحيد النظام السياسي الفلسطيني على مستوى كل من منظمة التحرير والسلطة. وهو ما يعني التسليم بالأمر الواقع دون تغييره، من خلال إدارة الانقسام بدلاً من إنهائه، ودون توافق على ركائز للمصلحة الوطنية العليا يتم تجسيدها من خلال إعادة بناء المؤسسة الكيانية الجامعة على قاعدة ميثاق وطني وقيادة موحدة وبرنامج وطني موحد.

إن من شأن التعامل مع مبادرات إدارة الانقسام دون أن تكون جزءاً من مكونات إستراتيجية تهدف إلى إعادة بناء الوحدة الوطنية الإستراتيجية، أن تفتح المجال أمام تأييد الانفصال بين الضفة والقطاع، وضرب وحدانية التمثيل الشرعي الموحد للشعب الفلسطيني، وأن تقطع الطريق على تبني إستراتيجية جديدة للمشروع الوطني التحرري، وأن تتيح تسلل الأطروحات المرفوضة واليائسة من إمكانية إنهاء الانقسام من قبيل إقامة علاقة كونفدرالية بين سلطتين تحت الاحتلال المباشر في الضفة الغربية، والاحتلال غير المباشر في قطاع غزة، الذي يأخذ شكل الحصار والتوغلات والعدوان والتحكم في المعابر والجو والبحر.

### ثالثاً. استعادة الوحدة الوطنية

يعتبر سيناريو إعادة بناء الوحدة الوطنية في إطار المرجعية الوطنية العليا ممثلة في منظمة التحرير، وتوحيد المؤسسات المدنية والأمنية لأدائها الخدمائية ممثلة في سلطة موحدة في كل من الضفة والقطاع، هو الخيار المفضل للفلسطينيين، بل ويمثل ضرورة أكثر من كونه مجرد سيناريو أو حتى خيار، إذ إنه يعتبر من الشروط والمتطلبات الإستراتيجية للنجاح في مسار التحوّل الانتقالي نحو إستراتيجية جديدة للمشروع الوطني التحرري، كما يقترح هذا التقرير.

تُدرك مجموعة التفكير الإستراتيجي أن العقبات والعراقيل الناجمة عن استمرار الوضع الراهن لا تشجع على تقدم خيار تحقيق المصالحة الوطنية، بما هي إعادة بناء للوحدة الإستراتيجية. لذلك، فإنها لا تستبعد التعامل مع الأمر الواقع بما يخفف الضغوط الاقتصادية والاجتماعية عن كاهل المواطنين، ويسهم في تحسين إدارة شؤونهم وتوفير الخدمات لهم، لا سيما في قطاع غزة المحاصر، ولكن شريطة أن يندرج ذلك ضمن رؤية وطنية متوافقة عليها تربط ما بين التعامل مع مبادرات التنسيق المشترك كنقطة بداية وإنهاء الانقسام وتوحيد المؤسسات الفلسطينية على مستوى المنظمة والسلطة كنقطة نهاية في هذا المسار.

إن مثل هذه الرؤية الواقعية يمكن أن تحوّل السيناريو الثاني (إدارة الانقسام) إلى مرحلة انتقالية تفضي إلى تحويل السيناريو الثالث إلى خيار وطني (إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة)، إذا تم التوافق على مرجعية وطنية عليا خلال المرحلة الانتقالية تشرف على مجمل عملية إنهاء الانقسام عبر خطوات مترابطة التأثير، وتراعي خصوصيات كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، في إطار رؤية إستراتيجية موحدة تنطلق من حقيقة أن ما يجمعُ الفلسطينيين أكثر مما يفرقهم.

ويقتضي ذلك البدء أولاً في بناء الإطار المرجعي الموحد لعملية صنع القرار الوطني، من خلال هيئة قيادية موحدة في إطار منظمة التحرير، قد تكون نقطة الانطلاق فيها تحويل لجنة منظمة التحرير إلى إطار قيادي مؤقت وفق ما ورد في اتفاق المصالحة الموقع في أيار 2011، إلى حين إنجاز عملية إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير وتوحيد المؤسسات المدنية والأمنية للسلطة الفلسطينية، ومعالجة تداعيات مرحلة الانقسام على المجتمع الفلسطيني في كل من الضفة والقطاع.

ومع ذلك، فإن الانتقال التدريجي من السيناريو الثاني إلى الثالث، ليس ممراً إجبارياً إلا في حالة استمرار عدم توفر الإرادة السياسية اللازمة لإنهاء الانقسام. وقد يفرض تغير شروط البيئة المحيطة، سواء تطورات الصراع مع دولة الاحتلال (اتساع المقاومة، التوجه نحو الأمم المتحدة، تغيير متدرج في قواعد اللعبة المحددة بموجب اتفاق أوسلو)، أو متغيرات على المستوى الإقليمي أو الدولي وما قد يترتب عليها من تحالفات وارتدادات على الحالة الفلسطينية الداخلية، إلى انفتاح حتمي على خيار إنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية، الذي ينبغي أن يحظى بالأولوية ضمن الجهد الوطني الساعي لتحقيق هدف إعادة بناء التمثيل الوطني ومؤسساته الكيانية الموحدة بالاستناد إلى تسوية تاريخية، يتضمنها عقد وطني يجمع الفلسطينيين أينما وجدوا كما هو مبين أدناه، باعتبار ذلك مطلباً رئيسياً للتحويل نحو إستراتيجية جديدة وموحدة للتحرر الوطني.

عناصر ومتطلبات التسوية التاريخية بين التيارين الوطني الديمقراطي والإسلامي، والعقد الوطني، وأسس الشراكة السياسية:

يتطلب استنهاض الطاقات الفلسطينية الكامنة للتأثير في سير الأحداث إعادة تشييد حقل سياسي وطني جديد، من خلال تجديد ودمقرطة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر وطني. ومن غير الممكن أن يتم هذا دون التوصل إلى «تسوية تاريخية» («ميثاق وطني» أو «عقد سياسي»)، وذلك بسبب وجود تيارات متباعدة من حيث الرؤية الأيديولوجية والتوجهات السياسية والمحددات الفكرية. لذلك، فإن هذه التسوية أو الاتفاق يستدعي التوصل إلى صيغة توافقية تشمل:

أولاً. أسس إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر وطني تمثل كل مكونات الشعب الفلسطيني داخل فلسطين التاريخية وخارجها، وذلك في سياق تحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام بدلا من إدارته، وإعطاء

الأولوية للبرنامج الوطني المشترك ومهمات التحرر الوطني والديمقراطي، وللمصالح والاحتياجات والأولويات الفلسطينية على حساب أي ارتباطات أخرى، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية ومنع تدخلها في المقابل في الشؤون الداخلية الفلسطينية، مع استعادة مكانة القضية الفلسطينية في صدارة الاهتمامات العربية الرسمية والشعبية.

ثانياً. بنية ووظيفة «النظام السياسي» ممثلاً في مؤسسات السلطة الفلسطينية (المنقسمة) وفي مؤسسات الدولة «المراقبة» في الأمم المتحدة، وتحديد العلاقة التي يراد إرساؤها بين «النظام السياسي» ومنظمة التحرير المجددة كشرط ضروري لصياغة إستراتيجية اشتباك مع سياسة الدولة الاستعمارية الاستيطانية في طورها الراهن.

لذلك، يجدر أن تُعطى الأولوية إلى الاتفاق على إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير بما تمثله من أطر صناعة القرارات الوطنية وتوفير الحماية من التدخلات الخارجية في الشأن الوطني. ولتحقيق ذلك، تبرز أهمية أن يعي التيار الوطني والديمقراطي (فصائل منظمة التحرير) وتيار الإسلام السياسي الوطني أنه ليس بمقدور أي منهما وحده إعادة بناء أو قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية عبر الهيمنة المنفردة على الحقل السياسي الوطني، ولا السيطرة على النظام السياسي ممثلاً في مؤسسات السلطة الفلسطينية.

وللخروج من الوضع المأزوم والمحتقن، لا بد من اعتماد إستراتيجية يكون على رأس أولوياتها إبرام «تسوية تاريخية» (أو عقد سياسي أو ميثاق وطني) بين قوى الإسلام السياسي من جهة، والقوى الوطنية والعلمانية واليسارية من جهة أخرى، تستهدف إنهاء حالة الفراغ المؤسسي والسياسي والإستراتيجي المدمرة ذاتياً، مع الإقرار بوجود تباينات داخل كل تيار.

وتعني التسوية التاريخية فلسطينياً ما يأتي:

1. المباشرة في عملية تجديد بنية منظمة التحرير الفلسطينية على أسس وطنية شاملة وعلى قاعدة ديمقراطية وتعددية (سياسية وتنظيمية وفكرية) وعلمانية أو «مدنية» (تفصل وتميز تماماً بين الحقل الديني والحقل السياسي)، وعلى أسس المساءلة واحترام الحريات العامة والفردية.

وتتطلب التسوية التاريخية البدء، المتأني، بالإعداد لإجراء انتخابات مباشرة لأعضاء المجلس الوطني على أساس نظام التمثيل النسبي وبما يضمن أوسع مشاركة للقوى السياسية والاجتماعية.

ولا تعني إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير أن هذه العملية سوف تتم بنفس الطريقة التي تمت في أواسط الستينيات من القرن الماضي، فالظروف والشروط التي ساهمت في بروز المنظمة بالطريقة السابقة لم تعد قائمة، وأي عملية إعادة بناء لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات والتطورات والخبرات المتراكمة، والخصائص التي تميز التجمعات الفلسطينية المختلفة، ولكن بالتركيز على عوامل الوحدة التي تجمع الفلسطينيين أينما كانوا.

2. تُعطي مهمة تجديد الحركة الوطنية وتعبيراتها التنظيمية والبرنامجية، وبخاصة فيما يتعلق بمنظمة التحرير، الأولوية على المهمات المتعلقة بإعادة توحيد مؤسسات السلطة (تشكيل حكومة وحدة وطنية، سواء بالتوافق أو عبر انتخابات رئاسية أو تشريعية).

3. الاتفاق على أسس إعادة بناء الاتحادات القطاعية والنقابات العمالية والمهنية على أسس وطنية تمثيلية ديمقراطية.

4. تحديد وظيفة وصلاحيات وبنية مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ووظيفة وحدود صلاحيات مؤسسات السلطة الفلسطينية (الجغرافية، والإدارية والخدمية والمالية والتشريعية) ومسؤوليتها أمام مؤسسات منظمة التحرير، كما تحدد شروط استمرارها (كسلطة)، وإعادة النظر في قانونها الأساسي ونظامها الانتخابي ونظام الحكم فيها، والعلاقة بين سلطاتها الثلاث، وبين هذه وهيئات منظمة التحرير، إضافة إلى تحديد علاقة «الدولة» بمؤسسات منظمة التحرير.

5. التمييز بين السلطة الوطنية الفلسطينية القائمة فعلا على الأرض وبين مسمى الدولة الفلسطينية، التي أصبحت عضوا مراقبا في الجمعية الوطنية للأمم المتحدة. هذا يعني وعي ما تملك الدولة غير العضو (والعضو عندما يتم ذلك) من إمكانيات مادية (عبر المشاركة في هيئات الأمم المتحدة.. إلخ) وديبلوماسية ومعنوية لا تملكها السلطة المقيدة باتفاق أوسلو وواقع الاحتلال، مع الوعي بأن الدولة لا تملك السيطرة على الأرض والحدود والموارد الطبيعية والتجارة الخارجية، ولا تتمتع بوحدة جغرافية، حيث لا تزال أراضيها تحت الاحتلال والحصار.

6. الحرص على عدم اختزال مؤسسات منظمة التحرير، بما هي المنظمة الوطنية الجامعة والممثل لكل الشعب الفلسطيني، إلى مؤسسات «الدولة» على أراضي الضفة والقطاع. وقد نص قرار تبني فلسطين كدولة غير عضو على أن رفع مكانة فلسطين إلى دولة غير عضو لا ينتقص من صلاحيات ووظائف مؤسسات المنظمة.

7. إدراك أن إبقاء الوضع على ما هو عليه حالياً يعني، من جملة ما يعني، تحوّل كل من السلطتين القائميتين في الضفة والقطاع إلى «سلطة عميقة»، تسيطر على كل منهما نخبة محدودة لا تمثل الفئات الأوسى من الجمهور في كل من المنطقتين، وتستند في سيطرتها إلى بنية بيروقراطية أمنية واستخباراتية، وعلى علاقات ريعية تعتمد على التحويلات والمنح والمساعدات الخارجية.

8. تتضمن التسوية التاريخية الاتفاق على ميثاق وطني جديد لمنظمة التحرير الجديدة، والاتفاق على آلية لتعديله أو إعادة صياغته ولإقراره بصيغته النهائية.

9. تتضمن التسوية التاريخية اتفاقاً على بنود البرنامج السياسي الوطني للمرحلة الراهنة، على أن لا يتناقض مع بنود الميثاق الوطني وأن لا يغلق فرص الحل الجذري للصراع.

10. لا يشترط التوصل إلى تسوية تاريخية بين الكتل السياسية الفلسطينية إنكار وجود خلافات عقائدية، ولا إنكار وجود تباعد في الرؤى حول المجتمع الفلسطيني، ولا حول مكانة الدين في هذا المجتمع. فالاعتراف بالاختلافات في الرؤى والتطلعات جزء مهم من ضمان نجاح التسوية التاريخية.

11. تشترط التسوية التاريخية طمأننة (على صعيد الميثاق والبرنامج السياسي والمشاركة في الحياة الوطنية السياسية والنضالية) كل مكون من مكونات الشعب الفلسطيني؛ من أن النضال من أجل حقوق أي مكون منها لن يكون على حساب حقوق ومكتسبات المكونات الأخرى.

### مهمات عاجلة على طريق تحقيق المصالحة الوطنية:

وإلى حين تحقيق ما سبق، وفق خيار إعادة بناء الوحدة الوطنية المفضل فلسطينياً، يصعب تجاهل الأمر الواقع القائم في كل من الضفة والقطاع، كما أن انتظار توفر الضغط اللازم



على حركتي «فتح» و«حماس» في ظل غياب الإرادة السياسية المطلوبة لإنهاء الانقسام، من شأنه أن يسهم في إطالة أمد المأزق الداخلي؛ الأمر الذي يفرض التحرك باتجاهات مختلفة تجمع ما بين تحسين الوضع في ظل استمرار سيناريو الانقسام، والحيولة دون الانزلاق نحو مزيد من التدهور، والعمل في نفس الوقت من أجل إنهاء الانقسام بأسرع وقت وأقل التكاليف. إذ إن التعامل مع الواقع القائم على طريق تغييره، يجعل من إدارة الانقسام في بعض المجالات والتقليل من أضراره أقل سوءاً من تعميقه. فالكثير مما يجري في الضفة الغربية وقطاع غزة من إجراءات وأعمال وإصدار قوانين واعتماد سياسات وإيجاد أوضاع اقتصادية واجتماعية وثقافية هو تعزيز للانقسام، أو يصب في خانة إدارة الانقسام والتعايش معه، ولكن بعضه يعد - رغم ذلك - ضروريا لاستمرار الحياة وتحسينها في ظل الانقسام.

إن تخفيف واقع الانقسام وتحسين شروط حياة الفلسطينيين في ظلّه واجب على القيادات والفصائل والفعاليات، بما في ذلك تشجيع أي مبادرات لتنفيذ منظمة التحرير ودور الإطار القيادي المؤقت، والتنسيق المشترك بين الوزارات والمؤسسات التابعة لكل من السلطين القائمتين على غرار التنسيق في مجالات التربية والتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية، والتوافق على إجراء الانتخابات للبلديات والاتحادات الشعبية والنقابات المهنية، وكذلك العمل المشترك من أجل رفع الحصار عن قطاع غزة، والتوافق على صيغة لإدارة معبر رفح بما يخفف من معاناة المسافرين، ووقف حملات التحريض والتهام المتبادل، ووقف الاعتقال السياسي، وضمان حرية العمل السياسي، والحفاظ على الحريات العامة.

لكن حتى لا يتحول التعايش مع الانقسام وإدارته إلى وسيلة لتعميقه وتحويله إلى انفصال دائم؛ يجب أن تكون مبادرات التنسيق المشترك، أو الدعوات إلى تشكيل هيئة وطنية مشتركة لإدارة قطاع غزة، أو غيرها مما ذكر آنفاً، جزءاً من خطة متكاملة تستند إلى أفق سياسي يلتزم بعدم التنازل عن هدف إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، وبما يعزز التقدم في مسار المصالحة المستندة إلى حوار وطني شامل حول أسس ومرتكزات التسوية التاريخية بين مختلف التيارات.

**ما سبق يستدعي تركيز الجهد الوطني على مسارين مترابطين متوازيين:**

**الأول:** العمل من أجل تحقيق المصالحة الوطنية على أساس إعادة بناء وإصلاح وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير، سواء تحققت الوحدة أو على طريق تحقيقها، بما يكفل الوصول إلى وحدة التمثيل والقيادة والبرنامج، وتوحيد مؤسسات السلطة المدنية والأمنية

في الضفة والقطاع، والتوافق على إجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات المجلسين التشريعي والوطني، وهذا يتطلب الوقوف أمام الاتفاقات التي وقعت والسعي لتطويرها وإزالة العراقيل والعقبات التي حالت دون تطبيقها.

الثاني: العمل على بلورة سياسات وطنية في قضايا حياتية تتعلق بالترتيبات والإجراءات التي يمكن التوافق عليها بين السلطتين في الضفة والقطاع، من خلال مساهمة خبراء وسياسيين يمثلون مختلف ألوان الطيف السياسي الفلسطيني، وليس «فتح» و«حماس» فقط، حتى تحكم هذه السياسات الوطنية الوضع في الضفة والقطاع في ظل استمرار الانقسام وبما يساعد على إنهائه، وبما يراعي تحقيق مصالح المواطنين عامة، وتحسين آليات إدارة شؤونهم، والتخفيف من وطأة الضغوط الاقتصادية والمعيشية عليهم، وبخاصة في قطاع غزة، شريطة أن يندرج كل ذلك في إطار رؤية توظف هذه الإجراءات لإنهاء الانقسام بدلا من إدارته.

## ثالثاً. الخروج من أوصلو

ربما من غير الحكمة اعتبار الوضعية الجديدة لفلسطين في الجمعية العمومية للأمم المتحدة ضماناً للتحرر والاستقلال وبناء الدولة، ولكن من غير الحكمة أيضاً عدم الانتباه إلى الفرصة أو الفرص التي قد توفرها هذه الوضعية. ففي مناخات انسداد أفق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، والانحياز الكلي للولايات المتحدة لإسرائيل، والتغيرات التي حصلت أو قد تحصل في إطار ما يسمى «الربيع العربي»، تعتبر الوضعية الجديدة لفلسطين تحدياً حقيقياً من جهة، وأرضية جديدة محتملة كمدخل بديل عن اتفاق أوصلو وما تلاه من اتفاقات من جهة أخرى. إذ إن السعي إلى تطوير أو تعديل اتفاق أوصلو وملحقاته الاقتصادية والأمنية، من خلال الانخراط في مساره أو من على أرضيته، لن يؤدي سوى إلى المزيد من الغرق والخسائر والمآلات التي فرضتها شروط وقيود الاتفاق وموازين القوى الحالية المختلفة لصالح نظام الاحتلال الاستعماري العنصري.

وفي سياق فحص السيناريوهات المتاحة للخروج من مسار أوصلو، تجدر الإشارة إلى أن أياً من بنود اتفاق أوصلو («الانتقالي») لم يتضمن ما يشير إلى أن هذا الاتفاق غير قابل للفض. أما الإطار الزمني الذي تم تحديده لانتهاه من مفاوضات الحل النهائي، وهو الغاية الأساسية من الاتفاق، فقد تم تخطيه، في حين أن مجمل الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل منذ إعلان إسحاق رابين بأن لا مواعيد مقدسة لانتهاه المرحلة الانتقالية، وعدم تطبيق الالتزامات الإسرائيلية، وصولاً إلى انهيار مفاوضات «كامب ديفيد»، ومن ثم تنفيذ عملية «الصور الواقعي»، تجاوزت اتفاق أوصلو وركزت على إعادة تحديد دور ووظائف السلطة الفلسطينية كوكيل أمني وإداري واقتصادي لسلطة الاحتلال ذاتها. وبذلك، لم تعد الالتزامات الإسرائيلية بموجب اتفاق أوصلو وملحقاته قائمة، في حين لم يتبق من الاتفاق سوى القيود والالتزامات الفلسطينية المجحفة على الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية.

يمكن للفلسطينيين أن يتبنوا إستراتيجية تقوم على التحلل من القيود والالتزامات المتبقية من اتفاق أوصلو وملحقاته، في سياق عملية متدرجة لإعادة تعريف دور السلطة كإطار مؤسساتي خدماتي معني بإدارة شؤون المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، وهي عملية تتطلب إعادة النظر في هياكل ووظائف مؤسسات السلطة المدنية والأمنية.

ويمكن في هذا المجال عرض مجموعة من الخيارات، يتضمن كل منها احتمال اقتراح تغيير في عنصر أو أكثر من عناصر هذا الخيار، أو أن يشكل كل منها مرحلة يمكن أن تمهد للانتقال إلى المرحلة/الخيار التالي في سياق إستراتيجية الخروج من أوسلو. وسوف يتم تلخيص هذه الخيارات وأهداف وفرص نجاح كل منها على النحو الآتي:

### الخيار الأول: البقاء ضمن التزامات أوسلو

يعكس هذا الخيار سيناريو الواقع الراهن، من حيث الحفاظ على الوضع القائم في موقف انتظاري مع هامش مناورة ضيق، أي المراوحة في المكان ذاته، بانتظار متغيرات تسهم في فتح أفق التسوية السياسية، مع المناورة الضيقة لتحسين شروط التفاوض، في حدود التهديد باللجوء إلى منظمات ووكالات الأمم المتحدة، استناداً إلى مكانة فلسطين كعضو مراقب، أو التهديد بحل السلطة و«تسليم مفاتيحها» لدولة الاحتلال، أو التلويح «التكتيكي» تارة بتصعيد المقاومة الشعبية، وتارة أخرى بالمصالحة مع حركة حماس، دون أن يمس كل ذلك بخيار التفاوض الثنائي.

من المرجح أن يفضي هذا الخيار، المرغوب إسرائيلياً، إلى إعطاء الاحتلال المزيد من الوقت لفرض وقائع جديدة على الأرض، كما يوفر مناخات التقدم بمشاريع تهدد المشروع الوطني الفلسطيني من قبيل الدولة ضمن حدود مؤقتة، أو الكونفدرالية بين الأردن وبقايا الضفة الغربية، أو تقدم المسار الاقتصادي بديلاً من المسار السياسي، أو على حسابه، ناهيك عن تأثيرات ذلك السلبية على فرص تحقيق المصالحة.

يقتضي هذا الخيار أسس ومرجعيات العلاقة مع دولة الاحتلال الإسرائيلي على ما هي عليه الآن، كما يفتقر إلى الولايات المتحدة بصفته الراعي للعملية السياسية، ويغيب إمكانية الاستفادة من مرجعية الأمم المتحدة ومكانة فلسطين كدولة بصفة مراقب.

قد يفضي هذا الخيار إلى تنشيط الوضع الاقتصادي كوسيلة لتوفير محفزات لاستقرار الوضع القائم، مع ذلك سوف يسهم في تعميق مأزق النظام السياسي الفلسطيني في ظل حالة الانقسام، وإطالة أمد بقاء السلطتين المنفصلتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ناهيك عن تفتيت ما هو مفتت في الحقل السياسي الفلسطيني، بما في ذلك تراجع المبادرات أو الدعوات إلى إحياء وإعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، واستمرار عوامل تجزئة الشعب الفلسطيني وإضعاف وحدته. أي أن هذا الخيار سوف يقيد الفعل

السياسي الفلسطيني، ويحجب أو يعيق توظيف الإمكانيات الكامنة لدى تجمعات الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية والشتات في الدفاع عن حقه المشروع في التحرر والاستقلال وتقرير المصير والعودة.

في المقابل، سوف يُمكنُ هذا الخيار إسرائيل من تعميق احتلالها وزيادة الاختلال في ميزان القوة لصالحها، عبر مخططات الاستيطان والتهويد واستكمال فصل القدس عن محيطها في الضفة الغربية، ومواصلة عمليات التطهير العرقي بدءاً من النقب وليس انتهاءً في الأغوار، مع استكمال تحديد دور السلطة الفلسطينية وصلاحياتها ومهامها في نطاق دور الوكيل الأمني والإداري والاقتصادي لدولة الاحتلال. باختصار، فإن هذا الخيار لن يحدث تغييراً في مواقف وتوجهات الحكومة والأحزاب والجمهور في إسرائيل، لأنه لا يتضمن إستراتيجية فلسطينية فعّالة تُحفز على إحداث التغيير، وتبقي كلفة بقاء الاحتلال أقل بكثير من كلفة إنهائه.

### الخيار الثاني: تآزيم الوضع مع الاحتلال الإسرائيلي

يفترض هذا الخيار اعتماد سياسات، قد لا تكون معلنة، تهدف إلى التحلل من بعض قيود والتزامات أو سلو، بالترافق مع التوجه للانضمام إلى عدد مختار من المعاهدات والاتفاقات الدولية ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة (السيناريو الحذر الوارد في هذا التقرير)، وتصعيد أشكال المقاومة الشعبية وحملات مقاومة التطبيع بأشكاله المختلفة.

يجب أن يُفهم هذا الخيار بصفته يشتمل على مجموعة مترابطة من الخطوات والإجراءات التي تنفذ بشكل تصاعدي وتدرجي في غياب إمكانية تحقيق تسوية تفاوضية (مثل وقف التنسيق الأمني، وإعادة النظر في التزامات وقيود بروتوكول باريس الاقتصادي)، وينبغي أن تكون مدروسة بعناية فائقة، حيث من المفترض أن تخدم مرحلة متوسطة المدى يتم خلالها إعادة بناء حركة التحرر الوطني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وتحقيق المصالحة عبر إعادة توحيد السلطة الفلسطينية، والتركيز على إحداث تغيير في ميزان القوى، بما في ذلك حشد مواقف دولية متصاعدة ضد دولة الاحتلال، دون أن يترتب على ذلك الدخول في مجابهة ميدانية وسياسية شاملة مع إسرائيل والولايات المتحدة تهدد بقاء السلطة ذاتها، لكنها قد تفتح الطريق لاحقاً أمام الانتقال إلى الخيار الثالث الوارد أدناه.

من المهم تصميم المواقف والسياسات التفصيلية والأنشطة والمبادرات لخدمة هدف محدد في هذه المرحلة؛ هو إعاقة تقدم المشروع الإسرائيلي الاستيطاني، وتحقيق تغيير في ميزان

القوة لصالح الشعب الفلسطيني . إن الدخول في مواقف وسياسات خارج إطار هذا الهدف قد يفضي إما إلى تفجير الوضع دون جاهزية فلسطينية والدخول في معارك خاسرة أو باهظة الكلفة، أو التراجع والانزلاق إلى وضعية الخيار الأول، ولكن في شروط أكثر سوءاً.

ثمة العديد من الطرق والوسائل والخطوات المتتالية التي يمكن تنفيذها ضمن خيار عملية تأزيم الوضع مع الاحتلال، لكنها تنطلق من التمسك برفض المفاوضات طالما لم تتغير الأسس والمرجعيات وميزان القوة وفقاً للمصالح الفلسطينية. ولن يكون لهذا الخيار معنى مختلفاً عن الخيار الأول إلا إذا اقترن بإستراتيجية مبادرة وهجومية توفر مخرجا للنزول التدريجي عن شجرة أوسلو، ربما دون إعلان رسمي عن ذلك، وتتضمن مجموعة من المحاور من أهمها:

أ. إعادة صياغة العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومؤسساتها المختلفة مع الاحتلال الاسرائيلي على أساس المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، وانطلاقاً من كون السلطة إطاراً مؤسسياً خدماتياً تتركز وظائفه على إدارة شؤون المجتمع الفلسطيني على المستوى المركزي، ومن خلال السلطات المحلية.

إن انسداد أفق التسوية التفاوضية وسقوط رهان الانتقال من مشروع السلطة إلى «فكرة الدولة» عبر مسار أوسلو، وبخاصة بعد رفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة، يعني ضرورة الشروع في تغيير هذا المسار بدءاً بالتحلل من قيود والتزامات أوسلو، لا سيّما تلك التي تشكل عبئاً على استنهاض المشروع الوطني الفلسطيني وإعادة بناء أدواته، وبخاصة الالتزامات الأمنية (التنسيق الأمني) والقيود الاقتصادية (بروتوكول باريس الاقتصادي). هذه المعارك يجب فتحها بحذر وتدرج في ضوء مدى الجهوزية الفلسطينية، ومستوى الاستجابة العربية والدولية، والردود الإسرائيلية المتوقعة.

ب. إعادة صياغة العلاقة بين مؤسسات السلطة والمواطن الفلسطيني على أساس حماية المناطق المههددة بالمصادرة والاستيطان والتهويد، وبخاصة في القدس، وتوفير الخدمات ودعم الصمود الفلسطيني وإقامة المشاريع في القدس وسائر المناطق المصنفة (ج)، وذلك في سياق إعادة تعريف وتحديد موقع وصلاحيات السلطة كإطار مؤسساتي خدماتي لإدارة شؤون الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوفير مقومات صمودهم على الأرض، وتحديد علاقة السلطة بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفقتها الكيان المؤسساتي التمثيلي للشعب الفلسطيني أينما وجد.

ج. تفعيل اللجوء إلى القانون الدولي ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة في سياق عملية مثابرة قد تبدأ بشكل متدرج بالانضمام إلى عدد من المعاهدات والمنظمات الأممية، وفق سياسة تتعامل مع البعد الدولي عبر الأمم المتحدة ووكالاتها، وحرارة التضامن العالمية مع حقوق الشعب الفلسطيني، وحرارة المقاطعة الاقتصادية والثقافية، والأكاديمية لدولة الاحتلال والفصل العنصري، وتفعيل الدبلوماسية الفلسطينية، باعتبارها إحدى أهم الجبهات في مقاومة الاحتلال والاستيطان والعنصرية.

إن هذه المعركة بحاجة إلى تحضير وتصميم، وهي معركة طويلة ولا يمكن حسمها بالضربة القاضية، لكنها تؤسس للانتقال إلى إستراتيجية شاملة قد تنقل الصراع في مرحلة معينة إلى صراع مفتوح ضد النظام الصهيوني الاستعماري العنصري على غرار تجربة جنوب أفريقيا، وبخاصة في حالة الانفتاح على خيارات أخرى من قبيل الدولة الواحدة.

د. اعتماد أشكال المقاومة المختلفة وتوسيعها وتطويرها، لا سيما المقاومة الشعبية والمقاطعة، القادرة على الرزح بالطاقات الفلسطينية في الوطن والشتات، والعديد من الروافع العربية والدولية، في مواجهة دولة الاحتلال والاستيطان والعنصرية، بالتركيز على القدس والمناطق المصنفة (ج)، ودعم وتعميم المبادرات والنماذج الرامية إلى خلق الأمر الواقع الفلسطيني على الأرض في مواجهة سياسة إسرائيل في فرض الوقائع بقوة الاستيطان والمصادرة والتهويد.

### الخيار الثالث: الصراع المفتوح مع الاحتلال (تفجير الوضع)

يعني هذا الخيار الإعلان عن فشل إطار التسوية التفاوضية القائمة على «حل الدولتين»، وعدم العودة إليه، وبخاصة في ظل ميزان القوى السائد الذي لا يزال يتحكم بمرجعيات وأطر وأطراف وأهداف عملية التفاوض، والتخلي عن اتفاق أوسلو وملحقاته كمرجع للعلاقة مع إسرائيل، واللجوء إلى استخدام القانون الدولي من خلال اعتماد خيار الانضمام إلى جميع المعاهدات والاتفاقات والمنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة بموجب رفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، مع دراسة إمكانية اللجوء إلى المحافل الدولية المعنية للحصول على رأي قانوني يبطل اتفاق أوسلو «الانتقالي».

إن الخروج الشامل من مسار أوسلو، يعني الاستعداد لسيناريوهات متعددة تبدأ بإعادة

النظر في شكل السلطة ودورها ووظائفها (بما في ذلك مدى الحاجة إلى منصب رئاسة السلطة، والمناصب الوزارية، وتشكيلات ووظائف المؤسسة الأمنية، ودور ووظيفة الانتخابات تحت الاحتلال)، مروراً بحل السلطة وطلب الوصاية الدولية، وليس انتهاءً بسياسيو انهيار السلطة تحت وطأة الصراع مع الاحتلال والضغط السياسية والاقتصادية الخارجية.

ويعني هذا الخيار فتح حالة الصراع على مصراعيها والدخول في مجابهة مفتوحة مع دولة الاحتلال والاستيطان والعنصرية. وقد يكون هذا الخيار أحد المآلات للخيار الثاني، ولكن الفرق يكمن في الإطار الزمني والسياسات والخطوات المعتمدة فلسطينياً للوصول إلى هذا المآل، لا سيما من حيث مستوى الجاهزية الفلسطينية للانتقال إلى خيار الصراع المفتوح. كما أن هذا الخيار يمكن أن يشكل مرحلة وسيطة قبل الانتقال إلى خيارات بديلة تقطع نهائياً مع ما يسمى «حل الدولتين» وتفتح على خيارات ذات صلة بالدولة الواحدة على قاعدة هزيمة وتفكيك النظام الصهيوني الاستعماري العنصري، بما في ذلك التوجه إلى الأمم المتحدة على هذا الأساس، كما في تجربة الكفاح ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

إن إستراتيجيات التحول الإستراتيجي ذات الطابع المتدرج في المدى المتوسط، تفترض أن فتح حالة الصراع على مصراعيها والدخول في مجابهة مفتوحة في الظروف الحالية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حالة الانقسام في النظام السياسي، والتراجع في الحقل السياسي الفلسطيني، وواقع التجزئة في غياب الكيان الجامع والقيادة الموحدة في إطار منظمة التحرير، واستئناف المفاوضات الشائبة، والظروف الاقتصادية والمعيشية الضاغطة على الشعب الفلسطيني، وردود الفعل الإسرائيلية في ظل الاحتلال الفادح في ميزان القوى، وتطورات الأحداث المتغيرة والمفتوحة على المستوى الإقليمي، وغيرها من العوامل؛ قد تفضي إلى مخاطر وأضرار كبيرة تجعل كلفتها باهظة على الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يعني أن الخيار المفضل هو الخيار الثاني الذي يجمع ما بين المواجهة والاستعداد للانتقال إلى الخيار الثالث.



## رابعاً. المقاومة المثمرة

استخدم التقرير الثاني لمجموعة التفكير الإستراتيجي الفلسطيني مصطلح «المقاومة الذكية»، وتم توصيفه باعتباره يشير إلى «الاستخدام الذكي، والمرن، والمركز بعناية للمكونات الفرعية المختلفة التي تشكل الخيار الإستراتيجي واسع النطاق للمقاومة الوطنية بوجه عام، حيث تعمل هذه معاً ضمن إستراتيجية وطنية موحدة، يتم تبنيتها أو إسقاطها وفقاً لفاعليتها، أو تبعاً لعدم تأثيرها، أو عند إحراز نتيجة عكسية فيما يتعلق بجهد التحرير الوطني ككل. وحتماً يوجد هنا جدل مشروع ومجال لمزيد من النقاش الشامل في هذا الأمر».

وأوضح التقرير أن المقاومة المثمرة أو «الذكية» تشمل مجموعة كاملة من الخيارات المتعددة كحملات مقاطعة إسرائيل (BDS) وملاحقتها في أروقة القضاء الدولي، وفرض عقوبات عليها وسوى ذلك، التي يعتبرها أعضاء المجموعة مشروعاً تماماً وفعالة على وجه العموم في الضغط على إسرائيل، لإجبارها على الاعتراف بحقوق الإنسان الفلسطيني المنصوص عليها في «نداء المجتمع المدني» العام 2005. وتتجاوز إستراتيجيات المقاطعة وجوانبها المتعددة ما تقوم به السلطة الفلسطينية من حظر ومقاطعة لمنتجات المستوطنات، إذ إننا نعرف أن أيديها مكبلت باتفاقية باريس وأن حرية تحركها في هذا المجال محدودة.. وفي سياق المقاومة الذكية، تحتل المقاومة الشعبية الجماعية وغير العنيفة مكاناً رئيساً؛ بسبب فاعليتها المدهشة وقوتها المؤثرة عندما تواجه آلة قمع وحشية وقوى أمن يتم لجم توحشها عبر الطبيعة السلمية للاحتجاجات».

بالرغم من ذلك، لا يتجاهل التقرير الحالي تأثير أهم قاعدتين تم تبنيهما ضمن الإستراتيجية الفلسطينية المعتمدة منذ العام 1988، على المقاومة بأشكالها المختلفة، وهما التخلي عن «العنف»، والتوصل إلى حل عبر التفاوض الثنائي، وهو ما أسهم في تعميم مصطلح «المقاومة غير العنيفة» على المقاومة الشعبية التي يمكن - خلافاً لذلك - أن تكون بعض أشكالها وأساليبها عنيفة، تبعاً لمستوى القمع الوحشي الذي تجابه به من قوات الاحتلال.

من جهة أخرى، تفاوتت تعامل السلطة الفلسطينية مع المقاومة الشعبية بين محاولات توظيفها تكتيكياً لتحسين شروط استئناف المفاوضات، أو السعي للجماها واحتوائها عندما تتحول إلى تهديد لاستمرار الوضع القائم تحت يافطة مأسسة المقاومة ضد

الاستيطان وجدار الفصل العنصري وتخصيص موازنات لها، في حين لم يُترجم خطاب دعم المقاومة الشعبية إلى إستراتيجية شاملة، توظف الطاقات وعناصر القوة الفلسطينية الكامنة والمتاحة في مختلف التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات في مجابهة النظام الكولونيالي الاستيطاني العنصري، إضافة إلى توسيع وتفعيل حملات المقاطعة على المستويات المحلية والعربية والدولية، وتوظيف حملة التضامن الدولي لتشديد عزلة دولة الاحتلال، فضلا عن تفعيل العمل السياسي والقانوني على مستوى المحافل الدولية، وملاحقة مرتكبي الجرائم والانتهاكات لحقوق الإنسان الفلسطيني على مستوى المحاكم الدولية، وكذلك الوطنية في البلدان التي تتيح قوانينها ذلك.

ويتطلب صوغ إستراتيجيات للمقاومة، وبخاصة المقاومة الشعبية، ضرورة دراسة تجربة هذه المقاومة بكل تجلياتها واستخلاص الدروس والعبر، مع التمسك بحق ممارسة كافة أشكال المقاومة، بما فيها المسلحة، كحق يكفل القانون الدولي ممارسته ضد الاحتلال، ضمن إستراتيجية وطنية توافقية تضعها المرجعية الوطنية العليا والقيادة الموحدة بعد إعادة بناء الوحدة الوطنية، وتشمل أشكال وأساليب المقاومة الشاملة من حيث أشكالها ونطاق ممارستها، وتوقيت ومكان ممارستها، وتحديد المعوقات والثغرات أمام توسيع المقاومة الشعبية، إذ لا تكون محلية في بعض المواقع الأقرب إلى الجزر المعزولة عن بعضها، أو موسمية، أو تكتيكية لخدمة تحسين شروط التفاوض مثلا، والتقدم على طريق اقتراح الرؤى وأشكال العمل المناسبة لتطويرها، بحيث تكون جزءا لا يتجزأ من رؤية إستراتيجية شاملة قادرة على رفع كلفة الاحتلال، وإحداث تغيرات تراكمية في ميزان القوة باتجاه تحقيق الأهداف والمصالح الفلسطينية.

إن مثل هذه العملية تتناول أسئلة محورية، مثل: لماذا المقاومة الشعبية، وما هو المشروع الوطني والأهداف الإستراتيجية التي تسعى لتحقيقها، وما هي الرؤية المناسبة لها، وما هي الاجتهادات المختلفة حولها، وهل هي بديل من الأشكال الأخرى أم لا، وهي هي تكتيك أم جزء من إستراتيجية، وما هي التحديات التي تواجهها في ظل الطرف السياسي الحالي المتمثل باستمرار الانقسام وتعميق الاحتلال وتوسيع الاستيطان وتقطيع الأوصال، وفي ضوء استمرار الجهود الرامية إلى إحياء «عملية سلام مينة»؟

وفي سياق كل ذلك، يبرز السؤال الأهم وهو كيف يمكن نقل المقاومة من رد الفعل على الفعل الإسرائيلي (بناء الجدار، توسيع الاستيطان، هدم منازل وانتهاكات مختلفة.. إلخ) إلى النقاط زمام المبادرة في الفعل، ودفع حكومة الاحتلال إلى مواقع رد الفعل؟

إن المغزى الجوهرى لهذه العملية يتمثل في بلورة وتنفيذ إستراتيجيات مقاومة تعتمد على المبادرة والابتكار في فرض الأمر الواقع الفلسطيني، وبخاصة في القدس والمناطق المصنفة (ج) في مواجهة سياسة فرض الوقائع التي تنتهجها إسرائيل، على غرار التجارب الإبداعية التي ارتكزت على تحدي السياسة الإسرائيلية بفرض وقائع فلسطينية عبر إقامة قرى «باب الشمس» و«كنعان» و«المناطير» و«الكرامة» و«العودة» و«عين حجلة»، ومبادرات دعم صمود المزارعين في أراضيهم المعزولة بالجدار.

ويتطلب ذلك أيضا، البحث في المعوقات التي تحول دون تحوّل المقاومة الشعبية من عمل موقعي نخبوي يشارك فيه الأجانب والإسرائيليون في أحيان عديدة أكثر من الفلسطينيين، إلى عمل شعبي يشارك فيه مختلف أفراد وقطاعات الشعب الفلسطيني، مع بحث أسباب العزوف عن المشاركة الواسعة في المقاومة الشعبية، ودور القوى السياسية والحركة الطلابية والشباب، وكذلك البحث في أشكال المقاومة الشعبية المناسبة لكل تجمع فلسطيني داخل فلسطين وخارجها، بما في ذلك أشكال المقاومة الشعبية المتنامية في أراضي 48 ضد سياسات التمييز العنصري والمصادرة وهدم المنازل والتطهير العرقي كما يحدث في النقب.

كما يتطلب بحث مدى تأثير اتفاق أوسلو والالتزامات المترتبة عليه، واستمرار الرهان على المفاوضات واستمرار الانقسام، ومحاولات الاحتواء، على المقاومة الشعبية، وكيفية التعامل في حالة تعارض الموقف الرسمي مع المقاومة الشعبية، خصوصا في حالة استئناف المفاوضات العنيفة، إلى جانب كيفية الربط بين النضال الديبلوماسي والمقاومة الشعبية وحركة المقاطعة، والدور الذي يمكن أن تلعبه التجمعات والجاليات الفلسطينية في بلدان الشتات في المقاومة الشعبية.

## خامساً. الأمم المتحدة والتحرك السياسي الدولي

على الرغم من أن فلسطين ليست دولة مستقلة حتى الآن، إلا أنه مع عضوية الأمم المتحدة تم منحها وضعاً خاصاً في منظومة الأمم المتحدة، وذلك كدولة مراقبة، مما يسمح لها أن تفعل الأشياء التي لم تستطع فعلها منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها حركة تحرر وطني أو «كيان» سياسي.

غير أن حقيقة أن فلسطين لديها الآن القدرة على الانضمام إلى المعاهدات وتقديم طلبات للانضمام إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لا يعني بالطبع أنها سوف تنجح في القيام بأي من هذه الأشياء. في نهاية المطاف كل جهة تُودع لديها وثائق انضمام لديها سلطة تقديرية بشأن ما إذا كان بالإمكان قبول أو عدم قبول طلبات الانضمام التي تودعها فلسطين. لكنه يعني فقط أن مكانة فلسطين الجديدة من شأنها أن تسمح في العادة بتقديم طلبات الانضمام لدى الأمين العام أو إلى جهات الإيداع الأخرى، وتقديم طلبات للحصول على عضوية وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وذلك لأن الوضع الجديد لفلسطين في الأمم المتحدة يجب أن يستوفي الشرطين المنصوص عليهما في الاتفاقات المتعلقة بالانضمام، وهما: (1) صيغة «فيينا»، التي تلبّيها فلسطين بفعل انضمامها إلى اليونسكو، و(2) صيغة «جميع الدول»، التي تلبّيها فلسطين بفعل قبولها في الجمعية العامة بوصفها دولة مراقبة غير عضو.

ومع ذلك، فإن الإحجام الفلسطيني عن الانضمام إلى المعاهدات والمنظمات الدولية لا يمكن فهمه إلا في سياق إستراتيجية استمرار الرهان على المفاوضات مع إسرائيل، مع محاولة توظيف رفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب لتحسين شروط استئناف هذه المفاوضات، وهي محاولة لا يبدو أنها حققت نجاحاً. هذا هو السبب وراء عدم انضمام فلسطين، بعد أشهر من الحصول على المكانة الجديدة في الأمم المتحدة، إلى أي من المعاهدات، أو التقدم بأي طلب للانضمام إلى منظمة دولية (باستثناء «اليونسكو») التي تمت لاعتبارات مختلفة). وينعكس النهج الفلسطيني الذي يميل إلى إبرام تسويات ومساومات أيضاً في نص قرار الجمعية العامة برفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب، إذ إنه ذهب بعيداً في التأكيد على وضع شروط مرجعية واضحة لاستئناف المفاوضات.

غير أنه في ضوء السياسة الإسرائيلية التي تغلق الباب أمام فرص التوصل إلى تسوية تفاوضية، لا يمكن افتراض بقاء القيادة الفلسطينية مكتوفة اليدين، بينما تمضي إسرائيل

قدما في فرض الوقائع على الأرض بقوة السلاح والاستيطان والتهويد. وقد طُرحت إمكانية توجه الفلسطينيين إلى المحكمة الجنائية الدولية كأحد الخيارات للتصدي لسياسة دولة الاحتلال، غير أن ذلك على أهميته لا بد أن يندرج في إستراتيجية فلسطينية فعالة للتحرك على المستوى الدولي، بما في ذلك تبني سياسة واضحة حول كيفية التعامل مع الأمم المتحدة في ضوء مكانة فلسطين الجديدة، وبحيث يشكل هذا البعد الدولي أحد مكونات الإستراتيجية الانتقالية خلال الفترة المقبلة.

### السيناريوهات المتاحة للبناء على خطوة الدولة المراقبة

إن جردوى الخطوات التي يمكن أن تتضمنها إستراتيجية التحرك السياسي والقانوني وتبعاتها وكلفتها على المستوى الدولي، تتوقف من جهة على مدى فاعلية المكونات الأخرى لإستراتيجيات مسار التحول الإستراتيجي، والتحليل الدقيق لميزان القوى، وعناصر القوة والضعف محليا وإقليميا ودوليا، ومن جهة أخرى على فعالية وواقعية السيناريو المفضل للتعامل مع مكانة الدولة المراقبة، الذي يمكن اعتماده كأحد ركائز إستراتيجية التحرك الدولي، وذلك من بين أربعة سيناريوهات يمكن التعامل معها بطريقتين تبعا للجدوى وميزان القوى وتطور الصراع نفسه، وهما: إما المفاضلة بينها لاختيار أحدها، أو التدرج في تطبيقها على مراحل بالانتقال من سيناريو إلى آخر. ويمكن إجمال هذه السيناريوهات الأربعة على النحو الآتي:

#### أولاً. سيناريو بقاء الوضع الراهن

وهو السيناريو القائم حالياً، من حيث ربط استمرار المفاوضات الثنائية بالتعهد بعدم البناء على قرار رفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب، من خلال الإحجام عن القيام بأي خطوة في الأمم المتحدة، سواء بالانضمام إلى بعض الاتفاقات الدولية والوكالات والمنظمات الدولية، أو حتى رفع بعض الملفات المتعلقة بانتهاكات دولة الاحتلال إلى مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة، حتى أثناء المفاوضات، ومنها ملفات مثل تهويد القدس والاستيطان والأسرى وغيرها. وهي سياسة تهدر الإنجاز الذي تحقق بموجب المكانة الجديدة لفلسطين، وتحوّله إلى خطوة تكتيكية «فاشلة» لتحسين شروط استئناف هذه المفاوضات، وتضعف الموقف التفاوضي الفلسطيني في سياق مفاوضات يخدم استمرارها دولة الاحتلال ومشاريعها الاستيطانية، كما يحررها من التعرض إلى أي ضغط دولي.

ولذلك، فإن هذا السيناريو هو الأكثر ضرراً، لا سيّما أنه يقطع الطريق على البدائل والخيارات الأخرى، في ظل التعهد الفلسطيني بعدم الانسحاب من المفاوضات طيلة فترة الأشهر التسعة، بما فيها تلك التي يمكن الجمع بينها وبين المفاوضات كخيار تكتيكي، مثل التوجه بشكل حذر وتدرجي إلى الأمم المتحدة عبر الانضمام إلى بعض الاتفاقات الدولية والوكالات الأممية.

### ثانياً. السيناريو الحذر

يمكن لفلسطين بموجب مكاتبتها كدولة مراقبة أن تطلب الانضمام إلى المنظمات الدولية، بما في ذلك المحاكم، وكذلك الانضمام إلى المعاهدات، إلا أن هذه الخطوات يمكن أن تجابه بتحديات، سواء من جانب الجهة التي يُودَع لديها الطلب، أو من دول أخرى حيث يتطلب الأمر تصويتاً. غير أنه من المؤكد أن فلسطين سوف تكون قادرة على أن تصبح طرفاً في أي معاهدات تكون مفتوحة وفق صيغة «أي دولة» أو صيغة «فينا»، والمودعة لدى الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك.

وقد يكون من الحكمة لفلسطين أن تجس النبض من خلال تبني «مقاربة حذرة» كبدائية، عبر الانضمام إلى المعاهدات التي سوف تواجه بعض الدول صعوبات بالاعتراض على الانضمام إليها، التي تتطلب إيداع وثائق طلب الانضمام إما لدى الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك أو المجلس الاتحادي السويسري.

في هذا الصدد، يجدر أن تميز القيادة الفلسطينية بين مكانة فلسطين باعتبارها غير مستقلة، وتحظى بصفة دولة مراقبة غير عضو في منظومة الأمم المتحدة، ولا تزال أراضيها محتلة من قبل إسرائيل، وفلسطين كدولة عضو مستقل في الأمم المتحدة. وبالتالي، طالما ظلت فلسطين محتلة، وليست مستقلة، فينبغي أن تقلل إلى الحد الأدنى من التزاماتها الدولية لتقتصر على المعاهدات الأساسية.

وتشمل هذه المعاهدات، في الحد الأدنى، اتفاقتي «فينا» حول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، واتفاقية «البعثات الخاصة»، والبروتوكولات الاختيارية الملحقّة بهذه الاتفاقيات الثلاث. ويمكن النظر أيضاً في الانضمام إلى بعض المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان، التي يعد الأمين العام للأمم المتحدة هو الوديع بالنسبة لها. أما المعاهدات المهمة الأخرى التي ينبغي النظر في انضمام فلسطين إليها في المدى القريب،

التي تعتبر ذات صلة، ويمكن أن تثير عددا قليلا من الاعتراضات، إن وجدت أصلا، فإنها تشمل اتفاقيات «جنيف» الأربع لعام 1949، وبروتوكولاتها الإضافية الثلاثة. والمجلس الاتحادي السويسري هو وديع هذه المعاهدات.

هناك عدة مزايا للانضمام إلى هذه المعاهدات بشكل فوري، ودونما انتظار لنتائج الرهان على المفاوضات:

- من غير المرجح أن ترفض الجهات الوديعة المعنية وثائق الانضمام.
- لأنها توفر مزايا سياسية ملموسة لدولة خاضعة للاحتلال، فانفاقيات «فيينا» تمنح حصانة للدبلوماسيين والمسؤولين الفلسطينيين، وكذلك لأن اتفاقيات «جنيف»، لا سيّما البروتوكولات الإضافية لعام 1977، تمدد الحماية التي توفرها اتفاقيات «جنيف» الأربع لتشمل أولئك الأشخاص المشاركين في «النزاعات المسلحة التي تقاتل فيها الشعوب ضد السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية في إطار ممارسة حقها في تقرير المصير».
- موقف فلسطين بصفقتها دولة، ويجب أن تعامل على هذا النحو، سوف يتعزز بمجرد انضمامها بنجاح إلى معاهدة واحدة أو أكثر، لأنه كما لاحظت المحكمة الدائمة للعدل الدولي (PCIJ) في حالة أخرى، فإن «حق الدخول في التعاقدات الدولية هو سمة من سيادة الدولة».

إن العقوبات الوحيدة التي قد تنجم عن انضمام فلسطين إلى اتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية تكمن في أن القناصل العاملين المقيمين حاليا في القدس يجب أن يقدموا أوراق اعتمادهم إلى وزارة الشؤون الخارجية في فلسطين، بدلا من إسرائيل، في حين أن فلسطين ستكون ملزمة بـ«اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لحماية مباني البعثة ضد أي اقتحام أو ضرر ومنع أي إخلال بأمن البعثة أو مساس بكرامتها».

وهناك صعوبة أخرى قد تنشأ من حقيقة أن فلسطين ستكون مسؤولة عن أن تضمن «لجميع أعضاء البعثة حرية التنقل والسفر في أراضيها»، وأن تضمن اتخاذ «جميع الخطوات المناسبة لمنع أي هجوم» على «شخص، حرية، أو كرامة» أي من ممثلي دولة أخرى. ومن غير الواضح كيف سيتحقق ذلك عمليا، إذ لا توجد لفلسطين في الوقت الحاضر أي سلطة في القدس.

وفيما يتعلق بالانضمام إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، يمكن بموجب هذا السيناريو أن تخطو فلسطين بحذر بسبب العواقب المتوقعة للحصول على العضوية، لا سيّما من حيث المواجهة السياسية والديبلوماسية مع إسرائيل والولايات المتحدة، وربما مع دول أخرى، فضلا على النتائج التي يمكن أن تترتب على عضوية فلسطين في وكالات ومنظمات يتهدها خطر قطع التمويل من الولايات المتحدة، كما حدث في منظمة اليونسكو. وفي الوقت الحاضر، هناك منظمتان لا يتهدهما خطر وقف أو تخفيض التمويل من الولايات المتحدة، هما منظمة السياحة العالمية (WTO)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

### ثالثاً. السيناريو الشامل

صحيح أن القيادة الفلسطينية مطالبة باستثمار الزخم المتولد عن مكانة فلسطين الجديدة، وأن تكون واقعية في الوقت ذاته في ضوء مشكلات الوضع الداخلي في ظل الانقسام، ومعطيات الصراع مع الاحتلال وميزان القوى السائد، لكن الصحيح أيضاً أن القيادة الفلسطينية لا تستطيع أن تعود إلى عملها كالمعتاد وتواصل القيام بدور المقاول الثانوي لإسرائيل في مناطق (أ) و(ب)، فالوقت ليس في صالحها. إن بناء المؤسسات مهم، ولكنه ليس كافياً ولن ينجح تحت الاحتلال.

إن وصول القيادة الفلسطينية إلى قناعة بأن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدودة، ويجري استخدامها من قبل إسرائيل كغطاء لإبقاء الوضع الراهن على حاله وخذاع الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي، بينما تواصل الحكومة الإسرائيلية بناء المزيد من المستوطنات؛ سوف يفرض الانتقال إلى إستراتيجية جديدة من خلال ترك «الحذر» جانبا، وتبني نهج أكثر حزما، سواء عبر عملية متدرجة تبدأ أولا بالمقاربة الحذرة وفق السيناريو الأول، أو بالشروع مباشرة في تطبيق السيناريو الشامل في التوجه نحو الانضمام إلى مختلف المعاهدات والوكالات الأممية، بما في ذلك الانضمام إلى «نظام روما الأساسي» للمحكمة الجنائية الدولية.

ومن شأن تبني هذا السيناريو، بالإضافة إلى مزايا الانضمام إلى عدد من المنظمات والوكالات المتخصصة ونقل عدد من قضايا الصراع إليها، أن يوجه رسالة واضحة إلى إسرائيل والمجتمع الدولي بشأن تحوّل الفلسطينيين نحو إستراتيجية جديدة من المواجهة الديبلوماسية والقانونية المترافقة مع تصعيد الكفاح الوطني، لا سيّما المقاومة الشعبية،



ضد الاحتلال والاستيطان والعنصرية، وتوسيع نطاق المقاطعة، إلى جانب وضع المجتمع الدولي أمام وجوب تحمل مسؤولياته إزاء تبعات المرحلة الجديدة من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على المستوى الميداني، وفي المحافل الدولية.

كما يمكن للقيادة الفلسطينية أن تنظر في التخلي عن اتفاق أوسلو من خلال اللجوء إلى المحافل الدولية، ومن ضمن ذلك طلب إصدار رأي قانوني يوضح وضعه القانوني. فهذا الاتفاق ينطوي على انتهاكات جسيمة لحقوق الفلسطينيين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، كما ينتهك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، الذي يعد من القواعد الآمرة في القانون الدولي، الأمر الذي يجعل الاتفاق باطلاً. وقد يسبب بقاء اتفاق أوسلو تعقيدات بعد انضمام فلسطين إلى نظام روما، من حيث إمكانية إعاقه قدرة فلسطين على الوفاء بالتزاماتها بموجب نظام روما الأساسي.

إن مثل هذه الإستراتيجية الفلسطينية في التوجه الشامل نحو منظمات ووكالات الأمم المتحدة لا تنطوي على مجابهة سياسية مع الولايات المتحدة فقط، إذ سيكون ذلك من نتائج المواجهة الشاملة بأبعادها السياسية والميدانية والاقتصادية مع دولة الاحتلال.

ولذلك قد يكون من الأفضل البدء بالسيناريو الحذر، سواء استمرت المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية أو توقفت، وبما يمهد للانتقال إلى سيناريو الانضمام الشامل للمعاهدات والاتفاقات والوكالات الأممية، تبعاً لمستوى تطور الصراع ومستوى الجاهزية الفلسطينية والعوامل الإقليمية والدولية ذات العلاقة. بالرغم من كل ذلك، فإن تاريخ بناء الدول يظهر أن دولاً قليلة فقط نشأت سلمياً، وبالتالي فإن الخلاف والصدام مع إسرائيل أمر حتمي.

#### رابعاً. سيناريو التحول الإستراتيجي

في حال استمرت الحكومة الإسرائيلية في رفض التسوية التفاوضية التي تؤدي إلى إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة العام 67، وواصلت بناء المستوطنات، ومحو خط حدود حزيران 1967، فإنه يجدر بالقيادة الفلسطينية النظر في الشروع في إستراتيجية أكثر «راديكالية» مناهضة للفصل العنصري («الأبارتهيد»).

وكجزء من الإستراتيجية المناهضة لسياسة الفصل العنصري، بإمكان فلسطين الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لقمع ومعاقبة

جريمة الفصل العنصري، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ويمكن لفلسطين أيضاً أن تعمل على تأسيس لجنة دائمة في الأمم المتحدة على غرار اللجنة الخاصة بسياسات الفصل العنصري التي مارستها حكومة جنوب أفريقيا، وتستطيع هذه اللجنة أن تتبع خطى حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل (BDS)، ولكن بدلاً من أن تكون لا مركزية وتعتمد على المجتمع المدني، يمكن أن تشجع العمل على المستوى الدبلوماسي من أجل سحب الشرعية عن الاحتلال والسياسات العنصرية.

إن استمرار إسرائيل في طريق التعنت يوضح للمجتمع الدولي أن القيادة الفلسطينية تستطيع بدورها أن تلجأ إلى خطوات راديكالية، من خلال تبني إستراتيجية تتيح لجيل جديد من القياديين الفلسطينيين الشروع في كفاح من أجل الحقوق المدنية من نهر الأردن إلى البحر المتوسط. وهذا هو السبب الذي يوجب على القيادة الفلسطينية أن تبدأ ببناء علاقات أقوى مع القيادات الفلسطينية في أراضي 1948، ومع المجتمع المدني، ومع فلسطينيي الشتات، فالتواصل مع هؤلاء اللاعبين أمر ضروري، ليس فقط لضمان إستراتيجية ناجحة، بل أيضاً لإقناع إسرائيل بأن القيادة الفلسطينية جادة هذه المرة، وأن الأمر ليس مجرد كلام.

## سادساً. توظيف المتغيرات العربية لاستعادة مكانة القضية الفلسطينية

ثمة معيقات تحول حتى الآن دون الاستفادة من المتغيرات العربية لاستعادة مكانة القضية الفلسطينية في صلب اهتمامات الدول والرأي العام العربي، ويعود ذلك إلى عدة أسباب من أبرزها:

أولاً. لا تزال الانتفاضات والثورات العربية في طور التشكل ضمن صيرورة ديناميكية متغيرة، مما لا يتيح الكثير من الأدوات للتحليل؛ لذا فإن محاولة التنبؤ بأفاق ما يحدث هي قراءة تأويلية لفهم الأحداث وأثرها على القضية الفلسطينية.

ثانياً. لا يوجد نموذج واحد لكل «الثورات العربية» أو «الانتفاضات» أو «النزاعات المسلحة» يمكن الارتكاز عليه.

ثالثاً. لا توجد رؤية فلسطينية واحدة (رسمية وشعبية)، بل رؤى مرتبطة بالخطابات الأيديولوجية وبالتحالفات والمصالح وعلاقات القوة لفرقاء إدارة الصراع الداخلي الفلسطيني («فتح» و«حماس») بنظرائهم في سلطات دول ما بعد 2011، أو مع سلطات الدول التي لم يمسه «الربيع العربي»؛ كما يختلف الفلسطينيون الرسميون وغير الرسميين على اصطلاح نعت هذه الأحداث في الوطن العربي: «التمرد»، «الانتفاضات»، «الثورات»، «الربيع العربي»، «الخريف العربي»، «خيوط اللعبة»، وفقاً للمرجعيات الثقافية والأيديولوجية والمواقف السياسية.

رابعاً. لا يزال الصراع العربي-الإسرائيلي يعمل وفق الأسس التي سبقت الثورات والانتفاضات العربية، أي إبقاء حالات «اللاحرب» بالنسبة لبعض الدول العربية، واتفاقيات السلام أو ديمومة تفاهات على «سلام معلن» أو «ضمني» أو «تطبيعي» لبعضها الآخر.

إن تتبع التعبيرات التي أطلقتها الجماهير العربية في شوارع الانتفاضات والبيادين والساحات العامة عن «الحرية» و«الكرامة» و«المساواة» و«الخبز»، تظهر وجود طغيان للمصلحة الاجتماعية «المحلية المطلبية»، على قضايا العروبة والتحرر والقومية والتدين والحريات العامة وشعارات الدولة المدنية، والمحاکمات الشعبية، وحرية الاعتقاد، وما يتبعها من حرية التعبير في تحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعيين، لتقدم مجتمعة قراءة

جديدة يطغى عليها الانغماس الآني في المحلي والقطري والانعزالي والطائفي والمذهبي.

من الواضح أن المجتمعات العربية تشهد معارك أيديولوجية في ساحات القاهرة وتونس وبنغازي. لقد امتزج العنف الدائر حالياً بعناصر التنافس والصراعات الأيديولوجية، والطبقية، والجهوية/المناطقية، والعرقية، والحزبية، واللغوية.. إلخ. وهو مرشح للاستمرار حيناً، لأن الثورات والانتفاضات تحتاج إلى وقت طويل لتحدث تغييرات وتخلق تعاقبات اجتماعية جديدة، ولتستهض أسساً جديدة تقوم على التشاركية والمواطنة لا على المحاصصة، وتغيّر قدرة هذه المجموعات الضاغطة للتأثير على أشكال صنع القرار في نظم ما بعد 2011، وعلاقاتها الدولية ومآل التوازنات الجديدة، وصعود شرائح وتيارات اجتماعية جديدة.

في المقابل، تغيّرت مع الانتفاضات العربية العلاقة بين لاعبي الحقل السياسي الفلسطيني وفق تغيّر موازين القوى في ضوء ارتباطاتهم السابقة مع أنظمة الدول العربية («فتح») و«حماس» مع القاهرة ودمشق والعكس). وفيما يخص العلاقة مع مصر، لا تزال القاهرة لاعبا أساسيا في العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية، وفي العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية، ولكن لم تستطع السلطة الجديدة في مصر (الإخوان المسلمون) ما قبل عزل الرئيس محمد مرسي عقب 30 حزيران/يونيو، تغيير قواعد اللعبة في المنطقة، ومنها عدم المسس باتفاقية «كامب ديفيد» والعلاقات الخارجية لمصر. ولم تحقق قفزات نوعية في موضوع المصالحة بين حركتي «فتح» و«حماس»، ولا فيما يتعلق بفتح معبر رفح نهائياً بالرغم من التخفيف الجزئي للحصار عن قطاع غزة حتى عزل الرئيس مرسي، إضافة إلى دور مصر في عهد الرئيس «الإخواني» في التوصل إلى اتفاق تهدئة مجحف بين إسرائيل و«حماس» في قطاع غزة، مما أبقى الوضع الفلسطيني على ما هو عليه. وثمة حاجة إلى مزيد من الوقت لفحص تأثير المتغيرات في مصر وسوريا بشكل خاص على توجهات ومواقف حركة حماس، وكذلك الحال بالنسبة لحركة فتح، وتأثير ذلك على حسابات كل منهما إزاء ملف المصالحة.

ومع ذلك، أثرت الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في عدة بلدان عربية على الشأن الفلسطيني، حيث تحركت مجموعات شبابية فلسطينية نشطت افتراضياً مستلهمة «النموذج الشبابي العربي»، ثم جسدت حراكها في الواقع الاجتماعي، وقوام هذا الحراك شباب فلسطينيون لا تجمعهم علاقات تواصل فيزيائية مباشرة مع إخوانهم العرب، لكنهم رؤوا في هذه الحركات والانتفاضات العربية انبعاثاً هوياتياً جديداً، وتأكيداً على ذات

عربية جديدة تحاول تجاوز الرسمي بالاستناد إلى الإرادة الشعبية وقدرتها على التغيير .

هذا التماثل المجتمعي الفلسطيني مع الحركات الاجتماعية العربية هو بمثابة زخم شبابي جديد متحد للمسار الذي اعتمد فلسطينيا طيلة عقدين منذ إبرام اتفاق أوسلو، دون نجاح في تقريب الشعب الفلسطيني من تحقيق أهدافه الوطنية، وإن لم تنجح هذه الحركات الشبابية والمطلبية الاحتجاجية في تغيير الخارطة الاحتجاجية الفلسطينية التي لا تزال تراوح في مكانها منذ بدء ما يعرف باسم «الربيع العربي».

يلاحظ وجود تراجع في حجم المشاركة في الفعاليات الميدانية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (مع استثناءات لفعاليات شبابية ضد السياسية الإسرائيلية في القدس وبعض المدن في أراضي 48)، باتجاه فضاءات الرأي الافتراضية أو المغلقة التي يمارس فيها المدونون من الشباب ترجمة لهواجسهم، بعبارات أقل بساطة وبطرق أسهل دون تجاوز ذلك إلى الفعل، لكن ذلك ينتقل آتيا إلى العالم الافتراضي بانتظار حدث ما، لأن العالم الافتراضي انعكاس للواقع الاجتماعي. وعليه، فقد يتحول الخطاب الحالي من دوائر التهميش والإقصاء إلى دوائر الحضور والقدرة على الانتقال من المجال العام الافتراضي إلى الواقع والتحرك ضد «عدو اجتماعي مشخص».

ونظرا لوقوع فلسطين تحت الشرط الاستعماري؛ فإن أولوية الحركات الاجتماعية ستكون الاستعمار ومؤسساته ومستوطنيه وجيشه، وقد يصاحب ذلك احتجاجات ضد السلطة الفلسطينية وبعض رموزها، ولكن بشكل جزئي، وقد لا يؤدي هذا إلى حركة احتجاج تنتهي بتقويض السلطة نظرا لارتباط القوت اليومي لمجموعات كبيرة من السكان، ودوافع الاستقرار لشرائح كبيرة من الموظفين والشباب، بالسلطة ومؤسساتها وشبكات الرعاية الاجتماعية الخاصة بها، ولأن جل الاحتجاجات ستوجه نحو عدو الفلسطينيين الأوحده وهو نظام الاستعمار والاستيطان والعنصرية الإسرائيلي.

أما فيما يخص حضور القضية الفلسطينية كقضية مركزية للعرب في الثورات والانتفاضات العربية، فإن هذا قد يتغير خلال الفترة القادمة لصالح إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية بصفتها قضية العرب الأولى، ولكن قد لا يحدث ذلك إلا بالتوازن مع القضايا الخاصة بكل بلد، وذلك لأن عناصر الصراع مع الدولة الصهيونية الاستعمارية العنصرية لن تزول. إذ إنه بحكم طبيعة المشروع الاستعماري الصهيوني والنزعة الإسرائيلية العداونية تجاه محيطها العربي، فإنه من المرجح أن تتوسع رقعة النخبة ضدها مستقبلا، ما قد

يدفع بالخطاب «العروبي» الجديد إلى الواجهة، ويدفع جماعات عربية ضاغطة لإعادة الاهتمام بالقضية الفلسطينية.

ولا ينبغي للفلسطينيين انتظار حدوث ذلك، إذ يجب الاستفادة فلسطينيا من تفعيل التشبيك مع المجموعات الشبابية العربية الجديدة، والقوى الديمقراطية الناشئة في بعض البلدان العربية، لإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية وعدم احتزائها في شق العلاقات الرسمية. المطلوب هو إعادة اعتبار لخطاب فلسطيني جديد يقوم على الحقوق وليس على التوازنات الممكنة، وعلى المقاومة وليس على الممكن، وعلى التضامن وليس على الشفقة. وهذا يتطلب إستراتيجية جديدة تقوم على اعتبار التشبيك مع القوى الوطنية الديمقراطية والشبابية الناهضة في سياق الثورات والانتفاضات العربية رافدا رئيسيا في دعم تحقيق المصالحة الفلسطينية، والاشتباك مع المشروع الاستعماري العنصري المعادي لقيم التحرر والعدالة والكرامة والديمقراطية والسيادة الوطنية، التي يكافح في سبيلها الشعب الفلسطيني والشعوب العربية على حد سواء.

## سابعاً. مواجهة خطاب «الدولة اليهودية» والانزياح اليميني في إسرائيل

ناقشت مجموعة التفكير الإستراتيجي التحولات في مواقف الخارطة الحزبية الإسرائيلية، والانزياح نحو مزيد من التطرف والعنصرية في اتجاهات الرأي العام في أوساط اليهود في إسرائيل، لا سيما منذ بدء المتغيرات الهائلة المفتوحة على مآلات مجهولة في عدد من البلدان العربية التي شهدت ثورات وانتفاضات وصراعات داخلية مع انطلاق ما عرف باسم «الربيع العربي» مطلع العام 2011. وجددت المجموعة التأكيد على ما تضمنه تقريرها حول «استعادة زمام المبادرة - 2008» ومفاده أن «النظرة الإستراتيجية العميقة تفرض علينا، كما في لعبة الشطرنج، النظر إلى رقعة اللعب من زاوية الخصم أيضاً، وإلا فإن احتمالات الخسارة تكون أكثر».

وترى المجموعة أهمية قراءة الاضطرابات والمواقف ضمن الخارطة الحزبية الإسرائيلية بعد انتخابات الكنيست الأخيرة وتداعياتها على موقف حكومة نتنياهو، لا سيما إزاء المفاوضات والاستيطان ومبدأ «حل الدولتين» عموماً، في ظل احتلال مبدأ «الدولة اليهودية» موقع الحجر الأساس في بناء الإستراتيجيات الإسرائيلية والخطاب السياسي المركزي. فقد بات خطاب «الدولة اليهودية» يحتل موقعا مركزيا في السياسات الرسمية الإسرائيلية إزاء التعامل مع السيناريوهات المتعلقة بمستقبل الفلسطينيين في أراضي 48 و67 على حد سواء، وكذلك في مواقف الجمهور اليهودي، والخطاب الإعلامي واتجاهات التفكير الإستراتيجي لأبرز المراكز والمؤسسات الإسرائيلية الناشطة في مجال أبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية، مع التركيز على فزاعة الخطر الديمغرافي الذي يمثله الفلسطينيون، سواء في أراضي 48 أو في الضفة الغربية على مستقبل الدولة العبرية.

كما سعت حكومة نتياهو الثانية بعد تشكيها عام 2009 إلى الربط بين مطلب الاعتراف الفلسطيني بالدولة اليهودية ومسار التفاوض حول قضايا الحل النهائي، وكشرط مسبق لأي تسوية نهائية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

وبات خطاب «الدولة اليهودية» مكوناً أساسياً من الرواية الصهيونية، التي تبناها الرئيس الأمريكي باراك أوباما في زيارته إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية في نيسان 2013، إذ يتم التركيز في سياق هذه الرواية على أن السبب الرئيسي لاستمرار الصراع لا يكمن في الاحتلال والاستيطان، بل في رفض الفلسطينيين والعرب عموماً الاعتراف بحق «الشعب

اليهودي» في العيش في دولة قومية على أرض «وطنه التاريخي»، وأصبح مبدأ الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية جزءاً من الضمانات الأميركية في أية تسوية سياسية مع الفلسطينيين.

وبذلك، تم رفع مبدأ «الدولة اليهودية» إلى مصاف القضية المفتاحية لقراءة «التهديدات المحدقة بوجود إسرائيل»، وبلورة إستراتيجيات الرد عليها في السياسات والخطاب والقوانين العنصرية وبناء القوة العسكرية، بما في ذلك استخدام المفاوضات مع الفلسطينيين كوسيلة لمواجهة الخطر الديمغرافي من خلال إعادة تفصيل مفهوم مبدأ «حل الدولتين» كوسيلة للتصدي لهذا الخطر عبر السعي إلى تسوية انتقالية طويلة الأمد تقام في إطارها دولة فلسطينية ضمن حدود مؤقتة (عزل الفلسطينيين في باتوستانات)، بما يجهض التأييد الفلسطيني والدولي المتزايد لسيناريو الدولة الواحدة.

ويحفظ ذلك التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي على تفضيل رسم مستقبل الضفة الغربية، في أعقاب الانفصال الأحادي عن قطاع غزة، ضمن سيناريو إستراتيجي يعزز تلاشي «خطر الدولة ثنائية القومية»، ويقوم على إمكانية انخراط إسرائيل في عملية تفاوضية تصمم نتائجها بعناية للتوصل إلى إقامة كيان سياسي فلسطيني «دولة» ضمن حدود مؤقتة، في إطار تجزئة الاتفاق الدائم، بما يحافظ على جوهر المشروع الاستيطاني ويخرج المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية من معادلة التهديد الديمغرافي، وكذلك يمكن من التركيز أكثر على قمع التطلعات السياسية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، عبر سلسلة من القوانين العنصرية والسياسات والإجراءات الرامية إلى تحقيق هدف «تحصين هوية إسرائيل اليهودية»، والتهجير القسري وتقليص ملكية الفلسطينيين للأراضي، كما يحدث من خلال مخطط «برافر» في النقب، وإكراه الأقلية العربية على التنازل عن مطالبها المتعلقة بالمساواة والديمقراطية.

وفي ضوء ذلك، يتوجب أن ينطلق الخطاب الفلسطيني من حقيقة أن السعي لإضفاء شرعية على مبدأ «الدولة اليهودية» في مقابل إنكار شرعية الحقوق التاريخية والطبيعية للشعب الفلسطيني في وطنه التاريخي، إنما يشكل العامل الأهم في نزاع الشرعية الدولية عن النظام الكولونيالي الاستيطاني العنصري المتشكل تحت سقف أيديولوجيا «دولة إسرائيل اليهودية الكبرى». ويجدر أن يتسع نطاق استخدام شتى الوسائل المتاحة في العمل السياسي والديبلوماسي والقانوني والإعلامي، لإيصال الخطاب الفلسطيني القائم على مبادئ الحق والعدالة والقيم الإنسانية والقانون الدولي، ليس فقط إلى المتضامنين اليهود في إسرائيل وخارجها مع حقوق الشعب الفلسطيني؛ بل وإلى أوسع قطاعات الرأي العام في إسرائيل، وعلى مستوى العالم، لا سيّما في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية.

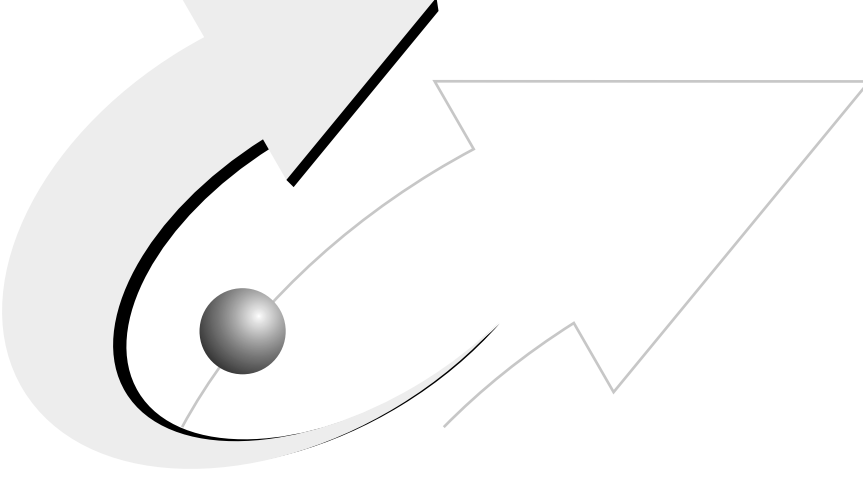


يتوجب أن تدرك هذه القطاعات الثمن الباهظ المترتب على السياسات الإسرائيلية، والإيغال في أيديولوجيا التطرف وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها أن إسرائيل في طريقها لأن تصبح منبوذة دوليا كما حصل مع نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وأن حملات المقاطعة السياسية والاقتصادية والثقافية والأكاديمية لإسرائيل سوف تزداد اتساعا وتأثيرا، وأن الفلسطينيين لن يقبلوا مطلقا بالسيناريوهات التي تسعى إسرائيل لفرضها بشأن مستقبلهم، بل وسوف يكافحوا لإفشالها بشتى الوسائل، ومهما بلغ الثمن، كما أن الحكومة الإسرائيلية تتحمل مسؤولية إفشال وإنهاء خيار المفاوضات الثنائية المصمم وفق الأسس الصهيونية الأيديولوجية الإستراتيجية الهادفة لإجبار الفلسطينيين على النزاع عن حقوقهم وروايتهم التاريخية، عبر الاعتراف بحق «الشعب اليهودي» في العيش في دولة قومية على أرض «وطنه التاريخي».

وترى مجموعة التفكير الإستراتيجي أن التعامل مع المتغيرات في إسرائيل لا ينبغي أن يدفع باتجاه إهمال الاستفادة من مواقف القوى السياسية الإسرائيلية والمتضامنين اليهود مع حقوق الشعب الفلسطيني، مهما كان صوتها ضعيفا في سياق تأجيج خطاب «الدولة اليهودية» في المرحلة الراهنة، الأمر الذي يستدعي تعزيز أشكال التعاون المشترك معها في دعم نضال القوى السياسية الممثلة للفلسطينيين في إسرائيل ضد العنصرية والتهميش القسري ومن أجل المساواة والديمقراطية، والنضال من أجل إنهاء الاحتلال وإزالة الاستيطان والجدار في أراضي 67، ورفع الحصار عن قطاع غزة، مع استمرار تمسك الفلسطينيين بجوهر القيم الإنسانية في صراعهم اليومي ضد الاحتلال والاستيطان والعنصرية.

إن الهدف المركزي لبلورة السياسات الفلسطينية بالاستناد إلى هذا الخطاب الأخلاقي والحازم في آن واحد، هو التأثير إيجابا لصالح القضية الفلسطينية في أوساط الجمهور اليهودي في إسرائيل وخارجها، وحشد التأييد الرسمي والشعبي على المستوى العالمي لحقوق الشعب الفلسطيني ولخياراته الإستراتيجية في سبيل التحرر الوطني، وإحباط السيناريوهات المفضلة لحكومة التطرف والاستيطان في إسرائيل، التي تتجاهل الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية المشروعة، وتوفير متطلبات توسيع مقاطعة إسرائيل وفرض العقوبات والعزلة الدولية عليها.





## وسائل تنفيذ متطلبات مسار التحول الإستراتيجي

لا يقدم هذا التقرير إستراتيجية متكاملة للمشروع الوطني التحرري، فهذه مهمة القيادات والنخب الفلسطينية خلال الفترة القادمة، بل يركز على إثارة النقاش حول عدد من المتطلبات والخيارات الإستراتيجية الرئيسية المتاحة في ضوء فشل إطار التسوية المستند إلى «حل الدولتين» في تحقيق الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية.

ويتسم بعض هذه المتطلبات والخيارات بالطابع التدريجي والمرونة من حيث تضمنه سيناريوهات مترابطة من حيث إمكانية المفاضلة فيما بينها، وإمكانية الانتقال من خيار إلى آخر، كما هو الحال في خيار الخروج من مسار أوسلو، أو كيفية التعامل مع رفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة. وبذلك فهي تقترح مسارات متعددة لإستراتيجيات تغيير متوسطة المدى قادرة على الوصول إلى نقطة التحول الإستراتيجي باتجاه التوافق على إطار بديل يتضمن إستراتيجية فلسطينية متكاملة لتحقيق أهداف المشروع الوطني التحرري.

ولا ينبغي أن يُفهمَ من ذلك أن صياغة الإستراتيجية الجديدة مهمة مؤجلة بانتظار تبني وتنفيذ المتطلبات والخيارات الإستراتيجية المقترحة ضمن مسار التحول الإستراتيجي، إذ إن المطلوب هو انخراط القوى السياسية والنخب ومؤسسات المجتمع المدني في الوطن والشتات في مهمتين متكاملتين عاجلتين:

الأولى: العمل على تحديد الخطوات والمراحل اللازمة لتبني وتنفيذ المتطلبات والخيارات الإستراتيجية ضمن خطة وطنية شاملة متوسطة المدى، تتضمن وسائل

التنفيذ وفق تحليل دقيق لميزان القوى، وكيفية استثمار نقاط القوة التي تخدم تطبيق هذا السيناريو أو ذاك، للنجاح في تمكين الشعب الفلسطيني وحشد الدعم الدولي للخيارات الإستراتيجية الفلسطينية، وتوفير مقومات فعّالة للضغط على نقاط الضعف الإسرائيلية وإفشال السيناريوهات غير المقبولة فلسطينياً.

الثانية: العمل من أجل النجاح في الوصول إلى نقطة التحول الإستراتيجي، عبر إيلاء الأولوية للانخراط الواسع في دراسة الخيارات الإستراتيجية المتاحة للتحرر الوطني. فنقطة التحول هي خط النهاية في إستراتيجيات التغيير، وخط البداية في إستراتيجيات التحرر الوطني، أي أنها معامل الربط الإستراتيجي بين التمكين والبناء من جهة، واستعادة زمام المبادرة في تبني الخيار الكفاحي الإستراتيجي من أجل تقرير المصير وإنهاء الاحتلال والاستيطان والعنصرية من جهة أخرى.

إن القدرة على تنفيذ خيارات إستراتيجية التحول باتجاه بناء مقومات ومتطلبات الانتقال نحو إستراتيجيات جديدة للتحرر الوطني، تتطلب التصدي خلال الفترة القادمة لרزمة متكاملة من المهمات في سياق خطة عمل تشتمل على وسائل وأدوات تنفيذ فعّالة، على النحو الآتي:

#### صياغة متطلبات خيارات إستراتيجية التحول في المسار الإستراتيجي

يشمل ذلك استنفاد فرص «حل الدولتين»، وإعادة تشكيل التوجه الفلسطيني الإستراتيجي الأساسي، بالجمع خلال فترة محددة ذات أهداف ووسائل تنفيذ قصيرة ومتوسطة المدى بين متطلبات تمكين الشعب الفلسطيني من جهة، وإفشال السيناريوهات المفضلة لإسرائيل من جهة أخرى، وبناء مقومات الانتقال نحو خيارات إستراتيجية جديدة وفعّالة للمشروع الوطني التحرري بعد إعادة تعريفه في ضوء فشل إطار التسوية وخيار المفاوضات على أساس «حل الدولتين»، من خلال دمج الخيارات الإستراتيجية ضمن خطة عمل متكاملة، بما في ذلك صياغة خطة (ب) للانتقال من سيناريو إلى آخر ضمن بعض هذه الخيارات حسب بيئة وتطورات الصراع، كما يشمل باقي خطة العمل على صعيد إعادة بناء المؤسسات التمثيلية ووحدة القيادة والبرنامج، والحفاظ على المكتسبات الوطنية، مع مراعاة خصائص وأولويات التجمعات الفلسطينية، وسيناريوهات الخروج من مسار أو سلو، وأشكال المقاومة الذكية، والبناء على الاعتراف الدولي بدولة فلسطين بصفة مراقب.

### الوحدة الإستراتيجية

تشمل خارطة طريق محددة لتحقيق الوحدة الإستراتيجية الداخلية، من خلال إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير، وتحقيق وحدة القيادة والبرنامج الوطني و«ركائز المصلحة الوطنية العليا» وأسس المشاركة السياسية في سياق تسوية تاريخية بين التيارين الوطني الديمقراطي والإسلامي.

### السياق الإستراتيجي

يشمل تبني سياسات موجهة للاستفادة من المتغيرات الإيجابية في الوضع العربي وتحجيد تأثير المتغيرات السلبية، والحصول على دعم عربي وإقليمي ودولي كافٍ لخدمة ودعم الخيارات الإستراتيجية الفلسطينية.

### المقاومة الشاملة

تشمل التوافق على أشكال وأساليب ممارسة وتوقيت المقاومة، بالتركيز على المبادرات الخلاقة في المقاومة الذكية، وبخاصة الموجهة إلى فرض أمر واقع فلسطيني في مواجهة سياسة فرض الواقع الاحتلالي الاستيطاني العنصري، مع مراعاة خصائص مختلف التجمعات الفلسطينية من حيث أشكال المقاومة الأكثر ملاءمة، وتوسيع نطاق حملات المقاطعة محليا وعربيا ودوليا، والاستفادة من تنامي حملات التضامن الدولي بما يخدم إحداث تغيير في ميزان القوى المختل لصالح دولة الاحتلال والعنصرية.

### الخطاب الإستراتيجي

يشمل صياغة مرتكزات الخطاب والرواية الفلسطينية على قاعدة التمسك بالحقوق التاريخية والطبيعية ومبادئ الحق والعدل والأخلاق والقيم الإنسانية والقانون الدولي، وتطوير اللغة الحقوقية المقنعة دوليا، وكذلك تطوير آليات التعبير عن هذه اللغة في مختلف المحافل، كإحدى الوسائل لتوسيع التأييد للحقوق الفلسطينية، ومواجهة أيديولوجيا «إسرائيل الكبرى» ومبدأ «الدولة اليهودية»، وزيادة التأثير في الجمهور اليهودي في إسرائيل وخارجها، وجعل الخطاب الفلسطيني الأساس في بحث مسألة مستقبل الفلسطينيين وقضيتهم الوطنية، وكذلك مستقبل اليهود على الأرض ذاتها، بعد التحرر من نظام الحكم والسيطرة الصهيوني الاستعماري الاستيطاني.

### مقاربة قضايا التجمعات الفلسطينية وسبل الدفاع عنها

وتشمل الدفاع عن الحقوق الجماعية والفردية للفلسطينيين في مختلف تجمعاتهم في أراضي 48 و67 وبلدان الشتات، والعمل على رفع الحصار عن قطاع غزة، تحت سقف الحقوق التاريخية المشتركة ووحدة القيادة والتمثيل والبرنامج الوطني، وبما يراعي خصوصيات كل تجمع وبرنامج كفاحه اليومي من حيث العلاقة بين الوطني والديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي ومقومات تعزيز الصمود.

### الاستعداد لنقطة التحول بصياغة إستراتيجيات جديدة وفعالة للمشروع الوطني التحرري

يشمل التعامل مع إعادة تعريف المشروع الوطني، ومضمون حق تقرير المصير، وصياغة إستراتيجيات جديدة لهذا المشروع الوطني ضمن إطار الصراع التحرري، باعتبارها مهمة مركزية للقيادات والنخب الفلسطينية خلال مرحلة تنفيذ خيارات إستراتيجية التحول، مع مجموعة متكاملة من وسائل وآليات التنفيذ.

## المشاركون في نقاشات مجموعة التفكير الإستراتيجي

شارك في اللقاءات وورشات العمل وحلقات النقاش التي نظمتها مجموعة التفكير الإستراتيجي، منذ العام 2008، عدد كبير من الشخصيات السياسية والفكرية والأكاديمية والناشطة في مختلف القطاعات من مختلف أماكن تواجد الشعب الفلسطيني، ومن مختلف الاتجاهات السياسية والأيدولوجية، بصفاتهم الشخصية، وذلك بهدف البحث في الإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق أهداف المشروع الوطني الفلسطيني. وفيما يلي أسماء المشاركين حسب الترتيب الأبثني مع حفظ الألقاب:

إبراهيم إبراهيم	خليل شاهين	عبود حمائل	محسن أبو رمضان
أحمد جميل عزم	راجي الصوراني	عريب الرنتاوي	محسن صالح
أحمد يوسف	رفقة أبو رميلة	عضيف صافية	محمد اشتية
أسامة أبو كرش	ريما نزال	علي أبو شهلا	محمد الحوراني
أسامة الضرا	زيد الشعبي	علي الجرباوي	محمد حجازي
إصلاح جاد	زينب الغنيمي	علي السرطاوي	محمد ضراغمة
ألكسندر كتاب	سام بحور	عمر شعبان	محمود الرمحي
آمال حمد	سامر ارشيد	عمر عبد الرازق	مصطفى البرغوثي
إياد البرغوثي	سامي خاطر	غادة صغبر	معين رباني
باسم الزبيدي	سيبرو طمس	غازي الصوراني	ممدوح العكر
بسام الصالحي	سلطان ياسين	غازي حمد	مهدي عبد الهادي
بشير بشير	سمير أبو عيشة	فادي قرعان	ناجي شراب
بكر أبو بكر	سهيل الناطور	فجر حرب	نادية حجاب
تيسير محسن	سيف أبو كشك	فدوى الشاعر	ناصر أبو العطا
جاد إسحاق	سيف الدين عموص	فيكتور قطان	ناصر الشاعر
جميل خضر	صالح ناصر	قيس عبد الكريم	ناصر القدوة
جميل مجدلاوي	صبري صيدم	كامل حواش	نبيل رملوي
جميل هلال	صلاح أبو ختلة	كايد الغول	نبيل شعث
حازم أبو هلال	عاطف أبو سيف	لبنى قطامي	نصري قمصية
حسام زملط	عايد ياغي	ليلى فيضي	هاني المصري
خالد البطش	عبد الرحيم ملوح	ماجد كيالي	هدى نعيم
خالد الحروب	عبد القادر الحسيني	ماجدة المصري	هيثم عرار
خالدة جرار	عبد الله أبو سمهدانة	مازن سنقرط	وفاء عبد الرحمن
خليل الحية	عبد المنعم وهدان	مازن قمصية	يوسف زيادة

## فريق الخبراء الخاص بإعداد الأوراق المرجعية

- د. أحمد عزم: المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية .. البدائل والشروط.
- جميل هلال: استحقاق تشييد بنية سياسية تمكينية في مواجهة تهافت «النظام السياسي» وتفتت «الحقل السياسي الوطني».
- أ. سامر ارشيد: خيارات ما بعد أوسلو والنظام السياسي الفلسطيني.
- د. مازن قمصية: إستراتيجية المقاومة الشعبية.
- د. فيكتور قطان: الآثار الإستراتيجية لرفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة.
- د. أباهر السقا: انعكاسات «الانتفاضات» و«الثورات» العربية الحالية على القضية الفلسطينية.